# ليبيا

## تقرير التنمية البشرية 1999

اليمن

تقرير

التنمية البشرية

١٩٩٩

# مقدمة

يعتبر التحضير الجيد سبيل الأهمية البشرية في الإدارة الحديثة الأمر الذي أدى إلى ظهور الأهمية الأساسية للعاملين في مرحلة تاريخية شاملة تتزامن مع التغلب الكلي للأساليب الحديثة، ومع الإتجاه الحالي الإيجابية الجديدة التي سيطرت المجتمع والاقتصاد الدولي على أطراف القرن الحادي والعشرين. في ظل هذا الإطار التاريخي أخذ التطوير في مجالات المنظمة بصفة أساسية مقدمة أن تحقيق مكانة الريادة لدى دول ومؤسسات العالم الوطنية التي أصبحت في تقدم التنمية الإدارية والعمل على استخدامها، ويظل ما يتطلب ذلك من تطوير القدرة الذاتية والمعرفية للعاملين الذين يقومون بإدارة وتوجيه الموارد الإنسانية والمعرفة الحديثة والمتطورة التي تضمن له النجاح الإداري والتميز من المنافسة الفردي والاستمرار في تطوير.

لذا تتزايد في الحالة على مستوى أهمية تطوير مناخ المنظمات الوطنية بوجه عام على أساسيات متعددة وتضمن سبل المستقبل ووزنها قدرات الإنتاجية وتكوين المنظمات الفريدة الراغبة والاستدامة وهي تدرب الشركة في الأداء المتميزة المتغيرات الكلية والشرقية.

ويوضح التطوير في سياق سريعة تفسير التطوير في ظل التنمية الشاملة الأمر الذي الإدارة الذي يتضمن التي يمكنه أن أمورا يتطابق مع الفكر المجتمعي الذي تدعو إلى التطوير الفعالية المتكاملة حيث يحقق الإنسان ملائمة في سياق الأهداف يتحقق نفسه ويكمله من خلال الإدراك والقدرات الذاتية يتحقق القرارات التي تخص أولويات التنمية والاجتماعية - الاقتصادية والثقافية ومن وضعها بالتطبيق.

إن هذا العمل العلمي الذي نقدمه بين أيدي القراء هو دراسة وجهة معنى التعبير من الموارد البشرية من الجامعات وأكاديمية الدراسات والباحثين في مراكز البحوث الوطنية والأساتذة المصريين والأكاديميين الذين في مختلف التخصصات الاستثنائية لما يعتبر في تصورات المجتمعية ذاتها الأهمية من الدراسات والشخصيات الكوميدية التي قاموا بها الأطراف الأساسية عبر الحقول الثلاثة الشاملة من أجل سرعة الأداء ويضع مناخ التطوير.

وقد أنطلق التطوير في بداية انطلاقة من أهداف من الحقوقات المتخصصة التي قام بتطبيقها والتي حققه فيها عدد كبير من الأساتذة والمسئولين في الإدارة الأكاديمية لقضية المقدمات التنمية البشرية والاقتصادات الأخرى ذات العلاقة ومن الباحثين والخبراء ذوي الاختصاص والأسواق المتغيرة في مجال الاقتصاد والاجتماعية والتنمية.

فيما يتعلق بالمتخصصين يقوم التطوير في أحد أبعاده الرئيسية بتطوير سياسات منطقة التغلب البناء والتوجه حول معنى التنمية البشرية ويكمله يمكن تعميم ذلك في سياق الخطوة الاجتماعية الصناعية التي استهدفت في أثناء تزايد الخلل التنموي وأصبح حتماً أساسياً بشيء يؤكد على أن التنمية المتطورة الإنتاجي لا من الديمقراطية الصناعية ويظل مناخها المجتمعي من خلال دراساتها الواضحة التي بإدارة بهذا الموضوع عبر التوجهات الشاملة لكل المناطق المتغيرة ومن منظور العالم فقد أكد الأبعاد الرئيسية بالرؤية المتطورة لتحقيق التنمية البشرية التنمية.

من جانب آخر يعتمد التطوير على المنطق الديمقراطية ويعتمد على العمل العلمي المتزن في

تقييم الأسباب الرئيسية التي تعوق سواء في نواحي الفعل الإيجابية في والإنتاج الإنتاجية الذي تقوم على مستوى مشروعات الصيانة والتنفيذ والمعدات الأساسية التوسع والتطوير والتقنية التي من نواحي أساسية تنظيف الموارد، والقائمة في ذلك الاقتصاد الكلي.

وبين خلال الدراسة الموضوعية لأبعاد أبحاث يقدم التقرير بالتحسين الذي والمناطق المستطيعة التي يمكن أن تساهم في التوقف الأداء الدوران ومصادر سلعة الاستدامة والتراكم المتكاسب الرياضية التي أعمالها في مشروعات الاستدامة الإنتاجية بالتي أوصلت أنتيجيا التي مستوى الإنتاج المستطيعة ذلك الاستدامة الكلي، وقد تابعه خلال الاقتصاد الوطنية.

في ختام هذه المقدمة أتوجه بالشكر أن نتائج باحثون الذي بذلوها فريق العمل في إعداد الفصول المختلفة التقرير بأن نتوجه بالشكر إلى الأعضاء والباحثات ممن ساهموا في جمع وتحليل البيانات وإعداد وإخراج التقرير بالصورة الفنية المطلوبة.

كما أتوجه أن نثمن التعاون الفني الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال المشروع المشترك لإعداد التقرير الوطني برنامج بالتنمية البشرية والبرنامج المحدود.

**عادل الدبوك الخطف**
**المنسق العام للتقرير**

# المحتويات


مقدمة

الفصل الأول: القضية البيئية: بين الإهمال والتدهور

[illegible]

الفصل الثاني: القضية المصرية في السياق العربي

[illegible]

الفصل الثالث: أبعاد القضية المصرية في أسيا: نموذجا الهند والصين

[illegible]

## الفصل الرابع: الحماية الجنائية بربط الاتصال الشفوي


الحماية الجنائية في نظر مبدأ سرية المخابرات ٧٠
الاتصال بالانترنت الشبكي [illegible] ٧٢
[illegible] ٧٤
[illegible] ٧٧
[illegible] ٧٩
[illegible] ٨٠
[illegible] ٨٢
[illegible] ٨٤
[illegible] ٨٦
[illegible] ٨٨
[illegible] ٩٠
[illegible] ٩٢
[illegible] ٩٤
[illegible] ٩٦
[illegible] ٩٨


## الفصل الخامس: [illegible] الاتصال الخاص وحماية المحادثة على [illegible] الجنائية الجزائرية


[illegible] ١٠٠
[illegible] ١٠٢
[illegible] ١٠٤
[illegible] ١٠٦
[illegible] ١٠٨
[illegible] ١١٠


## الفصل السادس: الإثبات الجنائي للجنحة المعلوماتية


[illegible] ١١٢
[illegible] ١١٤
[illegible] ١١٦
[illegible] ١١٨
[illegible] ١٢٠
[illegible] ١٢٢
[illegible] ١٢٤
[illegible] ١٢٦
[illegible] ١٢٨
[illegible] ١٣٠
[illegible] ١٣٢
[illegible] ١٣٤
[illegible] ١٣٦
[illegible] ١٣٨

[illegible]
[illegible]
[illegible]

1 [illegible] ..... 1
2 [illegible] ..... 2
3 [illegible] ..... 3
4 [illegible] ..... 4
5 [illegible] ..... 5
6 [illegible] ..... 6
7 [illegible] ..... 7
8 [illegible] ..... 8
9 [illegible] ..... 9
10 [illegible] ..... 10
11 [illegible] ..... 11
12 [illegible] ..... 12
13 [illegible] ..... 13
14 [illegible] ..... 14
15 [illegible] ..... 15
16 [illegible] ..... 16
17 [illegible] ..... 17
18 [illegible] ..... 18
19 [illegible] ..... 19
20 [illegible] ..... 20
21 [illegible] ..... 21
22 [illegible] ..... 22
23 [illegible] ..... 23
24 [illegible] ..... 24
25 [illegible] ..... 25
26 [illegible] ..... 26
27 [illegible] ..... 27
28 [illegible] ..... 28
29 [illegible] ..... 29
30 [illegible] ..... 30
31 [illegible] ..... 31
32 [illegible] ..... 32
33 [illegible] ..... 33
34 [illegible] ..... 34
35 [illegible] ..... 35
36 [illegible] ..... 36
37 [illegible] ..... 37
38 [illegible] ..... 38
39 [illegible] ..... 39
40 [illegible] ..... 40
41 [illegible] ..... 41
42 [illegible] ..... 42
43 [illegible] ..... 43
44 [illegible] ..... 44
45 [illegible] ..... 45
46 [illegible] ..... 46
47 [illegible] ..... 47

[illegible] ..... [illegible]
[illegible] ..... [illegible]
[illegible] ..... [illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]


## الأعلام


[illegible]

# التنمية البشرية: إطار العمل والمفهوم

## مقدمة

[illegible]

التنمية البشرية ترمي إلى تمكين الإنسان وتوسيعه في مرفق الاختيارات

التقرير الثاني هو جزء من جهود الإنمائي لتطوير مفهوم التنمية البشرية

■ يشير [illegible] (١٩٩٥) [illegible]

■ [illegible] (١٩٩٥) [illegible]

■ [illegible] (١٩٩٥) [illegible]

■

[illegible]

[illegible]

[illegible]

التنمية الحضرية مواكبة لتنمية قدرات ومواهب أفراد المجتمع ومؤسساته

مع ظهور التطور الحضري تساءل علماء حول العالم عن تطور تطورها الوظيفية

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في مرحلة سابقة، كانت الطقوس الدينية تمثل جزءًا أساسيًا من الحياة اليومية.

- ملخص من هذه الطقوس الرئيسية يستخدم البيانات [illegible] الأسرار [illegible] عند أصوات الأسبوع الجنائزية [illegible] والأعياد [illegible] الأسرار [illegible] الأسبوع الأخير [illegible] ويستخدم [illegible] الأسرار [illegible] الأسبوع الأخير [illegible] الأسرار [illegible] الأسبوع الأخير [illegible] الأسرار [illegible] الأسبوع الأخير

[illegible]

**جدول رقم ٢ : [illegible]**

[illegible]

## التغيرات الوظيفية للخدمة البشرية

[illegible]

**التغيرات الوظيفية الخادمة للتنمية في خلق نمو اقتصادي مستدام وتغيرها وتطورها المستقبلي**

[illegible]

**جدول رقم ٣ : [illegible]**

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

**الخطة الاقتصادية لإعادة الهيكلة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل في إطار الدورة التجارية**

**بعض المعلومات التجارية الأساسية لها أثر مزدوجا على مراحل تطبيقها في الإنتاج والاستهلاك**

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

■ [illegible]

[illegible]

■ [illegible]

[illegible]

■ [illegible]

[illegible]

[illegible]

[

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

## القضاء الدولي للتنمية البشرية

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

| | | |
|---|---|---|
| **المستوى الأول: الإدراك الحسي المباشر** (٠ – ٢ سنوات)<br>المستوى الأول: الإدراك الحسي المباشر<br>■ يدرك الطفل المسافة بين جسده والأشياء القريبة منه من خلال الحواس فقط، دون تقدير رقمي أو لغوي للمسافة.<br>■ يربط الطفل بين المسافة والزمن بناءً على ما يراه أمامه، فالبعيد يحتاج وقتاً أطول والقريب يحتاج وقتاً أقل.<br>■ يستخدم الطفل جسده كمقياس للمسافات، فيقول إن الشيء بعيد عن يده أو قريب من قدمه. | يدرك الطفل أن الأشياء تبقى في مكانها حتى لو غابت عن نظره، وهو أساس لفهم الثبات المكاني.<br>يميز الطفل بين الأماكن المألوفة والأماكن الجديدة بناءً على الروائح والأصوات والمناظر.<br>يستخدم الطفل الإشارة والصراخ للتعبير عن المسافة والاتجاه، قبل امتلاك اللغة الكافية.<br>يتعلم الطفل أن يعود إلى مكان سبق أن زاره إذا تذكر علامة واحدة فيه. | ٠ – ٦ أشهر: يتتبع الطفل الأشياء بعينيه ويمد يده نحو ما يراه قريباً.<br>٦ – ١٢ شهراً: يزحف الطفل ويستكشف الغرفة بجسده، ويبني خريطة ذهنية بسيطة لمكان نومه ومطبخه.<br>١٢ – ١٨ شهراً: يمشي الطفل ويختبر المسافات بخطواته، ويخطئ أحياناً في تقدير الأبعاد.<br>١٨ – ٢٤ شهراً: يبدأ الطفل في استخدام كلمات مثل «هنا» و«هناك» و«بعيد» و«قريب».<br>٢ – ٣ سنوات: يبدأ الطفل في استخدام أدوات بسيطة كالعصا والحبل لقياس المسافات. |

على سبيل المثال، الإدراك المكاني لا يتم دفعة واحدة، وإنما يمر بمراحل متتابعة تبدأ من الإدراك الحسي المباشر، ثم تتطور إلى تمثيل ذهني، ثم إلى تعبير لغوي ورمزي. وكل مرحلة من هذه المراحل تعتمد على ما سبقها، وتتأثر بما يتاح للطفل من تجارب داخل الأسرة. فالطفل الذي يُترك في بيئة فقيرة بالمثيرات المكانية يتأخر في بناء خريطته الذهنية، بينما الطفل الذي يُشجَّع على الحركة والاستكشاف والسؤال يبني خريطة أوضح وأسرع.

من التفسير أن الطفل الذي يعيش طفولته المبكرة في بيئة تتيح له الحركة والاستكشاف والسؤال يبني خريطة ذهنية أوضح وأسرع، لأن الدماغ يتعلم بالتكرار والمحاولة والخطأ. فكلما تحرك الطفل واستكشف وسأل، كلما ازدادت الخلايا العصبية المسؤولة عن الذاكرة المكانية قوة وترابطاً. وهذا يفسر لماذا يتفوق أطفال الأسر المتنقلة أحياناً في بعض المهارات المكانية على أقرانهم الذين يعيشون في بيئة واحدة طوال الوقت.

من جهة أخرى، فإن الإدراك المكاني لا يقتصر على المسافات والأماكن، وإنما يشمل أيضاً الاتجاهات والعلاقات بين الأشياء. فالطفل الذي يتعلم أن يقول «يمين» و«يسار» و«أمام» و«خلف» و«فوق» و«تحت» يكتسب لغة تساعده على تنظيم تفكيره المكاني وتواصله مع الآخرين. وهذه اللغة تعمل كجسر بين الإدراك الحسي والتفكير المجرد، فهي تحوّل ما يراه الطفل إلى أفكار يستطيع تخزينها واسترجاعها وتطبيقها في مواقف جديدة.

**الطفل يبني من ترابط قوة الدوائر العصبية المسؤولة عن التخزين والتخطيط والتعبير، والمسارات العصبية المسؤولة عن التنفيذ ذاته.**

وفي الختام، يمكن القول إن الإدراك المكاني ليس مجرد مهارة منعزلة، وإنما هو جزء من بناء أوسع يشمل الذاكرة والتفكير واللغة والحركة. وكل هذه الأجزاء تتطور معاً، وتتأثر ببعضها البعض. فالطفل الذي يتحرك كثيراً يتعلم أكثر، والذي يتعلم أكثر يسأل أكثر، والذي يسأل أكثر يبني خريطة أوضح، والذي يبني خريطة أوضح يتحرك بثقة أكبر. وهكذا تدور الحلقة من جديد، كلما دار دورة ازداد الطفل قوة ووضوحاً في إدراكه لمكانه وزمانه وعلاقته بالأشياء والأشخاص من حوله.

## الاستثمار الدولي: تنمية الإيرادات بطالب بعولمة الاستراتيجيات الاستثمارية المتعددة الجنسيات

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

شكل رقم 1
اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء

التكامل الاقتصادي جنوب - جنوب يتجاوز التجارة ليدخل في قضايا الاستقرار الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل عالميا والاستعداد للعولمة

والتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها خلال السنوات الأخيرة. يقابل ذلك وجود حالة من العجز في الرؤية السياسية لضرورة التضامن جنوب - جنوب بين البلدان النامية عموما، ومجموعاتها بوجه الخصوص، وعدم قدرة تلك الدول على توظيف مصادر قوتها السياسية الاستراتيجية، والاقتصادية، والعددية لزيادة قوتها التفاوضية، وتحقيق موقع أقدم فاعل ومؤثر في النظام الاقتصادي العالمي.

إن تعميق التكتلات الإقليمية للبلدان النامية، والذي يتعدى في أساسه للقوة التفاوضية وتحقيق موقع أقدم الفاعل في النظام الاقتصادي العالمي، هو تعميق واسع المضامين. ويعني أن الدول الأعضاء التي تدخل في تلك التكتلات ستتمتع بأفضليات لأسواق البعض الآخر مقارنة بغير الأعضاء. وعليه فإن القوى الاقتصادية الخارجية التي لا تتمتع بالعضوية ستتعرض في تناقل نسبي في حظها للدخول الى تلك الأسواق، مما لم توافق على الجلوس الى مائدة المفاوضات من أجل الوصول الى اتفاقات تخدم المصالح المشتركة للأطراف المختلفة شمالا وجنوبا. من جانب آخر يمكن أن تقود تلك التكتلات الإقليمية داخل مجموعات العالم النامي الى الوصول الى أسواق غير إقليمية واسعة في أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية، وبذلك تسهم في خلق قوة اقتصادية لبلدان الجنوب من خلال توسيع الفرص الإنتاجية والتسويقية فيما بينها، واستغلال وفورات الحجم، ومن ثم تحقيق الكفاءة والإنتاجية، وإدخال معادلة جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

إضافة لذلك، هناك عديد المنافع المؤسسية التي يمكن أن تحققها التكتلات الاقتصادية داخل مجموعات دول العالم النامي وفيما بينها. حيث يمكن أن تخدم المؤسسات ضمان، أو أي مؤسسة قادرة للتفاوض مع بقية التجمعات الإقليمية الكبرى للدول الصناعية، والحد من الضغوط الثنائية التي تمارسها تلك الدول للتأثير على مواقف البلدان الصغيرة.

وبالاختصار، فإن المنافع للتكامل الاقتصادي جنوب - جنوب تتجاوز التجارة بكثير للدخل في قضايا التنظيم والتطوير المؤسسي، والاستقرار الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل عالميا، وزيادة رفاه شعوب العالم النامي، وتحقيق الموقع القوي ضمن الاقتصاد العالمي، والاستعداد لمرحلة ما بعد التصنيع والاقتصادات المعرفية التي ستكون سمات العقود القادمة.

ولا خلاف في القول بأن التهميش الحاصل حاليا لغالبية الدول النامية من قبل الاقتصاد العالمي، سيتفاقم ويشتد، إذا لم تبادر إلى تعزيز تكتلاتها. فمع دخول تلك البلدان إلى القرن الحادي والعشرين، فإن قاراتها المختلفة، والقارة الإفريقية بالذات، تحمل معها أزماتها الاقتصادية غير مسبوقة في حجمها وأبعادها، وذات تبعات بالغة الخطورة على رفاه ملايين البشر. فمن جراء ضغط التركيز الاقتصادي المزمن وسياسات التكييف الاقتصادي المفروضة عليها، بدأت أنماط الفقر، والتبني الاجتماعية لتلك البلدان تشهد تدهورات عادة إزاءها معها معدلات البطالة، وتناقصت حصص البرامج ويتقلل على الاستثمار الإجمالي المحلي، وعلى الإنفاق الحكومي العام متضمنا ذلك الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية. لقد أدى ذلك كله إلى التأثير سلبيا على إمكانية تلك البلدان في زيادة قدراتها الإنتاجية، وحظها في وضع تعجز معه على. وفقد التدهور في الخدمات المتمثلة في البرامج الاجتماعية أو في نوعية البنى التحتية الاجتماعية ( المدارس والمستشفيات ) إضافة إلى بقية نواحي البنى التحتية العامة (الطرق والمرافق العامة ) وفرض إعادة نواحي الدخول وخدمات القروض، والاعتمادات. الخ

ولا شك في أن القوى الاقتصادية العالمية قد لعبت دورا حاسما في مثل هذا التدهور الحاد الذي تشهده البلدان النامية، وساهمت في تفاقم أزمتها، حيث أن الاستناد إلى الأرقام الاحصائية يدل بأن من أهم مسببات الأزمة هو تدهور شروط التبادل التجاري، وانحرافه ضد مصالحها. فبالإضافة إلى برامج معدلات النمو، فإن حصتها من الصادرات والواردات العالمية قد انخفضت بصورة واضحة ولم يصلها، كما هو الوضع بعد، إلا نسبة ضئيلة من الاستثمارات الأجنبية ولم تفلح جهودها في إعادة الهيكلة الاقتصادية في تحقيق مبدأ التوزيع الاقتصادي وتحديد مقاصد، وتقلل على مداخيل المواد الخام والسلع الأولية لتمويل استثماراتها، وميزانياتها الحكومية.

ولعل من أخطر المضامين لمثل هذا الوضع الاقتصادي هو مزيد الوقوع في شباك المديونية الخارجية، وتفاقم الأعباء المتعلقة بخدمة تلك الديون. فغالبية الدول العربية والأفريقية، على سبيل المثال،

تعاني حالياً من ثقل أعباء خدمة الدين وعدم قدرتها على السداد، مما يضطرها، وباستمرار، إلى الدخول في مفاوضات مع الدول والجهات الدائنة من أجل إعادة جدولة ديونها الكبيرة التي تتضخم بصورة مفزعة.

ومن الملاحظ أن هذه الحلقة المفرغة للدين الخارجي تتفاقم مع مرور الزمن، وتشل قدرة الدول على تحقيق تنمية حقيقية لشعوبها، فمع تصاعد حجم خدمات الدين، والتي غالبا ما تلتهم حصة كبيرة من الدخل القومي، وتزايد العجز في الميزانية العامة، وميزان المدفوعات، تضطر تلك الدول إلى طلب المزيد من القروض بغرض تسوية مشكلة المستحقات المتأخرة، ونتيجة لذلك تستغل الدول الدائنة هذه الحاجة في فرض شروطها، وإلزام الدول العربية والأفريقية المدينة ببرامج التصحيح الاقتصادي وإجراء عمليات التكييف، من خلال القيام بسلسلة من الإجراءات، مثل تخفيض قيمة العملة المحلية، وتقليص الأنفاق العام، وزيادة الإيرادات المحلية والخوصصة، مع ممارسة الضغوط لتعديل أسعار الفائدة، ورفع الدعم، وأخذ موقف غير ملتزم بالنسبة للاستخدام.

إن مثل تلك الأوضاع قد أدت إلى مضاعفات وآثار بالغة السلبية، تمثلت في تدهور مستوى الرفاه ومعدل دخل الفرد، وتفاقم حالات الفقر، وسوء توزيع الدخل والثروة داخل البلدان النامية، وبينها وبين البلدان المصنعة. فعلى سبيل المثال يقدر الناتج الإجمالي المحلي على مستوى العالم ككل بحوالي 23 تريليون دولار وفق أرقام عام1995 حظيت منه البلدان المصنعة الرئيسية بحصة 18 تريليون دولار، في حين أن حصة البلدان النامية التي تحتوي على 80٪ من سكان العالم تحددت بخمسة تريليون دولار. وإذا ما تتبعنا نمو معدل دخل الفرد عبر البلدان فسيتبين الاستقطاب في توزيع الدخل بين الشعوب بصورة أوضح، حيث إن نسبة تلك التي تحقق نمواً اقتصاديا عاليا ( 5٪ فأكثر ) قد تضاعفت خلال العقد الماضي ( من 12٪ إلى 27٪) في حين إن الشعوب التي خبرت نقصا سالبا في معدلات نموها الاقتصادي قد تزايد عددها ثلاثة أضعاف ( من 5٪ إلى 18٪ ). ولاشك بأن النتيجة لمثل تلك الإجحاف هي تزايد الفجوة الإنمائية، ففي الوقت الذي اصبح فيه متوسط دخل الفرد في البلدان المصنعة أكثر من 20 ألف دولار سنويا فإن ذلك المتوسط لا يتعدى 240 دولار سنويا للفرد الواحد في البلدان النامية الأقل حظا.

**إطار رقم 4 — أثر التغيرات في الاقتصاد العالمي على حالة التنمية البشرية في افريقيا**

■ لقد أدى التغير في الوضع المالي الخارجي وفي شروط التبادل التجاري للبلدان الافريقية، ولبلدان جنوب الصحراء بالذات إلى حدوث تأثيرات سلبية حادة على إقتصاد تلك البلدان وأوضاع التنمية البشرية فيها. فقد نتج عن ذلك انكماش واضح في نواحي الاستهلاك والاستثمار العام والخاص، وكذلك تدهور في معدلات دخل الفئات الاجتماعية المختلفة. وقد نشأ ذلك أيضاً بسبب الانخفاض في تدفق الموارد والزيادة في مدفوعات معدلات الفائدة على الديون الخارجية.

■ وبالأرقام، يتضح بأن نصيب الفرد من الناتج المحلي قد انخفض بنحو 20٪ في النصف الأول من التسعينات. وبفرضية زيادة سكانية بنحو 3٪ سنويا، فإن الانفاق الحكومي للفرد الواحد يكون قد انخفض بحوالي 24٪ خلال الفترة ( 1990 - 1996 ). وبالنسبة للاستهلاك الخاص فقد انخفض بحوالي 14٪ والاستثمار الاجمالي المحلي بنحو 75٪. وفي الوقت ذاته انخفض معدل التصدير للفرد الواحد بحوالي 75٪ ومعدل الاستيراد بحدود 65٪ مما أدى بالتالي إلى حالة اختناق في تلك الدول الأقل نمواً بين البلدان الافريقية.

■ وفي مجال التأثير على قطاعات التنمية البشرية، فلم يتقدم الاستخدام في القطاع الاقتصادي المنظم خلال تلك الفترة بأكثر من 1٪ سنويا، وليترافق إنخفاض بالغ الزيادة للقطاع غير المنظم ( حوالي 7٪ سنوياً ). أما معدلات البطالة فقد توسعت بحوالي 10٪ خلال الفترة المذكورة.

■ من جانب آخر، فإن التكيف في سوق العمل قد تمثل في تدهور حاد في الأجور الحقيقية التي إنخفضت بحوالي 20٪.

المصدر : UNCTAD 1999

**شكل رقم 2 — الفجوة السائدة بين الاغنياء والفقراء**

[illegible]

[illegible]

[illegible]

| جدول ١٠٠٠ | [illegible] | [illegible] |
|---|---|---|
| **[illegible]** | | |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| **[illegible]** | | |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| **[illegible]** | | |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| **[illegible]** | | |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| **[illegible]** | | |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| **[illegible]** | | |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| **[illegible]** | | |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| **[illegible]** | | |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |

المصدر: [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

# التنمية البشرية في السياق الليبي

يلاحظ من الفصل السابق للتقرير، والذي أعتنى بالتحليل المعمق لمعنى التنمية البشرية المستدامة وخياراتها الوطنية والدولية، إن مثل هذا المنظور الشامل للبدائل التنموية هو بمثابة إطار استدلالي عام للسياسات والخطط الوطنية، والعقود الإنمائية الدولية، في آجالها المتوسطة والبعيدة. إلا أنه لا يدعي المطابقة التاريخية لأوضاع كل دولة من دول العالم النامي، إذ لكل منها أولوياتها وطبيعة رؤيتها للفرد والمجتمع والعالم ولمشروع التنمية البشرية بالذات.

لذا يمكن القول بأن الغرض الأساسي من اهتمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد التقارير الوطنية للتنمية البشرية هو تقديم ذلك الإطار المفهومي العام من أجل استخدامه لاختيار وتطوير الرؤى والسياسات والخطط الإنمائية الوطنية، ومن ثم تثبيت مفهوم وطني متميز للتنمية البشرية للبلد المعين نابع من الفلسفة الاجتماعية المتبناة، ومن الخصوصية المحلية، ومتطابق مع أهداف التنمية الحقيقية التي تسعى للنهوض بالاقتصاد والبشر، ومستجيب لحاجات تلك التنمية الحاضرة والمستقبلية.

فيما يتعلق بالرؤية الليبية للتنمية البشرية، فإن العمل على إبرازها، وتبيان خصوصيتها، ومدى اقترابها أو ابتعادها عن التصور العام المتداول، يتطلب التعرف أولاً على معنى ذلك المفهوم في مضمون الفلسفة الاجتماعية للمجتمع الجماهيري وثانياً في ضوء الأهداف التنموية والغايات المجتمعية. كما يتضح معنى خصوصية التنمية البشرية في إطار المنظور الليبي من خلال تبيان أبعاد السياسات والخطط والآليات التي تعمل على ترجمة الرؤية الفلسفية، والغايات المجتمعية، إلى واقع تخطيطي وعملي، يواكب المستجدات، ويخضع للتقييم المرحلي، ويستجيب للتطورات المحلية والإقليمية والدولية.

شكل رقم 4 هيكل التنظيم الاجتماعي السياسي

إطار رقم 11 مضمون التنظيم الاجتماعي والسياسي في ليبيا

■ وفق التنظيم الموضح في الشكل رقم (5) فإن الشعب الليبي ينقسم حسب التجمعات السكانية المحلية إلى مؤتمرات شعبية أساسية (أساس السلطة التشريعية)، وتكون عضويتها لكل المواطنين الليبيين ممن بلغوا سن الثامنة عشرة ذكوراً وإناثاً.

■ وفي إطار ربط الجوانب التشريعية بالجوانب التنفيذية فإن كل مؤتمر شعبي أساسي يعمل على تصعيد بعض أعضائه ممن يتوسم فيهم الكفاءة لتولي تنفيذ مهام أحدى القطاعات الإنمائية (مثال: تعليم، صحة، أسكان، صناعة، زراعة، الخ) وتشكل تعاون شعبية لكل قطاع على أن تكون مسؤولة أمام المؤتمر الشعبي الأساسي المحلي.

■ أما على المستوى الوطني فإن جميع أمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية المحلية، ولجانها الشعبية المعنية بالقطاعات الأنمائية المختلفة والقطاعات والروابط المهنية، تلتقي في إطار مؤتمر الشعب العام، وهو ملتقى وطني يتم فيه إعتماد مشاريع القوانين وفقاً لتوصيات وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية ويجري تصعيد أمناء القطاعات الأنمائية.

# نزع الخصخصة الاجتماعية

الخصوصية الجديدة - الفضاء العمومي والخصوصي

[illegible]

مشروع الديمقراطي والمجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان تعني قوات وتشويه الجوار.

[illegible]

## الفصل الأول — [illegible]

[illegible]

## السياق الاقتصادي

[illegible]

[illegible]

وإذا ما قارنّا هذه الأرقام بالمعدل العالمي البالغ 18% يتبين أن الفجوة ليست تفصيلاً إحصائياً بل هي مؤشر بنيوي على أن الاقتصاد يعمل بكفاءة أقل من متوسط الاقتصاد العالمي في تحويل الموارد إلى قيمة. وهذا يطرح سؤالاً مباشراً: هل هذه الفجوة ناتجة عن ضعف في البنية التحتية أم عن ضعف في بيئة الأعمال أم عن تداخلهما؟ الإجابة الدقيقة تتطلب تحليلاً أعمق، لكن الأرقام وحدها تكفي لتبيان أن الاقتصاد يدفع ثمناً مرتفعاً مقابل كل وحدة إنتاج.

وزاد من تعقيد المشهد أن [illegible] بين عامي 2000 و2010 كانت تتجاوز 10% سنوياً، وهي من أعلى المعدلات في المنطقة. غير أن هذا النمو لم يترجم إلى تحسين في الإنتاجية بالقدر المناسب، إذ ظلت الإنتاجية تنمو بمعدل أقل من 2% سنوياً في أفضل الأحوال. وهذا يعني أن جزءاً كبيراً من النمو تحقق عن طريق إضافة عوامل إنتاج جديدة (عمال ورأسمال) بدلاً من رفع كفاءة العوامل القائمة. وهو نمط يُعرف في الأدبيات الاقتصادية بالنمو الكثيف في العوامل، وهو نمط يستهلك الموارد بسرعة ولا يضمن استدامة النمو على المدى الطويل.

وفي سياق كهذا، يصبح من الواضح أن أي سياسة تنموية تستهدف رفع الإنتاجية لا يمكن أن تكون مجرد إضافة لبرنامج قائم، بل تتطلب إعادة تقييم شاملة لأولويات الإنفاق العام وآليات التنسيق بين القطاعات المختلفة. [illegible]

**الفجوة الإنتاجية في الأردن مقارنة بمعدل الأولويات التنموية**

**تمويل الإنفاق الرأسمالي للقطاع العمومي يراعي حقوق الدين ثم يوازيها بنشاط**

**الفجوة الإنتاجية في الأردن مقارنة بمعدل الأولويات التنموية**

■ [illegible]

[illegible]

**فجوة يتوزع أثرها السلبي بين الأجيال، لذلك الحوكمة المالية ضرورية استدامة**

■ يظهر مؤشر الدين الاجتماعي في المنطقة [illegible] الإنفاق العام وتحويلات [illegible] الأجيال [illegible] استثمار [illegible] الأجيال [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

## تطوير الموارد البشرية والتقنية لمعالجة نفايات الإنتاج والإدارة في المستشفى

## تطوير القدرات التقنية والبيئية في تقليص مخاطر التلوث بالمواد الخطرة والمشعة

### تطوير القدرات التقنية والتكنولوجية

تطوير معالجة النفايات الخطرة من خلال الاعتماد على أساليب وتقنيات تطوير وتحديث المعالجة الميكانيكية والكيميائية والحرارية والتكنولوجية وتطوير الأساليب التكنولوجية من خلال الاعتماد على أساليب وتقنيات الاستخدام الآمن لمواد الطاقة وتطوير الأساليب والتقنيات الحديثة في تخزين المواد الخطرة والمشعة وتطوير الأساليب والتقنيات الحديثة في تخزين المواد الخطرة والمشعة وتطوير الأساليب والتقنيات الحديثة في تخزين المواد الخطرة والمشعة وتطوير الأساليب والتقنيات الحديثة في تخزين المواد الخطرة والمشعة

وما يمكن أن تؤدي إليه التكنولوجيا في تحسين الأداء البيئي والاقتصادي على مستوى المنشأة الاقتصادية والمجتمع ككل. فالتكنولوجيا هي المحرك الأساسي لتطوير القدرات التقنية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر التكنولوجيا من أهم الأدوات التي تساعد على ت

وتعتبر الاقتصاد بهذا الصدد في أن الصدمة الأخيرة الجزيرة الأوضاع الأوضاع الأوضاع

## التحول الاقتصادي يحقق مزيداً من النمو والإنتاجية

## سياسات التوظيف الأمثل تضمن إدارة الموارد الاقتصادية بكفاءة وتلبي بشكل تكاملي حاجات

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

## توقيع إعادة هيكلة وتنمية مؤسساتي

في نفس السياق، وبتوجيه الخليفة، جرى في [illegible] عملية هيكلة شاملة لمؤسسات وهيئات من أجهزة الدولة [illegible] تحويل المؤسسات الحكومية إلى كيانات تعمل على تحقيق [illegible] وتحسين الأداء، وتقليص الإنفاق، وإشراك [illegible] في عملية التنمية. وقد أدى هذا التوجه إلى [illegible] في بعض المؤسسات، وإلى تحسين [illegible] في مؤسسات أخرى.

[illegible]

## تطوير الاقتصاد الوطني وتنمية الإنتاج المحلي

في إطار تعزيز وتنمية الاقتصاد الوطني، [illegible] الاقتصاد، على الدولة والمجتمع، على تنمية [illegible] المحلي وتقليص [illegible] على الاستيراد. [illegible]

[illegible]

## تشجيع الاستثمار المحلي وتقليص الاعتماد على الاستيراد

[illegible]

## تطوير البنية التحتية وتنمية المناطق الريفية

[illegible]

## تطوير الأجهزة الإدارية والتنظيمية

[illegible]

## تشجيع الابتكار والتنمية المستدامة

[illegible]

## تعزيز الأمن والاستقرار

[illegible]

## تعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي

[illegible]

## الفصل الخامس: في سلال من أشكال الترابط الاجتماعي الخفي

[illegible]

## الفرق الاقتصادي الخفي: تشويه كمي لقوة اقتصادية وأرباح وهمية

[illegible]

### مقدمات الفوضى : الجمهور

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

## التشبيك والاستقرار: بناء مستوى الاقتصاد الكلي

[illegible]

[illegible]

[illegible]

## مراجعة الانفاق العام بإعادة توزيع أدوات التكيف الاقتصادي نحو دعم الفئات الاجتماعية

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

## [illegible]

[illegible]

[illegible]

[

# أداء التنمية البشرية في أوربا

## منهج التقييم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

## [illegible]

[illegible]

## [illegible]

[illegible]

## [illegible]

[illegible]

## [illegible]

[illegible]

[illegible]

[

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الترميم الفني للخشبية البحرية تحفظ ملامح طراز وميزة قوامها دقة الحرف

تشكل ثيميا بين البحار باب الأمل الحالي في مجال الخشبية البحرية

## أميا في الطرازية الزوارية وإعادة الخشبية البحرية

[illegible]

[illegible]

[illegible]

شكل رقم 1 وضع التنمية البشرية في ليبيا مقارنة بالدول ذات الإنجاز العالي والمتوسط والمتدني

ببعض الدول التي كانت تفوقها في الإنجاز عند عام 1975، قد استطاعت أن تحقق رصيدا هائلا خلال نفس الفترة المقارنة، وبحيث فاق وتجاوز إنجاز ورصيد تلك الدول في الفترة ذاتها. ففي مجال الإنجاز التعليمي على سبيل المثال، يساوي اليوم بمستوى متواضع قياسا ببعض الدول الأخرى كالإمارات العربية المتحدة أو الكويت أو سوريا أو مصر أو اليمن، إلا أنها تقارب من بعض تلك الدول وتتفوق ببعض الأخر وذلك أرقام 1995.

ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للإنجاز الصحي، فقد كان معدل وفيات الرضع في ليبيا عام 1975 يمثل 116 لكل ألف ولادة وانخفض إلى 24.6 بالألف عام 1995، وهو بذلك يعد إنجازا وطنيا يفوق جميع الدول التي كان لها معدلات وفيات أقل بكثير إلا أنها لم تستطع تخفيضها إلى نفس المستوى الذي حققته ليبيا [ مثال: الجزائر، لبنان، جنوب أفريقيا، المغرب]

يتضح من خلال هذه المقارنات الزمنية، أن الفائدة الحقيقية لدليل التنمية البشرية تتجاوز ليست المطلقة، إلى تجاوز مدى سرعة أو بطء التغير الذي يطرأ عبر الزمن، وتلك إحدى المتغيرات التي إذا ما أخذها الدليل الدولي للتنمية البشرية بالاعتبار عند قياس إنجاز الدول وتصنيفها وفقا لذلك، فسيعمل على إضفاء الإنجازات التي حققتها البلدان النامية حديثة الاستقلالات في مجال التنمية البشرية، ويحصر زمني قصير، نسبيا مقارنة بالدول الصناعية ذات التأريخ التنموي المتراكم منذ فترة طويلة.

بقي أن نقول: إن التحدي الذي تواجهه ليبيا في الوقت الحاضر، وفي المستقبل هو المحافظة على مثل هذه المكاسب التي حققتها في مضمار التنمية البشرية، ومعالجة سوالبها النوعية التي تعاني منه المشكلات، وأمطاحها صفة الاستدامة وخاصة في ظل تدهور أسعار النفط والتعثر في تحقيق التنويع الاقتصادي، والتراجع في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، من الطبيعي، ووفقا لأثر عامل الإبطاء الزمني، أن مؤشرات التطبيقات الصحية والتعليمية لم تتأثر بذلك بعد الآن، ولكنها حتما ستتعرض إلى انتكاسات إذا لم يتم النظر في كيفية توظيف العوائد بالشكل الأمثل، وتحقيق عنصر الكفاءة في أدائها ومردوداتها، وهذا ما تخطط له ليبيا حاليا.

شكل رقم 1 الإنجاز القيمي في الإطار العربي

يوضح شكل ٩ التنمية وصول السكان الى الخدمات الثابتة

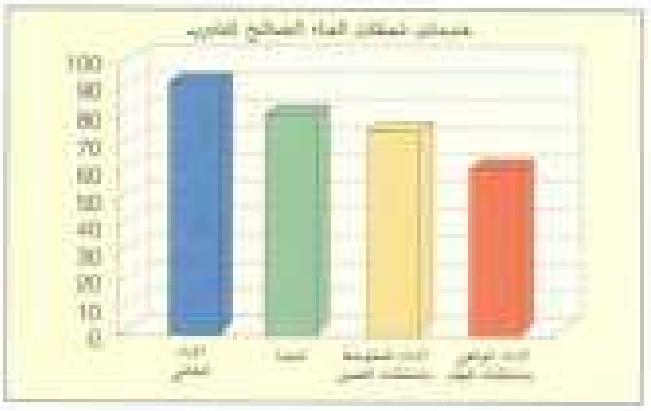


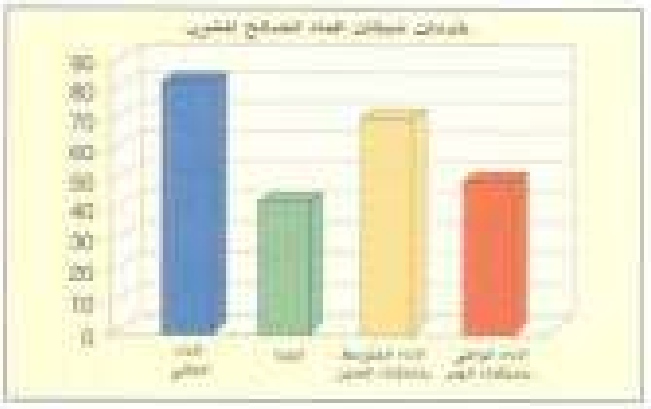


شكل رقم ٢ الانجاز التعليمي في الاطار الافريقي

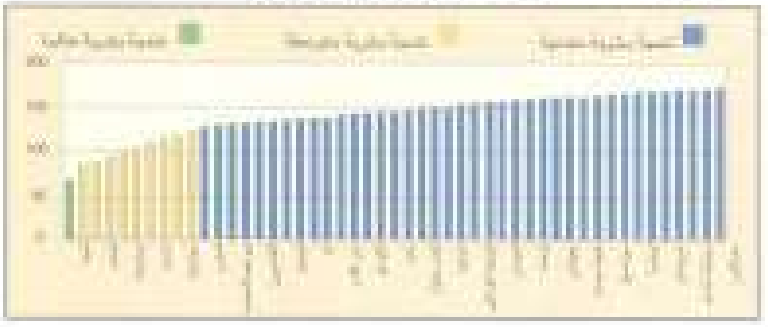

ومن خلال استعراضنا الانجاز التعليمي في اطاره المقارن افريقيا وعربيا سنجد بانها تتصدر قائمة بلدان القارة الافريقية باستثناء جزيرتي السيشيل وموريشيس الصغيرتين كما تحتل المرتبة الخامسة في سلم الاداء بين الدول العربية.

واذا ما تعلقنا على تصنيف الإنجاز التعليمي ضمن مجموعة الدول العربية وفق مشروع ( أداء عال، أداء متوسط، أداء واطئ) فان ليبيا، وكما يوضح الشكل رقم (٦)، تشترك مع عدد من البلدان العربية التعليمية النفطية ( باستثناء السعودية وعمان ) في احتلال مرتبة الأداء العالي، في حين أن ٧ دول عربية أخرى تنزل الى مرتبة الإنجاز المتوسط أما البقية الباقية فما زالت في خانة الإنجاز الواطئ. وبالنسبة لموقعها الأفريقي فان ليبيا تقع على قمة القائمة في الإنجاز العالي في حين أن بقية بلدان القارة تتوزع بين الدول ذات الإنجاز المتوسط ( ١٤ دولة ) والغالبية العظمى مصنفة في مجموعة الدول ذات الإنجاز الواطئ ( ٢٢ دولة ) شكل رقم (٢).

و في حالة وضع الإنجاز التعليمي في اطاره الدولي الأوسع لعملية المقارنة وتبيان مدى الاقتراب او الابتعاد عن معدلات الإنجاز لكل من المستويات الثلاثة الرئيسية للدول التي يتوجها التقرير الدولي للتنمية البشرية ( دول الإنجاز العالي، المتوسط والواطئ ) نلاحظ بداية بان الإنجاز التعليمي يحتل على المستوى العالمي، والأكثر من ذلك أن الإنجاز التعليمي في هذه جوانبه يقع فوق معدل أداء مجموعة البلدان ذات الإنجاز العالي ذاتها. ويتجاوز هذا الإنجاز في مجال تعميم التعليم على سبيل المثال.

وتتضاعف قيمة هذا الرصيد التعليمي إذا ما أخذنا بالاعتبار مقدار الزمن الذي استغرقته ليبيا لتحقيق ذلك، فقد كانت في نهاية الستينيات من الدول ذات المستوى المتدني في تكوين رأس المال البشري إلا أنها استطاعت أن تكون فيما بعد بين قائمة الدول التي جرى تصنيفها باعتبارها قد حققت أسرع تقدم في مجال رفع معدلات التعلم (جدول رقم ١).

كما حققت أسرع تقدم كذلك في معدلات رفع معدل الحياة عند الولادة (جدول رقم٢).

جدول رقم ٢

معدل التضخم السنوي في المدن الرئيسية بدول العالم في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠

| المدن | معدل التضخم السنوي ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ | المدن | معدل التضخم السنوي ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ | المدن | معدل التضخم السنوي ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ |
|---|---|---|---|---|---|
| **الدول الأسرع تضخماً** | | | | **الدول الأبطأ تضخماً** | |
| [illegible] | ١١ | [illegible] | ١٠ | [illegible] | ٠ |
| [illegible] | ١١ | [illegible] | ١١ | [illegible] | ٠ |
| [illegible] | ١١ | [illegible] | ١١ | [illegible] | ٠ |
| [illegible] | ١١ | [illegible] | ١١ | [illegible] | ٠ |
| [illegible] | ١١ | [illegible] | ١٠ | [illegible] | ٠ |
| [illegible] | ١١ | [illegible] | ١٠ | [illegible] | ٠ |
| [illegible] | ١١ | [illegible] | ١٠ | [illegible] | ٠ |
| [illegible] | ١١ | [illegible] | ١٠ | [illegible] | ٠ |
| [illegible] | ١١ | [illegible] | ١٠ | [illegible] | ٠ |
| [illegible] | ١١ | [illegible] | ١٠ | [illegible] | ٠ |
| [illegible] | ١١ | [illegible] | ١٠ | [illegible] | ٠ |
| [illegible] | ١١ | [illegible] | ١٠ | [illegible] | ٠ |
| **دول أقل معدل تضخم** | | | | **دول أعلى معدل تضخم** | |
| [illegible] | ٠ | [illegible] | ٠ | [illegible] | ١١ |
| [illegible] | ٠ | [illegible] | ٠ | [illegible] | ١١ |
| [illegible] | ٠ | [illegible] | ٠ | [illegible] | ١١ |
| [illegible] | ٠ | [illegible] | ٠ | [illegible] | ١١ |
| [illegible] | ٠ | [illegible] | ٠ | [illegible] | ١١ |
| [illegible] | ٠ | [illegible] | ٠ | [illegible] | ١١ |
| [illegible] | ٠ | [illegible] | ٠ | [illegible] | ١١ |
| [illegible] | ٠ | [illegible] | ٠ | [illegible] | ١١ |
| [illegible] | ٠ | [illegible] | ٠ | [illegible] | ١١ |
| [illegible] | ٠ | [illegible] | ٠ | [illegible] | ١١ |
| [illegible] | ٠ | [illegible] | ٠ | [illegible] | ١١ |
| [illegible] | ٠ | [illegible] | ٠ | [illegible] | ١١ |

## المخاطرة الوطنية لأداء التنمية البشرية في أميركا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

أميركا من أسوأ البلدان المتقدمة التي تفقد في رأس مجالات التنمية

رسم واقع التنمية البشرية في أميركا وفق المواثيق العالمية تجميع نايل الهاشمي دهلي

**جدول رقم (٢): نسبة الأمية لدى الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة فأكثر في إقليم الأقاليم الجنوبية حسب الجنس والوسط السكني (٢٠٠٤)**

| الإقليم | نسبة الأمية لدى الذكور (٢٠٠٤) | نسبة الأمية لدى الإناث (٢٠٠٤) | الإقليم | نسبة الأمية لدى الذكور (٢٠٠٤) | نسبة الأمية لدى الإناث (٢٠٠٤) |
|---|---|---|---|---|---|
| **الوسط الحضري** | | | **الوسط القروي** | | |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible]

جدول رقم 1

دليل التنمية البشرية حسب المناطق في ليبيا

| المنطقة | دليل الإنجاز في التعليم (I1) | دليل الإنجاز في الصحة (معدل توقع الحياة) (I2) | دليل الإنجاز في الاستخدام (I3) | الدخل الحقيقي (I4) | دليل التنمية البشرية (HDI) | الدخل الحقيقي بدون مؤشر الاستخدام |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البطنان | 0.23 | 0.26 | 0.19 | 0.23 | 0.77 | 0.75 |
| الجبل الأخضر | 0.22 | 0.28 | 0.29 | 0.26 | 0.78 | 0.75 |
| بنغازي | 0.02 | 0.29 | 0.02 | 0.23 | 0.77 | 0.76 |
| المرج | 0.28 | 0.23 | 0.24 | 0.25 | 0.75 | 0.74 |
| الواحات | 0.3 | 0.22 | 0.02 | 0.24 | 0.76 | 0.74 |
| الجفرة | 0.21 | 0.29 | 0.16 | 0.23 | 0.77 | 0.74 |
| سيف الجن | 0.27 | 0.28 | 0.02 | 0.10 | 0.81 | 0.73 |
| مصراتة | 0.31 | 0.27 | 0.09 | 0.22 | 0.78 | 0.73 |
| الشقاية | 0.3 | 0.25 | 0.07 | 0.21 | 0.79 | 0.73 |
| طرابلس | 0.19 | 0.27 | 0.18 | 0.21 | 0.79 | 0.77 |
| الزاوية | 0.22 | 0.21 | 0.17 | 0.17 | 0.83 | 0.79 |
| الجبل الغربي | 0.20 | 0.20 | 0.16 | 0.21 | 0.79 | 0.77 |
| فزان | 0.25 | 0.27 | 0.18 | 0.23 | 0.77 | 0.78 |

انطلاقا على ذلك الإطار المنطقي تم تقسيم المؤشرات الاجتماعية المختارة لتدخل في مجموعتين تتعاملان مع المشكلات والمعوقات للتنمية البشرية، وكالآتي:

أ- مؤشرات الخدمات الاجتماعية (الوسائل)

ب- مؤشرات الأثر على نوعية الحياة (الغايات)

وفي الوقت الذي نلاحظ فيه أن الدليل الدولي يتعامل عادة مع رصد وقياس التطور الحاصل على أداء التنمية البشرية بالنسبة لمستوى البلدان ككل، وبمعنى حساب متوسطات ما عدت لإجمالي المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية ذكورا وإناثا، فقراء أو أغنياء، داخل البلد الواحد، فإن الأداة الوطنية لقياس التوزيع الجغرافي والاجتماعي للإنجاز البشري، كما أوضحنا سلفا، يجب أن تأخذ بتصورات أوسع كي تساعدها في فن التحولات والتغيرات في الأداء.

ومن ثم تشخيص المناطق ذات الإنجاز المتدني والتي تستحق الاهتمام.

ووفقا لذلك فقد عمل فريق التقرير، وبمعونة ما تتيح به البيانات على إضافة عدد متعدد من المؤشرات التفصيلية من أجل تقديم صورة أوضح عن نواحي نوعية الحياة لمختلف المناطق.

وكما هو الحال في الدليل الدولي، فإن الدليل الوطني الذي قمنا بتصميمه سيكون قياسا للحكم على ما تمكنت أن تحققه المناطق المختلفة قربا أو بعدا من الغاية المستهدفة، وإن كل مؤشر من مؤشرات الدليل الوطني هو رقم يحتوي مقارنة نسبية للإنجاز المختلف في جانب من جوانب التنمية لدى المنطقة المعنية مقارنة بأفضل إنجاز نسبي محقق على مستوى المناطق الأخرى في تلك المؤشر (إطار رقم 2)

يعمل الدليل على قياس ما تحققه المناطق قربا أو بعدا عن الغاية المستهدفة

شكل رقم 1

دليل التنمية البشرية حسب المناطق

[illegible]

[illegible]

[illegible]

# التنمية البشرية في إطار السياسات الاقتصادية

## التعريف بالاقتصاد الكلي (1)

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لم تواجه ليبيا في البداية مشكلة الندرة التمويلية في الإنفاق على جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وكما يتضح من الجدول رقم ( 4 ) فإن ليبيا تقع ضمن المجموعة الثانية وفقا لأرقام 1997، في حين كانت تنتمي إلى المجموعة الأولى في منتصف السبعينات، الأمر الذي ينطوي على تحولها من التأكيد على سياسات الرفاه إلى سياسات الإنتاج أو محاولة الجمع بينهما في برامجها التخطيطية.

غير أن هذا الإمكان الموضوعي للفوائض المالية ولإطلاق عملية التنمية، لم تواجه ليبيا في البداية مشكلة الندرة التمويلية في الإنفاق على جوانب التنمية الاقتصادية - الاجتماعية والبشرية، كما هو الأمر بالنسبة للغالبية العظمى من البلدان النامية. ولعل الأكثر من ذلك أن الندرة التمويلية ذاتها قد تعززت في بداية السبعينات، وبعد سنوات معدودة من قيام ثورة الفاتح ( 1969 )، من خلال ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي من (2344.2) مليون دينار عام 1973 ( سنة الزيادة المنفطة ) إلى أعلى مستوى له في نهاية العقد حيث وصل إلى نحو (10257.7 ) مليون دينار عام 1980، وبمعدل سنوي قدره (24.7% )، بلغت المساهمة النسبية للقطاع النفطي فيه ما يتراوح بين 55.3% إلى 64.1% من ذلك الناتج.

وكنتيجة لذلك الارتفاع فقد زادت الإيرادات العامة والتي تعتمد عائديتها العظمى على النفط، لأكثر من (1688.1) مليون دينار عام 1973، مقارنة بنحو (270.3 ) مليون دينار عام 1970. وزيادة الإيرادات على هذا النحو المتصاعد، فقد ارتفعت النفقات العامة من (1410.0 ) مليون دينار إلى (9964 ) مليون دينار خلال العامين المذكورين. وفي المقارنة بين أطوار النفقات العامة للخطط الإنمائية الثلاثة المتعاقبة، نلاحظ الزيادة المضطردة، حيث تخصص للخطة الأولى (1973 - 1975) مبلغا قدره (2251 ) مليون دينار، وخصص للخطة الثانية (1976 - 1980) بتخصيصات قدرها ( 8811.2 ) مليون دينار في حين تخصص للخطة الثالثة (1981 - 1985) مبلغ (13167.8) مليون دينار. أما التخصيصات للفترة (1986-1990) فقد كانت أقل طموحا وتعادل متأثرة بتراجع أسعار النفط حيث بلغت نحو 11 مليار دينار.

يبقى أن نذكر أن ملكية الشعب للموارد الطبيعية المتمثلة في النفط والغاز الطبيعي، قد أدت إلى اتباع سياسات تنموية تراعي بالدرجة الأساس، الجوانب التوزيعية والعدل الاجتماعي والتوازن المكاني في الإنفاق العام. كما أعطت للدولة اليد الطولى في إنجاز المشروعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، بحيث أخذ النشاط العام الحيز الأكبر في النشاط الاقتصادي.

## بيئة الاقتصاد الليبي

### الخصائص الطبيعية

#### - مساحة الرقعة الجغرافية والمناخ -

تبلغ مساحة ليبيا نحو 1759540 كيلومتر مربع، وهي بذلك تعد بلدا شاسع المساحة، حيث يحتل المركز الرابع في أفريقيا، بعد السودان والجزائر والكونغو. وتمثل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 2% من إجمالي المساحة الكلية، أي بحدود 3.6 ملايين من الهكتارات. أما باقي المساحة فيغطي عليها الطابع الصحراوي.

ومن خلال مراجعة نتائج التعدادات الزراعية لعامي 1987 و 1995، يلاحظ بأن مساحة الحيازات الزراعية ( بأرض ) بلغت ما جملته (2.090) مليون هكتار، مقارنة بنحو(2.174 ) مليون هكتار عام 1987. وهذا يعني نسبة انخفاض بحدود 4.4% بطلول تلك الفترة. بينما مساحة الحيازات بدون أرض ( تربية المواشي أو حيازات الاستثمار بشكل فقط أو خليط بين الاثنين ) لتصل إلى نحو 9% من جملة عدد الحيازات عام 1995 مقارنة بنحو 46.7% عام 1987.

جدول رقم 4 : استخدامات حيازات الأراضي الزراعية وفق نتائج التعدادي الزراعي (1987-1995)

| | 1995 | | 1987 | | |
|---|---|---|---|---|---|
| مساحة الأراضي المروية والأراضي المطرية (1) | المساحة بالهكتار (2) | % من مجموع المساحة (3) | المساحة بالهكتار (4) | % من مجموع المساحة (5) | النسبة المئوية للزيادة أو الانخفاض (6) |
| مساحات مروية | 492365 | 26.0 | 363666 | 19.0 | 35.3 |
| مساحات مطرية | 1337964 | 74.0 | 1570048 | 81.0 | -14.7 |
| جملة المساحة الخاضعة للزراعة | 1830329 | 100.0 | 1933714 | 100.0 | -5.3 |

[illegible]

[illegible]

[illegible]

## الموارد الطبيعية

تضم ليبيا مخزونا من الموارد المعدنية، يهيمن فيها النفط والغاز الطبيعي، إضافة إلى جملة موارد معدنية هامة تشمل مختلف أنواع الصخور الحاملة للموارد الطبيعية. ويعتبر خام الحديد من أكثر الخامات المعدنية الفلزية انتشارا. وتقدر الكميات التي أظهرتها المسوحات الأرضية المغناطيسية المنطقتين فقط احتياطي تلك الخامات بحوالي 2.25 مليار طن تحتوي على نسبة عالية لأكاسيد الحديد. أما الخامات المعدنية غير الفلزية أو ما تسمى بالصخور الصناعية فتوجد كميات كبيرة منها. فالصخور الكلكاريتية والصخور التركاسية ورمال السليكا والأحجار الجيرية، والتي تستخدم بأجمعها لإنتاج مواد صناعية مثل المواد الخام لصناعة الأسمنت والصور والزجاج ومنتجات الفورمايكا والكريستال والطينات والأملاح.

فيما يتعلق بالنفط والغاز الطبيعي، فإن احتياطات ليبيا من النفط الخام تصل إلى نحو 39.3 مليار برميل عام 1996، وذلك يشكل 3.3% من احتياطات دول الأوبك و 1.4% من احتياطيات جميع الدول العربية.

من جانب آخر تساهم ليبيا بنحو 8.7% من الإنتاج النفطي للدول العربية وتقدم نحو 5.1% من إنتاج الأوبك و 1.9% من الإنتاج العالمي.

أما عن احتياطي الغاز الطبيعي فيصل إلى نحو 1311 مليار متر مكعب وفق أرقام عام 1997. وقد بلغ إنتاجه نحو 12.11 مليون متر مكعب في العام ذاته.

ولا شك بأن موازنة ليبيا لمثل هذا المخزون النفطي والغازي، قد جنبتها العوائق التي تعرضت لها البلدان النامية في العقود الماضية نتيجة التقلبات في أسعار النفط وضرورة تدبيرها موارد العملة الصعبة لاستيراد الغذاء. وبينما نجد من الدول تلك الدول على التوسع في الاستثمار وبناء الطاقات الإنتاجية، كذلك أدى توفر هذا المخزون إلى دعم سعر الاستهلاك المحلي للمنتجات النفطية، فالدولة تقدم إعانات ضمنية لتصفية النفط، وتتمثل بالفرق بين سعر النفط الخام المباع للتصفية المحلية والبالغ حوالي دينار ليبي، وبين سعر النفط الخام المصدر والبالغ حوالي 21 – 22 دولار بأسعار 1999. من جانب آخر يتمثل الدعم في الأسعار التي يتمتع بها المستهلك لوقود السيارات، إذ بالرغم من ارتفاعها بنسبة 17% خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، إلا أن أسعارها مازالت متدنية مقارنة بالأسعار العالمية حيث يتراوح سعر اللتر الواحد بين (110 – 140) درهم (مليم) وفق درجة النوعية.

## تحليل الميزان السكاني

من المعلوم بداهة أن ليبيا، كحال البلدان النفطية ذات الأحجام السكانية الصغيرة نسبيا، تمثل فيها العمليات الديموغرافية المتعلقة والإمكان السكاني الحالي والمستقبلي عناصر هامة لتحديد الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، والبشرية، وتوقعات التنمية ومستهدفاتها.

وتنبع تلك الأهمية من الأسباب التالية:

أ- صغر حجم السكان مقارنة بالمساحة الجغرافية الكلية.

ب- حدوث معدلات نمو سكانية عالية في الماضي خصوصيا بعد عملية استقطاب أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، وأثر ذلك على التركيبة السكانية والتوازن السكاني وأوضاع العمل وسوق العمل.

ج- الهجرة الريفية – الحضرية وتأثيرها على التركز السكاني في جانب، والفراغ السكاني في جوانب أخرى.

د- التحولات التي طرأت على العائلة الليبية وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وأثر ذلك على التوقف من الإنجاب، ومن ثم طبيعة النمو السكاني مستقبلا.

تساهم ليبيا بنحو 8.7% من الإنتاج النفطي للدول العربية وتقدم نحو 5.1% من إنتاج الأوبك و 1.9% من الإنتاج العالمي

جدول رقم 7 سكان ليبيا وفق نتائج التعدادات المتعاقبة 1964 – 1995

| التاريخ | حجم السكان بالآلاف | | | | | عدد الرجال لكل 100 امرأة | السكان | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التعداد | المجموع | ذكور | إناث | الحضر | الريف | | الحضر % | الكثافة لكل كيلو متر مربع |
| 1964 | 1515 | 789 | 726 | | | 108.5 | | 0.65 |
| 1973 | 2002 | 1097 | 904 | 1100 | 871.5 | 106.4 | 57.5 | 1.16 |
| 1984 | 3231 | 1651 | 1579 | 2409 | 823 | 104.5 | 74.6 | 1.82 |
| 1995 | 4389 | 2251 | 2138 | 3748 | 642 | 105.4 | 85.4 | 2.47 |

[illegible]

[illegible]

[illegible]

جدول رقم 9

أعداد وتطور السكان غير الليبيين ( العرب والأجانب ) خلال التعدادات 1954—1995

| سنوات التعداد | عدد السكان غير الليبيين | | | النسبة المئوية | | | معدل النمو | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عرب | جنسيات أخرى | المجموع | عرب | جنسيات أخرى | عرب | جنسيات أخرى | المجموع |
| 1954 | 2250 | 44963 | 47214 | 4.65 | 95.35 | | | |
| 1964 | 8521 | 40147 | 48668 | 17.44 | 82.56 | 14.16 | -1.08 | 0.31 |
| 1973 | 170647 | 19219 | 189866 | 90.24 | 9.76 | 35.49 | -8.19 | 14.95 |
| 1984 | 196896 | 213021 | 410517 | 47.96 | 52.04 | 0.96 | 27.03 | 9.68 |
| 1995 | 352422 | 77104 | 429526 | 82.11 | 18.89 | 5.49 | -10.81 | 0.139 |

المستوطنين الإيطاليين والأجانب العاملين في القواعد العسكرية الأجنبية إضافة إلى المشتغلين في الشركات النفطية وفي تعداد 1973. وبعد قيام الثورة وطرد القواعد الأجنبية والانفتاح على الدول العربية، زاد عدد السكان العرب زيادة فائقة، إذ وصلت نسبتهم إلى جملة الفئات الوافدة نحو 90.24 % وخلال تعداد 1984 طرأ تغيير واضح على تلك النسب، حيث انخفضت نسبة الوافدين العرب إلى نحو 47.96 % في حين أصبحت النسبة الأكبر من نصيب الفئات الأجنبية من الجنسيات الأخرى نتيجة لاتساع حجم الشركات الأجنبية لتنفيذ المشاريع التنموية.

ونظراً لاهتمامات ليبيا في أواخر الثمانينات بسياسة فرض الجنسية العربية لكل العرب، فقد تم فتح الحدود وإلغاء تأشيرة الدخول للمواطنين العرب، وبرغم ذلك مع تكاثر العلاقات السياسية والاقتصادية مع الغرب، بدأ في من جديد إلى ارتفاع نسبة السكان العرب غير الليبيين مقارنة بنسبة السكان من الجنسيات الأجنبية الأخرى وبحيث وصلت إلى نحو 91 % وفق نتائج تعداد 1995.

ضغط في التشغيلات أبعاد حول قدوم السكان ومضامينه التنموية، فإن استيعاب أبعاد البنية الديموغرافية للمجتمع السكاني الليبي تساعد في الأخير في تحديد الإمكان التنموي وتشخيص معوقاته

توضح التوزيع العمري والنوعي للسكان أن ليبيا تمتلك مجتمعاً سكانياً فتياً

وإخفاقاته، حيث تؤثر طبيعة تلك البنية على مستويات وتشكيلات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، كما تؤثر في السياسات التعليمية والصحية وسياسات الرفاه الاجتماعي، أي في رسم العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية وقطاعات خدماتها الأساسية.

يبين تحليل التوزيع العمري والنوعي، خصوصاً توضحه أنماط الهرم السكاني (شكل رقم 9)، أن ليبيا مازالت تمتلك مجتمعاً سكانياً فتياً، فهناك نحو 72.9 % من السكان يقعون ضمن الفئة العمرية أقل من 30 سنة ونحو 19.9 % أقل من 15 سنة، أما الفئة العمرية 30 – 59 سنة فلا تمثل إلا 21.3 % من السكان، وتبقى نسبة 5.7 % لمن هم في عمر 60 سنة فأكثر، و7 % ذكر، بأن مثل هذا الشكل التوزيعي يولد معدلات إعالة عالية والتي أيها تعتمد بالغ أهمية ودلالة بالنسبة للسياسات والخطط التنموية، وخاصة فيما يتعلق بالاستخدام وتوفير الخدمات الاجتماعية.

ومع وجود معدلات ولادات عالية تقدر بنحو 34.7 لكل ألف من السكان، ومعدل وفيات عام بحدود 7 بالألف فإن الزيادة الطبيعية للسكان قد انخفضت، كما لاحظنا من 4.2 % عام 1984 إلى 2.8 % وفق نتائج تعداد 1995. أما عن توقع الحياة عند الولادة فيصل إلى 67 سنة (64 سنة للرجال و 66 سنة للنساء) خلال العقد الأخير، في حين أن معدلات وفيات الأطفال قد انخفضت

شكل رقم 9

تطور الهرم العمري للسكان الليبيين في الفترة بين التعدادات 1964، 1973، 1984، 1995

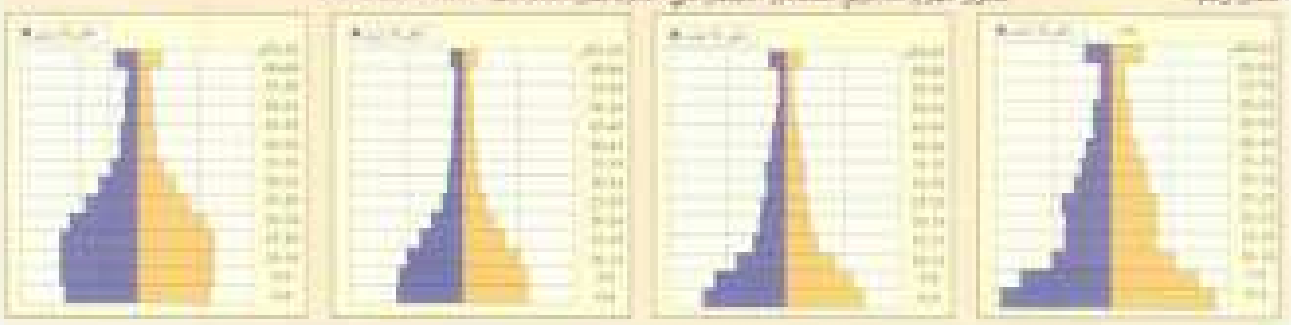

في ربيع ١٩٦٤ [illegible] في [illegible] بتاريخ [illegible] ١٩٦٤ في [illegible] ١٩٦٤. ويتضح [illegible] من خلال [illegible] الحديثة [illegible] ٢٠٠٠ [illegible] في [illegible] ٢٠٠٢ [illegible] ٢٠٠٢ [illegible] ١٩٦٤ [illegible] في [illegible] ٢٠٠٢ [illegible] ٢٠٠٢ [illegible] ٢٠٠٢

شكل رقم ٢١ أوضاع الحرمان البشري قبل الثورة

[illegible]

## المرحلة الأولى

[illegible]

## المرحلة الثانية

[illegible]

**المرحلة الأولى**

**المرحلة الثانية**

**تطوير البنية التحتية الاقتصادية**

**تطوير الزراعة والصناعة**

**تحويل الموانئ والمطارات**

**تحويل المرحلة الثانية بدفول الموانئ والمطارات الدولية**

**تطوير مسار الإقراض في مرحلة الإنشاء**

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

سكن عام ١٩٥٥ بطبقة الانطلاق من وضع الوفرة الصناعية التي يشكل خطة التحول الكلي في وضع الحاجة المسبقة للسوق.

كما تضمنت التجربة بدايتها الاعتماد على الإدارة الاستراتيجية والإدارة الإنتاجية والإدارة المالية والإدارة البشرية. وبدهيٌ أن هذه الأمور لا تتم إلا في إطار الإدارة الكلية في المنظمة الصناعية والتطوير المستمر، لهذه المنظمة وهذه الأمور لا تتم إلا بالاعتماد على الأساليب الكمية وبرمجة الأهداف. وفيما يلي نقدم نبذة مختصرة لأهمية هذه الأساليب.

وبناء على المعطيات السابقة وبدراسة التطور الاستراتيجي للمنظمة التي يأخذ وضع الحاجة الإنتاجية للمنظمة وضع التحول الذي كان مطلوب التحول المنظمة بشكل رئيسي بدراسة وتحليل مستقبل هذه المنظمة ومنظمة التصنيع الإنتاجية والتصنيعية التي يوجد بينهما هذا المنظمة مع الإشارة إلى التغيير من الاحتياجات الإنتاجية وتحليل الاحتياجات المالية وتحليل الاحتياجات البشرية. وكيف تم تغيير الاحتياجات المالية التي يطلبها هذا الاحتياج.

وبين خلال الدراسة عرض مستويات الاحتياجات الإنتاجية والمالية وتحليل هيكلية الاحتياجات التصنيعية التي يتوجب هذه المنظمة المنظمة المنظمة التصنيعية التي يتوجب هذه المنظمة وتحقيق الاحتياجات التصنيعية التي يتوجب هذه المنظمة الأولى على الأولى التي تتوجب من أجل التحول التي يتوجب هذه المنظمة التي تتوجب من أجل التحول التي يتوجب هذه المنظمة.

وبالتالي تم تحديد الاحتياجات التصنيعية التي يتوجب هذه المنظمة التي يتوجب هذه المنظمة التي يتوجب هذه المنظمة

[illegible]

[illegible]

١ - [illegible]

٢ - [illegible]

٣ - [illegible]

٤ - [illegible]

٥ - [illegible]

٦ - [illegible]

٧ - [illegible]

٨ - [illegible]

[illegible]

[illegible]

١ - [illegible]

[illegible]

٢ - [illegible]

[illegible]

٣ - [illegible]

[illegible]

٤ - [illegible]

[illegible]

٥ - [illegible]

[illegible]

٦ - [illegible]

[illegible]

٧ - [illegible]

[illegible]

٨ - [illegible]

[illegible]

٩ - [illegible]

[illegible]

١٠ - [illegible]

[illegible]

## شكل رقم ٣ : الإطار المفاهيمي لمكافحة ومعالجة الأمية الاقتصادي

[illegible]

[illegible]

[illegible]

# حصاد الأداء التنموي ومؤشرات التنمية البشرية

[illegible]

## أسباب توزيع الدخل والأصول

[illegible]

**تقييم التنمية في توزيع الدخل من أهم الإشكاليات التي تعترض تحقيق التنمية البشرية**

[illegible]

جدول رقم (٤) : تقييم مؤشرات التنمية في تنمية ٢٠٠٨

| المؤشرات | القيمة الفعلية | نسبة التقييم الكلي من ١٠٠ |
|---|---|---|
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |

[illegible]

جدول رقم ٢٢ : تقدير الميزانية الاستثمارية للاستخدامات (القسم الحكومي ٢٠٠٥ حسب القطاعات الاقتصادية)

| القطاع | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
|---|---|---|---|---|---|
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |

[illegible]

[illegible]

[illegible]

## تحسين القدرة التنافسية وبرنامج الدعم الاقتصادي

الاستيراد. فالمرض يزداد حدة بسبب ضعف سلاسل التوريد على الأصعدة كافة.

**[illegible]. تحسين القدرة التنافسية من طريق تحقيق نمو نسبي على متوسط دون تغير النظرة مقارنة بتحسينه من الناتج المحلي الإجمالي غير** [illegible] ارتفع من [illegible] سنة [illegible] إلى [illegible] سنة [illegible] [illegible] الفترة الحالية [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

جدول رقم ٢٠ : [illegible] (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩) : [illegible]

| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
|---|---|---|---|---|---|
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |

[illegible] ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩ [illegible] ٢٣٠٫٨٣ [illegible]

[illegible]

## [illegible] مظهرة الشعبي لشوزن الطبيعية

[illegible]

جدول رقم ٢١ : [illegible] (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)

| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |

في إتخاذ المواقف من قضايا الأسعار والإنتاج والحد من الاستخراج الى المعدلات التي تضمن الحفاظ على هذه الثروة الناضبة ذات الأهمية القصوى للاقتصاد الوطني. جدول رقم (16) وشكل رقم (11).

ومن الأكيد أن هناك العديد من العوامل التي تفاعلت بشكل دينامي في وقتها لصياغة السياسات الوطنية لاستغلال الموارد النفطية عبر الزمن، وبهدف تعظيم الآثار التنموية بعودة الدور لعائدات النفط التي تدفق على الاقتصاد الوطني، حيث يتبين من البيانات الزمنية التي توضحها محتويات الجدول (17) إن مسار السياسات النفطية قد اتبع النمط التالي:

- استخراج النفط في السنوات الأولى الثلاث من السبعينات، وقبل دخول مرحلة التخطيط، بأكبر كمية ممكنة فنياً، وتصديرها بهدف تعظيم العوائد النفطية وزيادة حصيلة النقد الأجنبي.

- تبني سياسة إنتاج مستقرة بعد تلك الفترة، تعتمد مبدأ الحفاظ على الاحتياطيات النفطية لأطول فترة ممكنة في باطن الأرض، باعتبار أن ذلك هو أفضل استثمار للمستقبل، مع رصد وتحليل التوقعات بخصوص حركة الأسعار العالمية للنفط والغاز واحتمال التغيرات التي تطرأ على الطلب تبعاً لحالة الاقتصاد العالمي.

جدول رقم (17) متوسط الإنتاج اليومي للنفط الخام في ليبيا (1970 - 1997)

| السنة | المتوسط اليومي ( الف برميل ) |
|---|---|
| 1970 | 3338 |
| 1975 | 2156 |
| 1980 | 1832 |
| 1985 | 1121 |
| 1990 | 1399 |
| 1995 | 1363 |
| 1997 | 1369 |

وقد أدت تلك السياسة الى تبني خطة استراتيجية يمكن تحديدها في المحاور التالية:

1 - تكييف معدلات الإنتاج وفقاً لاحتياجات الاقتصاد الوطني.

2 - تطوير السيطرة الوطنية على جميع أنشطة الصناعة النفطية (الاستكشافات، الإنتاج، التسويق).

3 - تأهيل أكبر عدد ممكن من الوظائف النفطية وتبني سياسة تعريب وطنية للتطبيق ذلك.

4 - زيادة الاحتياطي من النفط والغاز الطبيعي بإضافة الاكتشافات جديدة، واستخدام التقنيات الحديثة التي تعين زيادة الاحتياطي النفطي.

5 - زيادة نسبة التصنيع المحلي من المنتجات النفطية وتصديرها للاستهلاك وبسيطة نصف مصنعة ثم التدرج الى مجالها سلعاً نهائية.

شكل رقم (11) مؤشرات تنمية النفط في الاقتصاد الليبي

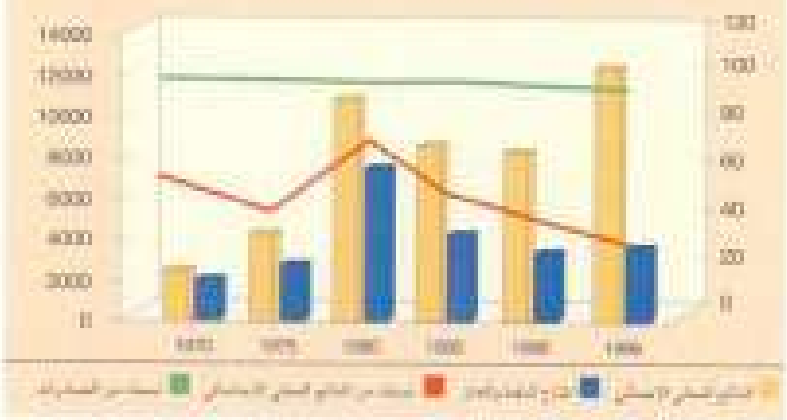


تبني سياسة وطنية لاستغلال النفط بهدف تعظيم الآثار التنموية بعيدة المدى

## تطوير البنية التحتية الاجتماعية

إن التحكم بالموارد الطبيعية الوطنية واقتصاد مبدأ العدل الاجتماعي في تحقيق سياسة الرفاه الى إيلاء أهمية خاصة للنهوض بقطاعات التنمية البشرية الأساسية بإرساء قاعدة عريضة للتنمية البشرية الاجتماعية تتمثل في إتاحة الفرص الصحية لإتاحة التعليم للجميع والصحة للجميع. وبهذا فقد توسعت الخدمات التعليمية والصحية كلها بدرجة ملكية لتشمل جميع المواطنين بالرغم من الاتساع الأفقي للتجمع لشرائحها الجغرافية والتراب الوطني وحالة التشتت السكاني. ولتحقيق مثل هذا المجهود بالغ الصعوبة فقد استأثر قطاع التعليم والصحة بنحو 11 % من إجمالي الانفاق على ميزانية التنمية ( 1975 - 1985 ) وبنحو 18.7 % خلال الفترة (1990 - 1996).

تطوير البنية التحتية الجديدة جنبًا إلى جنب مع تطوير البنية التحتية الاجتماعية

[illegible]

[illegible]

## تطوير البنية التحتية الجديدة

[illegible]

■ [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
|---|---|---|
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |

■ للتحديد الإنجازات في قطاع المياه يمكن القول بداية أن الأمن المائي هو أحدى القضايا الاستراتيجية والاهتمامات الاستثمارية الأساسية التي حظيت بالأولوية في ليبيا. وقد نتج عن ذلك تسخير الإمكانات المادية والتكنولوجية المتاحة عن جوار مائية عديدة لتوفير الكميات اللازمة للاحتياجات من الاستهلاك البشري والاستخدامات الصناعية والزراعية، ومن ثم التغلب على ظاهرة العجز المائي وإعادة توزيعه.

وكما تم الإشارة لذلك سابقاً فإن المياه الجوفية تعد العنصر الرئيسي للموارد المائية في ليبيا. وقد حاولت الخطط والبرامج التنموية المتعاقبة على ترشيد استغلالها لأغراض المختلفة الزراعية والصناعية والمنزلية، والحفاظ على التوازن المائي لتلك الأنظمة التي يتعرض توازنها نتيجة الاستغلال المفرط إلى اختلالات بالغة الخطورة. وعليه، ومن منظور التنمية المتجددة المستدامة، فقد جرت محاولات لاستغلال تلك المياه في أحد الأبعاد الأساسية، بإقامة المشروعات الزراعية الإنتاجية والمشروعات الاستيطانية الصناعية.

وللتعامل على الخلل في الميزان المائي، تلقى الإشارة بهذا الصدد إلى برنامج إعادة تنمية وتطوير التشريع الساحلي والذي يهدف إلى ترشيد استخدام المياه الجوفية وإطالة عمر الخزان الجوفي من 25 سنة إلى 125 سنة حسب تقديرات البرنامج الذي طرحت خطة الثمون ( 1981 - 1985 ) بتطبيقه. وقد جاء البرنامج المذكور بعد أن وصل وضع المياه بالتشريع الساحلي (يضم نسبة حوالي 90% من مجموع التراكز السكانية ونحو 90% من مجموع الأراضي الزراعية) إلى وضع حرج بسبب نمو السكان المتزايد والتوسع الحضري على الساحل، وما صاحب ذلك من زيادة في الطلب على الغذاء، ومن ثم الاحتياجات من الزراعة والمياه والضغط على الخزان الجوفي لذلك التشريع والذي يتم استغلاله بحوالي 900 مليون متر مكعب سنوياً.

بقي أن نذكر وبإختصار بأن التجربة التنموية تتطور في مجال الأمن المائي بإنجازها العملاق الذي حققته في مشروع النهر الصناعي العظيم، حيث يهدف عملياً إلى إعادة توزيع شبكة المياه في عموم القطر الوطني، وذلك عن طريق استخراجها من الخزانات المائية الجوفية الموجودة في الصحراء ونقلها إلى التشريع الساحلي بأفضل الوسائل الاقتصادية والعملية، وعبر منظومة هائلة من الأنابيب الضخمة المطمورة والتي يصل طولها إلى نحو 4000 كيلومتر عند انتهاء المشروع من جميع مراحله ويجري استثمار المنتجات في أحد أبعادها لأغراض الزراعة والري وتطوير وإنشاء المزارع الكبيرة والصغيرة بالدرجة الأولى، حيث من المخططات استصلاح نحو 200 ألف هكتار بعد انتهاء المشروع. إضافة لذلك يتم الاستفادة من مياه النهر في الأغراض الصناعية والشرب في المدن والتجمعات السكانية. ويتطلب المشروع حفر 1000 بئر على أعماق تتراوح بين 450 وبين 650 متراً، وتغطي شبكة الآبار مساحة 8 آلاف كيلو متر مربع.

وكما يلاحظ من الجدول رقم (19) فإن كمية الضخ السنوي الحالية تبلغ 710.10 مليون متر مكعب ذهب منها للزراعة أما عن التكاليف الإجمالية للمشروع في مراحله الثلاث التي ستنتهي في عام 2007 فتقدر بحوالي 6.6 مليار دينار ليبي أي ما يعادل نحو 30.6 مليار دولار. ومن المتوقع أن تكون كميات المياه المتوقع بيعها خلال فترة عمر المشروع المقدرة بخمسين عاماً حوالي 11 مليار متر مكعب.

> تتطور التجربة التنموية في مجال الأمن المائي بإنجازها العملاق الذي حققته في مشروع النهر الصناعي

شكل رقم 12 معدل نمو الإنتاج والاستهلاك الفعلي من الطاقة الكهربائية خلال الفترة (1975 - 1998)

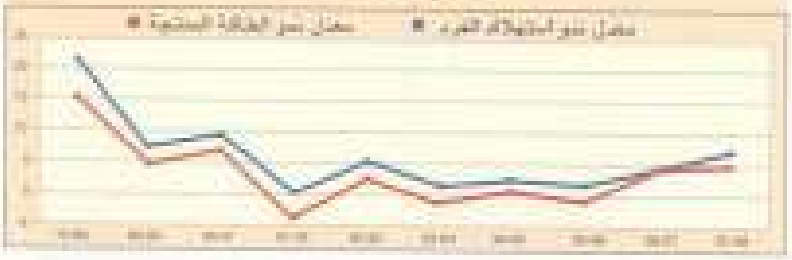


جدول رقم 19 استخدامات مياه النهر الصناعي

| نمط الاستخدام | مليون متر مكعب في السنة ( الضخ ) | % الضخ | % كمية من المياه المنتجة الضخ |
|---|---|---|---|
| الزراعة | | | |
| المزارع الكبيرة | 55.00 | | |
| المزارع الصغيرة | 500.04 | | |
| مجموع الاستخدام الزراعي | 555.04 | 78.0 | 80.2 |
| مياه الشرب ( البلديات ) | 104.70 | 15.0 | 15.4 |
| الصناعة | 26.10 | 3.7 | 3.8 |
| مجموع المياه الممكن بيعها | 685.83 | | 97.96 |
| الفواقد | 14.07 | | 2.01 |
| كمية المياه الإجمالية ( الضخ ) | 700.00 | 100.0 | 100.00 |

## نفق الخانقين الإيضاحية تنفذ الخدماتي في مراحله الثلاثة بمبلغ ٤٠ مليون دولار

يقضي مشروع النفق الخدماتي الذي بدأ العمل به عام ٢٠٢٤ في ربط مركز مدينة الخانقين بمنطقة بيد بطريق مختلف يمر أسفل سلسلة جبلية تفصل المدينة عن الطريق الرئيسي المؤدي إلى مركز المحافظة.

**المرحلة الأولى** تشمل تنفيذ نفق بطول ١٢٠٠ متر وعرض ٧ أمتار، مزود بإنارة وتهوية وممرات للمشاة. وقد بلغت نسبة الإنجاز في هذه المرحلة ٦٢ بالمئة حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري، وسط توقعات بافتتاحها أمام الحركة في الربع الأول من العام المقبل.

**المرحلة الثانية** تتضمن إنشاء جسر بطول ٤٥٠ مترا فوق وادي الخانقين لتحويل حركة الشاحنات الثقيلة بعيدا عن الأحياء السكنية. وتبلغ كلفتها التقديرية ١٨ مليون دولار، وتنفذها شركة محلية بالتعاون مع مكتب هندسي استشاري من البصرة. وتأخرت هذه المرحلة شهرين بسبب تأخر توريد الحديد، إلا أن الجسر استكمل هيكله الخرساني في منتصف الصيف.

**المرحلة الثالثة** تقضي بتعبيد الطريق الرابط بين النفق والطريق الدائري بطول ٣ كيلومترات، وإنشاء جسرين صغيرين فوق مجرى وادي الخانقين. وتقدر كلفتها بـ ٦ ملايين دولار، وتنفذ بتمويل من صندوق تنمية المحافظات. وقد بدأت أعمال الحفر في الجزء الأول منها في تشرين الأول، على أن تستكمل خلال ١٤ شهرا من تاريخ المباشرة.

وقال مدير دائرة الطرق في محافظة ديالى إن المشروع صمم بحيث يستوعب زيادة في حركة الشاحنات تصل إلى ٤٠ بالمئة خلال العقد المقبل، في ظل توقعات بتوسع نشاط المقالع والمصانع في المنطقة. وأضاف أن الدراسة الفنية أخذت في الحسبان سيناريوهات الفيضان، إذ رفعت منسوب الجسر فوق أعلى منسوب سجل لمياه الوادي بمقدار ١٫٥ متر.

## إنشاء الميناء الصناعي يبدأ ٤٫٢ مليون متر مكعب ردمية لعام لتمهيد الضفة الشمالية

تطرح هذه المرحلة سؤالا عن الجدوى الاقتصادية، إذ تبلغ كلفة الكيلومتر الواحد من النفق نحو ٣٣ مليون دولار، مقابل ١٨ مليونا للكيلومتر في طريق بديل مقترح يمر عبر منطقة أقل وعورة. وردّ المسؤولون بأن الطريق البديل يمر بأراض زراعية ويحتاج إلى نزع ملكيات واسعة، في حين أن النفق يحافظ على الأراضي الزراعية ويقلص زمن الرحلة إلى ٩ دقائق بدلا من ٢٤ دقيقة في أوقات الذروة.

ويعول سكان القضاء والمزارعون على المشروع لتخفيف الازدحام اليومي الذي يشل الحركة في مركز المدينة ساعتين يوميا في أيام الدوام المدرسي. وقال أحد سائقي الحافلات إن رحلته اليومية تستغرق ٥٠ دقيقة ذهابا وإيابا، وإن النفق سيتيح للطلاب الوصول إلى مدارسهم قبل بدء الدوام بساعة واحدة على الأقل.

## ميناء الصيد الصناعي يبدأ العمل في الربع الثالث من العام المقبل

يقع الميناء الصناعي في منطقة الصيد الصناعي بالقرب من مصب نهر الخيران، على مسافة تقارب ٤٢ كيلومترا جنوب مدينة الصيد. ويهدف المشروع إلى نقل نشاط الإنزال من الشواطئ المفتوحة إلى رصيف مغلق مجهز بمبردات وخزانات وقود ومحطة صيانة للقوارب، بما يحد من التلوث ويرفع أسعار الأسماك المحلية بنسبة تقدر بنحو ١٥ بالمئة.

وتبلغ الكلفة الإجمالية للمشروع ٤٢ مليون دولار، تمول من صندوق تنمية المناطق الساحلية بالشراكة مع مستثمرين محليين. وتنفذ الأعمال شركة مقاولات وطنية تعهدت بتسليم المرحلة الأولى خلال ١٨ شهرا من تاريخ المباشرة، على أن تستكمل المرحلة الثانية بعد عامين إضافيين. وقد بدأت أعمال الردم في الجزء الشرقي من الموقع في الربع الثالث من العام الماضي، وبلغت كميات الردم المنفذة حتى الآن ٤٫٢ مليون متر مكعب.

وقال مدير المشروع إن التصميم روعي فيه ارتفاع منسوب المياه بمقدار متر واحد عن أعلى منسوب مسجل في السنوات العشر الماضية، وإن الرصيف صمم بحيث يمكن توسعته لاحقا بإضافة رصيف ثان دون إيقاف العمل في الأول. وأضاف أن الميناء سيوفر ٢٢٠ فرصة عمل مباشرة، معظمها لصيادين شبان من المنطقة يعملون حاليا في مهن متقطعة أو يضطرون للسفر إلى موانئ أخرى للعمل.

وتعول الجمعية التعاونية لصيادي الخيران على الميناء لتسويق إنتاجها من الروبيان والسمك الأبيض، إذ تبلغ طاقة الجمعية نحو ٣٠٠ طن سنويا. وقال رئيسها إن الأسعار ترتفع عادة بعد الظهر في الموانئ المجاورة، وإن الصيادين يضطرون أحيانا إلى بيع صيدهم بخسارة لتفادي التلف. وأضاف أن الميناء سيتيح لهم عرض الصيد في ظروف أفضل وانتظار أسعار أعلى.

---

تطرح هذه المرحلة سؤالا عن الجدوى الاقتصادية، إذ تبلغ كلفة الكيلومتر الواحد من النفق نحو ٣٣ مليون دولار، مقابل ١٨ مليونا للكيلومتر في طريق بديل مقترح يمر عبر منطقة أقل وعورة. وردّ المسؤولون بأن الطريق البديل يمر بأراض زراعية ويحتاج إلى نزع ملكيات واسعة، في حين أن النفق يحافظ على الأراضي الزراعية ويقلص زمن الرحلة إلى ٩ دقائق بدلا من ٢٤ دقيقة في أوقات الذروة.

ويعول سكان القضاء والمزارعون على المشروع لتخفيف الازدحام اليومي الذي يشل الحركة في مركز المدينة ساعتين يوميا في أيام الدوام المدرسي. وقال أحد سائقي الحافلات إن رحلته اليومية تستغرق ٥٠ دقيقة ذهابا وإيابا، وإن النفق سيتيح للطلاب الوصول إلى مدارسهم قبل بدء الدوام بساعة واحدة على الأقل.

---

يقع الميناء الصناعي في منطقة الصيد الصناعي بالقرب من مصب نهر الخيران، على مسافة تقارب ٤٢ كيلومترا جنوب مدينة الصيد. ويهدف المشروع إلى نقل نشاط الإنزال من الشواطئ المفتوحة إلى رصيف مغلق مجهز بمبردات وخزانات وقود ومحطة صيانة للقوارب، بما يحد من التلوث ويرفع أسعار الأسماك المحلية بنسبة تقدر بنحو ١٥ بالمئة.

وتبلغ الكلفة الإجمالية للمشروع ٤٢ مليون دولار، تمول من صندوق تنمية المناطق الساحلية بالشراكة مع مستثمرين محليين. وتنفذ الأعمال شركة مقاولات وطنية تعهدت بتسليم المرحلة الأولى خلال ١٨ شهرا من تاريخ المباشرة، على أن تستكمل المرحلة الثانية بعد عامين إضافيين. وقد بدأت أعمال الردم في الجزء الشرقي من الموقع في الربع الثالث من العام الماضي، وبلغت كميات الردم المنفذة حتى الآن ٤٫٢ مليون متر مكعب.

وقال مدير المشروع إن التصميم روعي فيه ارتفاع منسوب المياه بمقدار متر واحد عن أعلى منسوب مسجل في السنوات العشر الماضية، وإن الرصيف صمم بحيث يمكن توسعته لاحقا بإضافة رصيف ثان دون إيقاف العمل في الأول. وأضاف أن الميناء سيوفر ٢٢٠ فرصة عمل مباشرة، معظمها لصيادين شبان من المنطقة يعملون حاليا في مهن متقطعة أو يضطرون للسفر إلى موانئ أخرى للعمل.

وتعول الجمعية التعاونية لصيادي الخيران على الميناء لتسويق إنتاجها من الروبيان والسمك الأبيض، إذ تبلغ طاقة الجمعية نحو ٣٠٠ طن سنويا. وقال رئيسها إن الأسعار ترتفع عادة بعد الظهر في الموانئ المجاورة، وإن الصيادين يضطرون أحيانا إلى بيع صيدهم بخسارة لتفادي التلف. وأضاف أن الميناء سيتيح لهم عرض الصيد في ظروف أفضل وانتظار أسعار أعلى

الهياكل الارتكازية، ناهيك عن أهميتها كأحدى جوانب الرفاه والتنمية البشرية.

ومن أبرز ملامح التحسن التي شهدها هذا القطاع الحيوي هو ما تعكسه المؤشرات التالية:

- تم تطوير شبكة طرق لتنمية المناطق البعيدة والمنعزلة التي حرمت لمدة طويلة من الخدمات، والتي تنعدم فيها الطرق المعبدة كآلية إضافة الى تلبية الطلب المتنامي على نقل الأفراد والسلع وفق قاعدة مهمة ربط عموم القرى اليمني بشبكة جديدة من الطرق سهلة وميسرة للغاية، نظرا لتراخي الأطراف في مساحة تقدر بحوالي 2 مليون كم مربع.

وبهذا الصدد ازدادت شبكة الطرق الرئيسية من 5000 كم عام 1970 لتنمو 16700 كم عام 1987، وتتصل الى 25000 كم عام 1996. ومن المخطط له على المدى البعيد وحتى عام 2020 ايصال شبكة الطرق الرئيسية الى نحو 40000 كيلو متر. أما مسافات الطرق الزراعية فقد زادت هي الأخرى من 250 كم عام 1970 الى 2590 كم عام 1996.

ولأهمية هذا القطاع فقد خصصت له خطط التنمية الثلاث مبلغا قدره حوالي 860 مليون دينار، أي ما يزيد عن مليار دولار، ويوصلت تخصيصاته خلال الفترة 1991 - 1995 الى نحو 49.5% من إجمالي مخصصات قطاع النقل والمواصلات.

- فيما يتعلق بالنقل العام، تزايد عدد الحافلات من 400 حافلة عام 1970 الى 1790 حافلة عام 1987، وتتصل الى 5419 حافلة وفق أرقام عام 1995. وقد تم على ضوء ذلك إنشاء خطوط الربط البري بين اليمن، وتطوير النقل البري، وربط اليمن بالدول المجاورة عن طريق إنشاء الخط الساحلي.

- تطوير الموانئ البحرية، والرفع من مستوى خدماتها بما يتماشى وحجم النشاط التجاري، حيث عملت خطط التحول وبرامج التنمية على تحديث وتوسيع ما هو قائم، وإنشاء موانئ جديدة، التي تتمكن من استيعاب حجم البضائع الواردة والصادرة الآخذة في الازدياد، والتي تنجم عن صعوبة المشاريع التي تضمنتها خطط التنمية.

شكل رقم 11 تطور شبكات الطرق خلال الفترة (1970 - 1996)

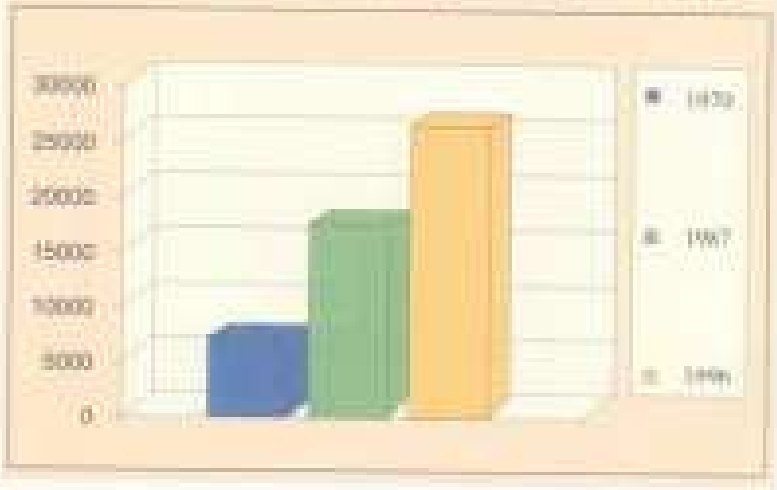


وقد ترتب على ذلك التوسعات زيادة الطاقة الاستيعابية للموانئ من 3.6 مليون طن عام 1970 الى 9.5 مليون طن عام 1988، والى 12.6 مليون طن عام 1997.

أما عن تنفيذ الخطة السريعة لتطوير السواحل، والتي احتضنتها الخطة الثلاثية (1973 - 1975)، فقد أدت الى زيادة الطاقة الاستيعابية من 3.9 مليون طن عام 1972 الى 10.2 مليون طن بحلول عام 1979، وبنسبة بلغت 164% بواقع تشغيل ثلاثة دوريات، بالإضافة للجهود التوسعية والتطويرية، المشار لها أعلاه، فإن الدولة قامت خلال الفترات الثلاث بإنشاء موانئ عديدة من أهمها ميناء مصراله، وميناء المجمع الصناعي بالمنيفة، وميناء النفس، وميناء رأس الأرض.

وبالنسبة للأسطول البحري القومي، فقد عملت الخطط والبرامج الاستثمارية على تطوير وتحسين خدمات أنواع عديدة من السفن، وبالأخص ناقلات النفط وبواخر البضائع، حيث تم تنمية الأسطول النفطي لنقل الخام ومشتقاته من سفينة واحدة تبلغ حمولتها 5500 طن في بداية السبعينات الى 19 ناقلة من مختلف الأحجام عام 1997، وتبلغ حمولتها 1.277 مليون طن. وفي مجال نقل البضائع، فقد تم تنمية الأسطول من سفينة واحدة عام 1972 تبلغ حمولتها 2.988 طن الى 36 سفينة عام 1997 وبحمولة إجمالية قدرها 200.000 طن.

شبكة طرق لتنمية المناطق البعيدة والمنعزلة ولتلبية الطلب على نقل الأفراد والسلع

# ادارة الاقتصاد الكلي وتحديات الحفاظ على رصيد التنمية البشرية

في بداية هذا الفصل نود التأكيد على مسلمة أساسية، وهي أن المحافظة على المنجزات التي حققتها اليمن في مضمار التنمية البشرية وإقامة النظام الاجتماعي المبني على المساواة والعدل الاجتماعي في إطار مجتمع الرفاه، يدفع إلى ضرورة التبصر بالمبادرات الطرف الآخر من معادلة التنمية البشرية، والمتمثل في نمط توظيف الموارد العامة، ومدى كفاءة إدارة الاقتصاد الكلي في تحقيق مستلزمات التنمية وضمان استمرارها وصولاً إلى حالة الاعتماد على الذات.

وكما جرى ذكره في فصول سابقة من هذا التقرير، فإن الرهان في عملية التنمية البشرية هو الحفاظ على طرفي المعادلة في آن واحد ( تحقيق هدفي العدل الاجتماعي والكفاءة الاقتصادية ) والمسألة في هذه الحالة هي ليست في الاختيار بين أولوية العدل الاجتماعي أو أولوية الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي السريع، بل هي بلورة السياسات وإدارة الموارد بصورة فاعلة، وتوفير الشروط الضرورية بأن تصبح كلا الأولويتين في تجمع واحد، وفي إطار تنمية متوازنة.

وبتعبير آخر، لا تتمثل المشكلة في حسم الأمر بين الأهداف المجتمعية المتناقضة على الموازنة، وتكمن في توفير بالة شاملة للإنتاج تمكننا من مواصلة وموازنة جميع عناصرها في آن واحد. وكما يصوره لنا المخطوط الذي يتضمنه الميثاق القيمي للتنمية البشرية.

وقد دلت تجارب العالم بهذا الصدد، أن التمكن من هذه المعادلة الصعبة لم يتح إلا للدول التي لها أرضية صلبة في تكوين رأس المال البشري، وتوفير مقومات استدامته، والانتفاع من عوائده، وربطه بالمشروع الاقتصادي والإنتاج وبتوزيع عادل للأصول.

وواضح للجميع بأن خلق وتعزيز تلك القدرة له علاقة مباشرة بالسياسات وبالبنية المؤسسية وبنمط تسيير وإدارة الاقتصاد الكلي والتنمية بوجه العموم. فإذا لم تكن هنالك بنية مؤسسية ملائمة، فإن سؤال التضارب والمفاضلة بين التركيز على أهداف العدل الاجتماعي أو أهداف الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، ستبقى قائمة بدون الوصول إلى نتيجة تنموية حقيقية.

شكل رقم (1)
العلاقة بين النمو والاستقرار الاقتصادي والتنمية البشرية

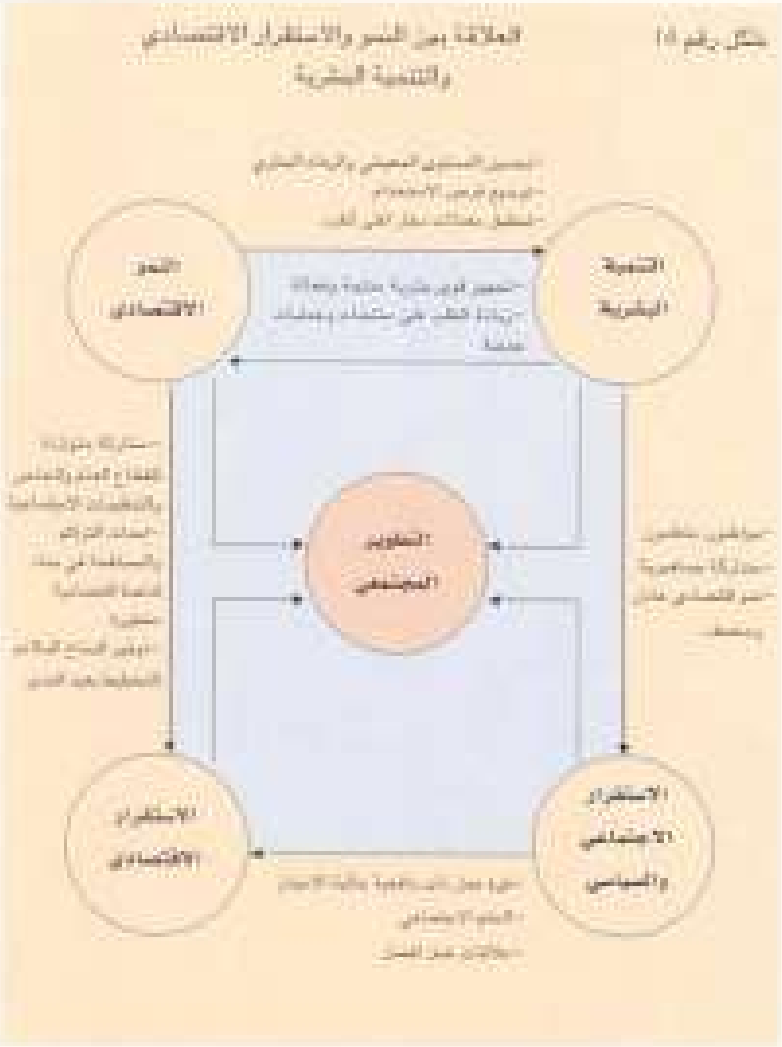

النظام الذي يعمل في مجتمع التنمية البشرية ويتعامل مع بيئتين وبالبعد الاقتصادي المتغير

[illegible]

[illegible]

[illegible]

## النمو الاقتصادي وسوق العواصل

[illegible]

[illegible]

[illegible]

جدول رقم ٢

التغيرات الرئيسية الناتجة عن قرارات الإنفاق بسبب معدلات الفائدة وأثرها على الاستثمارات الخاصة

| القطاعات المستهدفة | معدل الفائدة (٢٠٢٠) | معدل الفائدة (٢٠٢١) | معدل الفائدة (٢٠٢٢) | نسبة التراجع في الاستثمارات الخاصة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٢) | نسبة التراجع في الاستثمارات الخاصة (٢٠٢١ - ٢٠٢٢) |
|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | ٥.٠ | ٤.٢ | ٥.٤ | ٥.١ | ٥.٥ |
| الصناعة التحويلية | ٤.٤ | ٤.٤٤ | ٥.٠ | ٤.٥ | ٥.٢ |
| التجارة والخدمات | ٤.٥ | ٤.٦ | ٥.٢ | ٤.٧ | ٤.٩ |
| القطاعات الاستهلاكية | ٤.٤ | ٥.٥ | ٥.٧ | ٤.٢ | ٥.٥ |
| الخدمات المالية الاستهلاكية | ٦ | ٤.٩ | ٥.٢ | ٤.٤ | ٤.٤ |
| استثمارات البنية التحتية | ٥.٥ | ٥.٠ | ٥.٩ | ٥.٠ | ٥.٢ |
| حالة الطوارئ | ٤.٤ | ٥.٢ | ٥.٦ | ٤.٥ | ٤.٤ |

من تاريخ انطلاق الدورة عند تغيير سعر الفائدة، وتحديدًا الفترة ٢٠٢٠ – ٢٠٢٢، ارتفاع بنحو ٥٫٥٪ من استثمارات الاستهلاك في حين تراجع الادخار بنحو ٤٫٢٪.

وتبين أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تتأثر في الغالب بتغيرات أسعار الفائدة أكثر من الشركات الكبرى، إذ تعتمد بشكل أكبر على التمويل البنكي قصير الأجل. وقد أدت زيادة الفائدة إلى تأجيل مشاريع التوسع لدى ٣٢٪ من الشركات المشمولة بالعينة، وإلى إلغاء ١٤٪ منها خطط التوظيف الجديدة. كما أشارت ٢٨٪ من الشركات إلى لجوئها إلى تمويل بديل أعلى تكلفة بسبب ارتفاع الفائدة البنكية.

■ ويرى بعض الاقتصاديين أن السياسة النقدية يجب أن تأخذ في الاعتبار أثرها على الاستثمار الخاص، وأن رفع الفائدة قد يحقق استقرارًا نقديًا على المدى القصير، لكنه يضعف النمو على المدى المتوسط إذا استمر لفترة طويلة. وتشير بيانات البنك المركزي إلى أن معدل الاستثمار الخاص انخفض بنحو ٣٫٤٪ خلال العام الأول من تطبيق السياسة الجديدة، مقابل انخفاض بنسبة ١٫٨٪ في القطاع العام، ما يدل على أن القطاع الخاص أكثر تأثرًا بتغيرات الفائدة.

أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تقليص الطلب على القروض الاستثمارية، وبالتالي يقلل من حجم الإنفاق الاستثماري. وقد أظهرت بيانات البنك المركزي أن حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص انخفض بنسبة ٦٫٢٪ خلال العام الأول من تطبيق السياسة الجديدة، مقابل انخفاض بنسبة ٣٫١٪ في القطاع العام. كما بلغ معدل الاستثمار الخاص ٤٫٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام ٢٠٢٣، مقابل ٥٫٦٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٢، أي بانخفاض قدره ١٫٤ نقطة مئوية.

وتشير البيانات إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت الأكثر تأثرًا، إذ انخفض حجم قروضها بنسبة ٨٫٥٪ مقابل ٤٫٢٪ للشركات الكبرى. وأدى ذلك إلى تأجيل ٣٢٪ من مشاريع التوسع و١٤٪ من خطط التوظيف الجديدة. في المقابل، ارتفع حجم الودائع بنسبة ٥٫٤٪ خلال العام نفسه، ما يعكس تفضيل الأفراد الادخار على الاستثمار في ظل ارتفاع العوائد.

وترى بعض الدراسات أن السياسة النقدية يجب أن تأخذ في الاعتبار أثرها على الاستثمار الخاص، وأن رفع الفائدة قد يحقق استقرارًا نقديًا على المدى القصير، لكنه يضعف النمو على المدى المتوسط إذا استمر لفترة طويلة. وتشير بيانات البنك المركزي إلى أن معدل الاستثمار الخاص انخفض بنحو ٣٫٤٪ خلال العام الأول من تطبيق السياسة الجديدة، مقابل انخفاض بنسبة ١٫٨٪ في القطاع العام، ما يدل على أن القطاع الخاص أكثر تأثرًا بتغيرات الفائدة.

**رئيس بنك التنمية الاقتصادي: نموذج سياسة الرفاه في وضعنا الحالي غير مستدام**

■ ويرى رئيس البنك التنمية الاقتصادي أن نموذج سياسة الرفاه في وضعنا الحالي غير مستدام، وأن الدولة لا تستطيع الاستمرار في تقديم الدعم والخدمات بالمستوى نفسه دون إحداث اختلالات في الموازنة العامة. وأشار إلى أن هذا النموذج ساهم في تحقيق مستويات مرتفعة من الرفاه خلال العقود الماضية، لكن استمراره يؤدي إلى زيادة الضغط على الإنفاق العام وتراجع قدرة الدولة على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.

وبين أن الدعم الحكومي للسلع والخدمات يشكل نحو ٤٢٪ من الإنفاق العام، وأن هذا النموذج يؤدي إلى تشوهات في الأسعار وتراجع الحافز على الإنتاج. وأضاف أن الدولة تدرس إعادة هيكلة الدعم بحيث يوجه إلى الفئات الأكثر حاجة، مع الحفاظ على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.

وأكد أن البنك يعمل على تطوير أدوات تمويل بديلة تدعم المشاريع الإنتاجية دون زيادة الإنفاق الحكومي، مشيرًا إلى أن البنك يدرس إطلاق صندوق استثماري يستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة بحلول نهاية العام المقبل. وأضاف أن الصندوق سيعتمد على الشراكة مع القطاع الخاص، وأن رأسماله المبدئي يقدر بنحو ٢٠٠ مليون دينار.

وأوضح أن البنك يعتزم إطلاق برنامج لتدريب الكوادر المحلية في مجال إدارة المشاريع الاستثمارية، بالتعاون مع الجامعات ومراكز التدريب المهني، بهدف رفع كفاءة العمالة المحلية وتقليل الاعتماد على الخبرات الأجنبية. وأشار إلى أن البرنامج يستهدف تدريب ٥٠٠ متدرب سنويًا في مجالات التمويل والتحليل المالي وإدارة المخاطر.

وفي ورقة بحثية أعدها باحثون في الجامعة الوطنية للعلوم الاقتصادية، تناولت أثر سياسة الرفاه على الاستثمار الخاص في الدول النامية، خلصت الدراسة إلى أن زيادة الإنفاق الاجتماعي بنسبة ١٠٪ تؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص بنسبة ٣٫٢٪ في الأجل القصير، وبنسبة ٥٫٤٪ في الأجل الطويل. وأوصت الدراسة بضرورة الموازنة بين تحقيق الرفاه والحفاظ على بيئة استثمارية جاذبة.

■ ويرى محللون اقتصاديون أن نموذج سياسة الرفاه في وضعنا الحالي يواجه تحديات كبيرة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وتراجع أسعار الفائدة. وأشار أحد المحللين إلى أن الدولة مطالبة بإعادة هيكلة الدعم بحيث يوجه إلى الفئات الأكثر حاجة، مع الحفاظ على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.

وأضاف أن البنك يعمل على تطوير أدوات تمويل بديلة تدعم المشاريع الإنتاجية دون زيادة الإنفاق الحكومي، مشيرًا إلى أن البنك يدرس إطلاق صندوق استثماري يستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة بحلول نهاية العام المقبل. وأضاف أن الصندوق سيعتمد على الشراكة مع القطاع الخاص، وأن رأسماله المبدئي يقدر بنحو ٢٠٠ مليون دينار.

وأوضح أن البنك يعتزم إطلاق برنامج لتدريب الكوادر المحلية في مجال إدارة المشاريع الاستثمارية، بالتعاون مع الجامعات ومراكز التدريب المهني، بهدف رفع كفاءة العمالة المحلية وتقليل الاعتماد على الخبرات الأجنبية. وأشار إلى أن البرنامج يستهدف تدريب ٥٠٠ متدرب سنويًا في مجالات التمويل والتحليل المالي وإدارة المخاطر.

وفي ورقة بحثية أعدها باحثون في الجامعة الوطنية للعلوم الاقتصادية، تناولت أثر سياسة الرفاه على الاستثمار الخاص في الدول النامية، خلصت الدراسة إلى أن زيادة الإنفاق الاجتماعي بنسبة ١٠٪ تؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص بنسبة ٣٫٢٪ في الأجل القصير، وبنسبة ٥٫٤٪ في الأجل الطويل. وأوصت الدراسة بضرورة الموازنة بين تحقيق الرفاه والحفاظ على بيئة استثمارية جاذبة.

ويتمشى هذا التغيير مع استراتيجية تنمية القطاع الصناعي التي اعتمدت في البداية على سياسة إحلال الواردات لاستيفاء الطلب المحلي، ثم تمت في مرحلة تالية على تطوير صناعات السلع الوسيطة والرأسمالية لدعم النمو الصناعي وتوسيع قاعدته، ولإعطاء التكوين التكنولوجي مكانه المناسب بين المكونات الأخرى لرأس المال الثابت.

إلا أن تلك الاستراتيجية لم يكتب لها التواصل، حيث لم تتمكن من تحقيق الاستقلالية المنشودة والابتعاد عن الارتباط بعائدات النفط، وذلك لسبب واضح وهو ضعف الانسجام والتكامل الصناعي والتشابكات الأمامية والخلفية، الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى بقاء التكوين الاستثماري بصورة مرتفعة في الإنتاج المحلي، وتصاعد تكاليف الإنتاج وخاصة التكاليف الرأسمالية، وبالتالي ارتهان القطاع الصناعي إلى كونه أكثر مستهلك للنقد الأجنبي وأكبر قطاع استيرادي.

لقد ساعد ذلك كله على تكريس سمات الضعف الهيكلية، ومما أدى إلى حالة نزع التراكم والتذبذب وعدم التواصل، بعد هبوط الإيرادات النفطية، ومن ثم خضوع القطاعات الاقتصادية عامة بما فيها قطاع الصناعة التحويلية إلى ما تمليه الموازنة الاستثمارية التي اتجهت نحو الانكماش التدريجي.

ويرجع الانخفاض في معدلات الاستثمار الذي سببه تراجع الإيرادات النفطية (المصدر الرئيسي لتغطية نفقات الميزانية العامة) إلى أمرين مترابطين، أولهما انخفاض حصيلة الدولة من موارد النقد الأجنبي واضطرارها إلى خفض العجز في الموازنة العامة، وثانيهما العمل على تقليص عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، والذي لم يتم عن طريق زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع، ولكن بتخفيض معدل الاستثمار.

وبطبيعة الحال، فقد انعكس معدل الاستثمار في المستوى المنخفض لمعدلات النمو الاقتصادي كما سيتضح لاحقا، ويمكن إرجاع ذلك لأسباب عديدة، فمن ناحية لم يظهر بيانه أمكن تعويض انخفاض حجم الاستثمارات بزيادة كفاءة الاستثمار، ومن ناحية ثانية تم اللجوء إلى السياسة التجارية بدلا من استخدام السياسة المالية والنقدية، وجرى تطبيق القيود الكمية ومراقبة الصرف الأجنبي، ومن ناحية ثالثة، ونظرا لتعرض الدولة على المنافسة الاجتماعية والخدمات العامة ومستويات الرفاه المنخفضة، فإن الاقتطاع كان من حصة المصروفات التنموية، واستمرار ارتفاع المصروفات على سلع القطاع العام وعلى المصروفات التسييرية للميزانية، حيث بلغ الإنفاق التسييري أكثر من أربع مرات حجم الإنفاق التنموي خلال الفترة (1990 – 1997) (شكل رقم 16).

شكل رقم 15 تطور هيكل القطاع الصناعي مقاسا بالنصيب النسبي للمساهمة في الناتج الصناعي خلال الفترة (1973 – 1995)

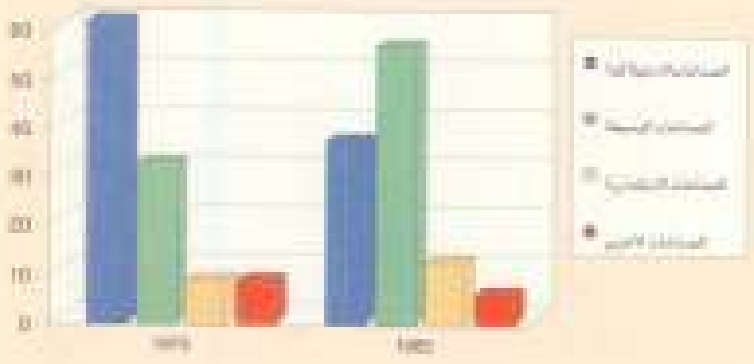


■ يلاحظ من معطيات الجدول (21) كذلك بأن قطاع الصناعة التحويلية الصاعدة (النقل والتخزين والمواصلات) قد حظي هو الآخر بمعدلات عالية للتكوين الرأسمالي خلال فترة الخطط الثلاثة، فإذا ما عدنا معدلات تكوين رأس المال الثابت في كل من قطاعات الإنتاج السلعي الثلاثة على انفراد، ويتمثل ذلك استجابة لحاجات الرفاه البشري وتسهيل التنقل للمواطنين من جانب، والتغلب على الاختناقات التكنولوجية التي كانت تعيق نمو القطاعات الاقتصادية، والعمل على مساندة عمليات الاستثمار المنتج للسلع والخدمات من جانب آخر، وعليه فقد استأثر ذلك القطاع بنحو (14.6%) من مجمل تخصيصات المصروفات الاستثمارية خلال خطة التحول (1973 – 1975)، وارتفع المعدل ليصل إلى (18.7%) خلال الخطة الثالثة (1981 – 1985)، قبل أن يعاود الانخفاض ليستقر عند مستوى عالية نسبيا (11%) خلال فترة البرامج الاستثمارية (1990 – 1996).

استراتيجية تنمية القطاع الصناعي اعتمدت على سياسة إحلال الواردات لاستيفاء الطلب المحلي

شكل رقم 16 تطور المصروفات التنموية والتسييرية خلال الفترة (1990 – 1997)

## [illegible] الإنتاج المحلي وتضخم في [illegible] الإنتاج

[illegible]

[illegible]

[illegible]

جدول رقم (2) : [illegible] الإنتاج المحلي الإجمالي والتضخم عبر العقود
بالأسعار الثابتة بمثال الأساس (2000 = 100)

| العقد | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
|---|---|---|---|
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

جدول رقم 13

تطور قيمة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي والقطاعات غير النفطية بالأسعار الجارية (1970-1997) -مليونات دينار-

| السنة / القطاع | 1970 | | 1976 | | 1983 | | 1986 | | 1992 | | 1997 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % |
| القطاع النفطي | 952.6 | 63.1 | 2750.0 | 57.7 | 6825.7 | 61.8 | 2886.2 | 35.6 | 2401.4 | 28.7 | 4776.1 | 27.5 |
| القطاعات الأخرى | 556.7 | 36.9 | 2018.1 | 42.3 | 4228.1 | 38.2 | 4781.3 | 64.4 | 6266.0 | 71.7 | 9966.7 | 72.5 |
| الناتج المحلي الإجمالي | 1509.3 | 100.0 | 4768.1 | 100.0 | 10553.8 | 100.0 | 6767.5 | 100.0 | 8734.4 | 100.0 | 13742.8 | 100.0 |

ويمكن لأول وهلة تفسير انخفاض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي على أساس أن القطاعات غير النفطية قد نجحت في إزاحة تلك المساهمة العالية للنفط، وساعدت في تغيير البنيان الاقتصادي، وتحقيق هدف التنويع في توفير مصادر بديلة للنقد الأجنبي. ولكن السبب الفعلي هو غير ذلك، ويعود إلى انخفاض أسعار النفط وفي بقاء سيطرته على الاقتصاد، بالرغم من كل المجهودات الإنمائية الضخمة التي بذلتها خطط التنمية والبرامج الاستثمارية المتعاقبة في سعيها لتخفيض مساهمة القطاع النفطي وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية، وبالذات قطاعي الزراعة والصناعة. وقد اتضح ذلك لنا عملياً عند تحليل التوزيعات القطاعية للمتكون الرأسمالي وتخصيصاتها في الصفحات السابقة من التقرير.

وفي معرض التدليل على مثل هذا الارتباط العضوي للاقتصاد الليبي بالمكون النفطي، خلال نتائج بعض الدراسات بأن ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط بمعدل 10% سوف تؤدي إلى زيادة أو انخفاض الدخل القومي بمعدل 1.1. ويتضح نتائج هذا الارتباط في التأثير على المستوى الذي يمكن تحقيقه من الإنتاج، ومن كمية العرض للسلع والخدمات، وبعد الصرف، وبالنتيجة مستوى الأسعار والتضخم والركود، أو نمو في الاقتصاد الوطني.

استمرار اعتماد الاقتصاد الليبي على أحادية المورد عرضه لتقلبات الطلب العالمي وجعل من الجهود التخطيطية مهمة صعبة

نستنتج من ذلك أن الناتج المحلي الإجمالي وكما يوضحه الشكل رقم (17) قد بقي منذ بداية الثمانينات وحتى الوقت الحاضر، مرتبطاً ارتباطاً متقارباً بالنفط الذي يطرأ على القطاع النفطي وأسعار النفط، ويحدث بتلازم في الارتفاع والانخفاض. وبطبيعة الحال، فإن هذا الارتباط غير الصحي قد أدى إلى عدم تواصل النمو، وتعرض الاستدامة إلى التقطع، وحدوث الركود أو الانخفاض في الناتج الذي عانت منه غالبية القطاعات خلال تلك الفترة.

وبنتيجة لذلك كله، نلاحظ بأن استمرار اعتماد الاقتصاد الليبي على أحادية المورد، وعلى الإيرادات الناتجة من تصدير سلعة واحدة تخضع لتقلبات الطلب العالمي، قد جعل من الجهود التخطيطية مهمة صعبة، كما بات من المتعذر على راسمي السياسات والمخططين تحقيق مستهدفات النمو في خطط التنمية، بسبب انخفاض إيرادات الصرف الأجنبي عن التقديرات المتوقعة في تلك الخطط، وقد أدى ذلك إلى إلغاء أو توقف الكثير من المشاريع التي تم اعتمادها في الخطط والبرامج الاستثمارية المتعاقبة، والتعويضات، وذلك بسبب العجز الذي ظهر في الميزانية العامة، حيث بدأت تتأثر منذ ذلك الوقت، وبصورة مباشرة، بالانخفاضات المتتالية في أسعار النفط، وكنتيجة حتمية لذلك، في الإيرادات المتأتية من الضرائب غير المباشرة والتي تشكل عادة مورداً أساسياً من موارد تمويل الميزانية العامة.

وعليه، فإن هذا الترابط الحاصل بين العائدات النفطية ونمو الناتج المحلي الإجمالي قد أدى إلى وجود تفاوت كبير بين المخطط له من نمو في القطاعات الإنمائية المختلفة التي تهدف الخطط والبرامج الإنمائية إلى تطويرها، وبين معدلات التنفيذ الفعلية، فعلى سبيل المثال، تم تخصيص مبلغ (19500) مليون دينار لتنفيذ الخطة التنموية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1981-1985)، عندما كانت أسعار النفط عند مستويات عالية، ولكن نتيجة للانخفاض التدريجي لتم الحاد للأسعار العالمية للنفط في تلك الفترة، وعن تم توزيع إيرادات الدولة من الصرف الأجنبي لم يجر

شكل رقم 17 العلاقة التطورية بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج النفطي

[illegible]

## [illegible]

[illegible]

[illegible]

| [illegible] | [illegible] |
|---|---|
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |

[illegible]

[illegible]

| [illegible] | [illegible] |
|---|---|
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |

[illegible]

[illegible]

| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
|---|---|---|
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |

[illegible]

شكل رقم (7) مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو فيها

أما العنصر الثاني والثالث فقد شهدا تذبذبا في نسب النمو، بالنسبة لمعدلات الأداء والنمو، وبذلك فإن مساهمة القطاعات غير النفطية في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد تتباين عكسيا مع مساهمة القطاع النفطي، حيث أن قطاعات الإنتاج السلعي (الزراعة والصناعة التحويلية) قد ارتفعت مساهمتهما نسبيا إلى أكثر من 9.1 % و 7.3 % خلال نهاية الثمانينات، واستمرا في الارتفاع تدريجيا بعد فترتها (6.6 % و 10.4 %) على التوالي خلال عام 1996، وفيما يتعلق بقطاعات الخدمية الاجتماعية فقد بدأت تلك القطاعات ومنذ بداية الثمانينات تحتل المرتبة الثانية بعد قطاع النفط في مساهمتها في الناتج المحلي.

خلاصة، تبرز أهم الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من المؤشرات المتعلقة بأنماط تغير هيكل النشاط الاقتصادي، وبقدر ما يساعدنا ذلك في الإجابة على سؤال التواصل في النمو، وتحقق مقومات التنمية البشرية المستدامة.

■ **أولا**: يتضح وبجلاء تعرض مجهودات تغيير الهيكل الاقتصادي والمطورة أساسا لاستدامة النمو، في القطاع ومن ثم الانتهاء إلى حالة الاختلال، إذ أن إدارة الاقتصاد الكلي لم تتوصل إلى هدف تنويع الاقتصاد الوطني، وتعزيز قدرته الذاتية للاستثمار في القطاعات الإنتاجية غير النفطية.

فالملاحظ بهذا الصدد أن الناتج المحلي غير النفطي لم يتعد أكثر من 70 % في أفضل حالاته، ويبدو أن مسار هذا النفطي، كما جرى تفصيله سلفا، لا يعكس بالضرورة تغييرا جذريا في الهيكل الاقتصادي بقدر ما يعكس التغير في أسعار السيولات النفطية، وبالتالي، على ذلك يشير إلى أن الناتج غير النفطي الذي احتل 1.69 % من تكوين الناتج المحلي الإجمالي عام 1995 على سبيل المثال، قد حقق ذلك نتيجة لمحصلة متغيرين أساسيين، أولهما زيادة قيمة الناتج غير النفطي ذاتها بنسبة 26.3 % مقارنة بما كانت عليه عام 1990، وثانيهما هو تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 21.7 % بسبب انخفاض أسعار النفط خلال الفترة المشكورة (1990 – 1995).

■ **ثانيا**: انخفاض النصيب النسبي للقطاعات السلعية غير النفطية، وتدني مستويات مساهمتها في كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي غير النفطي، فلم تتجاوز، على سبيل المثال، مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 2.2 % بالحجم الأعلى خلال أي فترة، في حين أن الحد الأدنى المحقق جيد دوليا للتواصل واستدامة حركة التصنيع التحويلي هو أن يتخطى القطاع بمفرده 25 % من الناتج المحلي على أقل تقدير.

يضاف إلى أعلاه عدم قدرة تلك القطاعات السلعية على زيادة معدلات دخل الفرد، وبخاصة إذا حاولنا تقويم النمو من زاوية قدرته على توليد العمل، وأخيرا، بتعبير الاستخدام الذي جعلنا المتغيرات الواردة في التحليل، ففي الوقت الذي يقوم قطاع الزراعة مثلا، باستخدام أعداد كبيرة من الفنيين الاقتصاديين (18.78 % عام 1996) إلا أن إسهامه في الناتج الإجمالي لا يتعدى أكثر من 2.2 % العام ذاته، وذلك على عكس قطاع النفط الذي يستخدم حوالي 1.1 % من القوى العاملة ولكنه يولد 29.4 % من الناتج المحلي (جدول رقم (7)).

ولا شك أن ذلك لمفارقات عديدة على الدخل الأسري، فتواضع الأداء في القطاع الزراعي له مضاعفات على الاستخدام والدخل ثم على المستوى الدخولي.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة، فإن معدلات الاستخدام في إطاره لم تتعد في الحد الأعلى أكثر من 10 %، وهي بذلك لا تتطابق في قصر عدالتها مع الحد الأدنى المحقق جيد دوليا للتمكن على حركة التصنيع ويدي ديناميتها في إنتاج المعين والمقدر بحدود 10 % بين السكان ككل.

■ **ثالثا**: ارتفاع مساهمة القطاعات الخدمية بالمقارنة بمساهمة القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي، فقد بقي ناتج قطاعات الخدمات الاجتماعية يمثل النسبة الكبرى من الناتج في القطاعات غير النفطية، ويشير ذلك إلى ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية، بالرغم مما حققت به قطاعات الإنتاج السلعي الرئيسية الثلاث من استثمارات ضخمة خلال العقود الثلاثة الماضية وصلت إلى حدود (1.2)(10) مليون دينار.

بإختصار، لم تفلح إدارة الاقتصاد الكلي في تحقيق الاستدامة في النمو وتنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته الذاتية للاستثمار والاستخدام في القطاعات الإنتاجية غير النفطية.

جدول رقم (2)

معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي والاستخدام في القطاعات الرئيسية (%)

| القطاعات | 1981 | | 1989 | | 1991 | | 1995 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | نسبة المساهمة في الناتج المحلي | نسبة المساهمة في الاستخدام | نسبة المساهمة في الناتج المحلي | نسبة المساهمة في الاستخدام | نسبة المساهمة في الناتج المحلي | نسبة المساهمة في الاستخدام | نسبة المساهمة في الناتج المحلي | نسبة المساهمة في الاستخدام |
| الزراعة | 7.6 | 29.0 | 5.2 | 18.9 | 4.15 | 18.55 | 6.4 | 17.9 |
| الصناعة التحويلية | 2.4 | 4.7 | 2.9 | 7.1 | 22.9 | 9.8 | 12.7 | 10.5 |
| الخدمة | 63.1 | 2.3 | 61.8 | 1.7 | 19.4 | 1.7 | 25.3 | 1.7 |

■ وأخيراً يتبين من التحليل أن استمرار التوازنات التنموية البشرية ولقطاعاتها يبقى معتمداً على حجم الإنفاق الحكومي، والذي يراجعه بدوره بحجم الإيرادات النفطية. ومع مثل هذا الارتباط الموسمي للتنمية البشرية يصبح من الصعب الحفاظ على التواصل والاستدامة، وعلى التوازن بين الأبعاد البشرية والأبعاد الاقتصادية في المجهود الإنمائي. فتراوح إيرادات ميزانية الدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لا يضمن على المدى البعيد الحفاظ على مستويات إنفاق عالية على قطاعات التنمية البشرية.

علاوة على ذلك، يتضح من تحليل أنماط التغير الهيكلي الاهتمام النسبي لقطاعات التنمية الاجتماعية والبشرية، والذي يعكس الموقف الإيجابي للدولة والدعم السياسي والشرعية التي تتمتع بها تلك القطاعات، والقناعة بالاستثمار المجدي في البشر. إلا أن استمرار الإنفاق عليها كان على حساب الاقتطاع من الجوانب الاستثمارية والقطاعات الإنتاجية الأخرى، ولم يتم النظر لذلك من زاوية العلاقة العضوية والمتكاملة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية. فتوسيع خيارات المواطنين كهدف نهائي للتنمية البشرية يتطلب عادة اختلال معدلات النمو الاجتماعي، والتكاليف الاستثمارية للقطاعات الاجتماعية، ويحدث ترابط بصورة متشابكة مع القطاعات الإنتاجية من أجل ضمان العلاقة العضوية بين سياسات الرفاه وسياسات الإنتاج، وتحقيق النمو المستدام القادر على مواجهة تحديين أساسيين في آن واحد: التكيف للمتغيرات الخارجية وبرامج الاصلاحات الاجتماعية الداخلية.

## النمو الاقتصادي وسؤال التوازن والاعتماد على الذات

يختص سؤال التوازن بالتعرف على العلاقة القائمة بين قوى الاستهلاك وقوى الإنتاج. ومن منظور التنمية البشرية فإن مفهوم توسيع خيارات الفرد والمجتمع يعني في أحد أبعاده الأساسية أن الاستهلاك هو غاية نهائية للرفاه البشري وللاقتصاد الوطني، ولكن بالرغم وجود نظرة على الإنتاج، وعلى توفير مستلزمات المنتجات الاجتماعية المتجددة للمساهمين في إطار تنمية متوازنة.

ومن خلال تحليلنا في هذا الفصل لأنماط الأنفاق في ميزانية الدولة نستطيع أن نتعرف على أولويات السياسة العامة لإدارة الاقتصاد الكلي في الخطر المالي، وكذلك طبيعة القيود التي تحد من قدرة واضعي السياسات وأجهزة الدولة على الأنفاق، وإشكال تخصيص ذلك الأنفاق في توظيف الموارد.

وإن غياب التخطيط وعدم اعتماد الخطط المرحلية (الثلاثية أو الخمسية) قد أثر تأثيراً سلبياً واضحاً على هدف توظيف الموارد بصورة متوازنة خلال الفترة الماضية. فالخطط تمتلك عادة القدرة على وضع التصورات المستقبلية للأولويات، كما تضع وتحدد الأهداف التي تحاول تعبئة الموارد والتغلب على جوانب القصور من خلال التخطيط بنظرة شاملة، وفهم واضح للتكاليف والعوائد، والاعتبار فاعلية التكاليف المختلفة في الأنفاق العام. كما أن الخطة عادة تضع مجموعة من الأهداف تعمل على تحقيقها، وعلى تدبير الموارد اللازمة لتنفيذها، سواء أكان ذلك في قطاعات التنمية البشرية أو في مجال التوسع في القاعدة الإنتاجية.

ولا شك بأن الصورة الأخيرة التي تنظم الخطط الإنمائية الوطنية في ليبيا يشكل تطوراً هاماً أهملته المؤتمرات الشعبية الأساسية بنظر الاعتبار لوضع الاقتصاد الوطني على أساسيات صحيحة تضمن له استدامة النمو والتوازن، وتساعد في تحقيق علاقة عضوية ومترابطة بين سياسات الرفاه وسياسات الإنتاج.

واضح أن مجهودات التنمية منذ بدء الستينات، وما تضمنته من برامج ضخمة في تطوير الاقتصاد والمجتمع الليبي، قد جرى تنفيذها في اقتصاد ناشئ

يختص سؤال التوازن بالتعرف على العلاقة القائمة بين قوى الاستهلاك وقوى الإنتاج

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الأجور والمرتبات من إجمالي الإنفاق العام، حيث بلغ وفقاً لأرقام الحسابات الختامية نحو 43% عام 1996 مقارنة بنحو 46% عام 1993، وهي نسبة عالية تماماً حتى بالمقارنة مع بقية البلدان العربية النفطية، حيث لا تتعدى تلك النسبة في حالة الكويت على سبيل المثال أكثر من 29.9% وفق أرقام 1997.

ومن أجل استكمال صورة الميزانية العامة للدولة، نراجع كذلك خريطة الإيرادات العامة لنتبين من خلال تحليل هيكلها عديد الاختلالات. فالإيرادات النفطية مازالت تشكل المحور الأساسي للميزانية العامة للدولة، حيث تبلغ نسبة مساهمتها نحو 98.9% من إجمالي الإيرادات العامة للعام 1998، مقارنة بنسبة مقاربة عام 1994 لم وصلت آنذاك إلى 98.8%.

وفي مقابل تلك النسبة العالية للمساهمة النفطية في الإيرادات العامة يبقى النصيب النسبي لإجمالي الضرائب المباشرة والرسوم متواضعاً، حيث يتضح من الأرقام التي يوفرها جدول رقم (78) أنها لم تتعدى أكثر من 11.9% عام 1996 مقارنة بنسبة 12.3% في عام 1990.

وإذا ما أخذنا بالتحديد النصيب النسبي للإيرادات العامة من رسوم الخدمات فيلاحظ بأنها لم تتجاوز أكثر من 2.8% من إجمالي الإيرادات في عام 1993 مقارنة بنسبة 2.4% عام 1993.

ويرجع ذلك بالأساس، وكما تمت الإشارة له سلفاً، إلى أن تطبيق سياسات الرفاه قد جعلت الإنفاق العام يقوم على مبدأ الدعم في كافة أبوابه، وحتى تسعير سلع القطاع العام وليس سياسة الإعانات، وذلك بمبادئ مستمدة من منطق التنمية البشرية، ولكن بشرط توازن قوى الاستهلاك وقوى الإنتاج من أجل ضمان الاستدامة وإعادة إنتاج المحاصيل الاجتماعية المستجدة، وليس من خلال إغلاق قوى الأولى وتحجيم قوى الثانية أو تغليب معادل الرفاه على معادل أفضلية الإنتاج.

وفي مقابل الضعف الواضح للإيرادات العامة غير النفطية، يلاحظ كذلك ارتفاع نسبة الاستهلاك النهائي ( بشقيه العام والخاص ) إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يلاحظ بأن الاستهلاك العام الذي

جدول رقم (78) نسبة الضرائب والرسوم إلى إجمالي الإيرادات
1993 - 1996 – سنوات مختارة –

| السنة | إجمالي الإيرادات (مليون دينار) | الإيرادات من الرسوم والضرائب | نسبة الإيرادات من الرسوم والضرائب |
|---|---|---|---|
| 1993 | 3446.1 | 441.4 | 12.8 |
| 1994 | 2737.6 | 528.1 | 19.3 |
| 1995 | 2945.0 | 268.0 | 9.1 |
| 1996 | 2575.0 | 473.0 | 18.4 |
| 1997 | 4072.9 | 467.3 | 17.3 |

تتحمله الدولة قد وصل في بعض السنوات إلى أكثر من نصف حجم الاستهلاك النهائي ( 52.6% عام 1984 ) قبل أن يأخذ مسار الانخفاض التدريجي والتذبذب خلال النصف الثاني من الثمانينات (51.9% عام 1987 ) والنصف الأول من التسعينات (54.5% عام 1991 و 50.9% عام 1993 ) ثم ليعاود الصعود في النصف الثاني من التسعينات ليصل لحدود 60%، وكما يتضح ذلك في بيانات الجدول رقم (79 ).

ويتجلى بصورة أوضح معادل أفضلية الاستهلاك من خلال مقارنة نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي النفطي والناتج المحلي غير النفطي، حيث يتبين وفق بيانات الحسابات القومية ( جدول رقم 80) أن نسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلي النفطي قد ارتفعت عام 1997 إلى 199% أي أربعة أضعاف ذلك الناتج، بعد أن كانت تمثل مرة ونصف سنة 156.2% عام 1993، أما عن نسبة الاستهلاك إلى الناتج غير النفطي فقد أخذت مسار التراجع المعتدل خلال ذات الأعوام (1993 - 1997 ) حيث سجلت نحو 127.4% و113.8% على التوالي.

الاستهلاك العام الذي تتحمله الدولة وصل في بعض السنوات إلى أكثر من نصف حجم الاستهلاك النهائي

جدول رقم (79) تطور نسب الاستهلاك العام والخاص إلى إجمالي الاستهلاك النهائي (مليون دينار) 1993 - 1996 – سنوات مختارة –

| السنة | إجمالي الاستهلاك النهائي | % الاستهلاك العام | % الاستهلاك الخاص |
|---|---|---|---|
| 1993 | 5971.0 | 39.9 | 60.1 |
| 1995 | 5945.0 | 52.6 | 47.4 |
| 1996 | 5994.7 | 39.3 | 60.7 |
| 1997 | 5959.0 | 39.9 | 60.1 |
| 1998 | 6154.4 | 39.8 | 60.2 |

جدول رقم ٥٠

[illegible] في [illegible] ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩ (سنوات مختارة)

| السنوات | [illegible] | | [illegible] | | [illegible] | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |

## مستقبل إدارة الاقتصاد الكلي – مبادئ التوظيف الأمثل للموارد –

يعتبر من [illegible] الاقتصاد الكلي [illegible] [illegible] [illegible]

■ [illegible] الاقتصاد [illegible] الاقتصادية [illegible] الاقتصادية [illegible] الاقتصادية

## تحولات الجغرافيا الاقتصادية في العالم الإسلامي القرن والمشاريع

## تحديات الاقتصاد في العالم الإسلامي وآفاق الوحدة الاقتصادية والتكامل

## مطلوب سياسة اقتصادية تقوم وتنمية الموارد البشرية والإمكانات في سياسات التنمية الاجتماعي

[illegible]

[illegible]

[illegible]

# الاستقلال والبعد الاقتصادي للتنمية البشرية

[illegible]

يعتبر الاستقلال أحد الأهداف الأساسية للتنمية البشرية [illegible] تعتبر وسيلة ومنفعة واستخدام وتنظيم الطاقة والأرض [illegible] يعني ذلك حق من حقوق الإنسان في [illegible] حق الأرض [illegible] [illegible]

في سياق [illegible] الإنسان [illegible] الأرض [illegible] من [illegible] الأرض [illegible] الاستقلال [illegible] الأرض [illegible] [illegible] الأرض [illegible] [illegible] الأرض [illegible]

ومستقرة وطويلة الأمد تشارك في إنجازها جميع الإمكانات الوطنية، وبحيث يقتصر دور الدولة مستقبلاً على توفير الدعم المالي، وتقديم الضمانات اللازمة للاستثمار في المجال الإسكاني للقطاعين العام والخاص على حد سواء، مع إيلاء أهمية خاصة للحاجات السكنية لذوي الدخل المحدود، واعتبار ذلك من مشمولات الشأن العام، وبشكل يتمكن من تعليل الجوانب الكمية والنوعية للمسألة السكنية، والتمكن على المستويات والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والمكانية للوضع السكني، وتحديد السياسات المتبعة، ورسم التصورات المستقبلية، بمدارك التقرير لتوفير إجابات على الأسئلة التالية:

- ما هي المؤشرات الأساسية للوضع السكني الحالي سواء ما يتعلق بالتطور النوعي أو بالرصيد المتراكم؟
- ما هي أبعاد السياسة الوطنية للإسكان التي تتضمنها الخطط الإنمائية والبرامج الاستثمارية المتعاقبة، وما هي الأرضية الاجتماعية؟
- ما هو مستقبل السياسة الإسكانية في ضوء تطورات الخطة الإنمائية الخامسة، وفي إطار إعادة الهيكلة الاقتصادية؟

## المؤشرات الأساسية

### مؤشرات التطور النوعي

من خلال تتبع مؤشرات التغير النوعي الذي طرأ على الأوضاع السكنية خلال العقود الثلاث الماضية لا يختلف اثنان في القول بأن الوضع السكني في ليبيا قد شهد قفزة هائلة، بعد أن كان يشهد عملية الثورة باتجاه المساكن الهشاشية وتجمعات الأكواخ في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، حيث كانت تشكل نحو 41% من جملة الأبنية السكنية آنذاك، وبفضل برامج خطط التنمية الاجتماعية تم القضاء على ذلك النمط المتدني من السكن، وانتفاء ظاهرة المساكن الهشاشية بشكل تام في القطاع الحضري وانحسارها الواضح في الأرياف والبوادي، وبحيث لم تعد تتجاوز في مجملها أكثر من 2.8% من مجموع المساكن وفق نتائج تعداد 1995.

وبالمقابل، وكما توضحه معطيات الجدول رقم (11)، بملاحظة ارتفاع نسبة المساكن الحديثة المتحققة في السكن العمودي (الشقق)، فقد ازداد رصيدها من 1.7% عام 1964 إلى 16.7% عام 1995، وتتصدر نسبتها في المناطق الحضرية إلى 30% وفق بيانات العام المذكور.

جدول رقم 11 التوزيع النسبي لنوع المساكن وفق تقسيمات الريف والحضر وحسب نتائج التعدادات 1954 و 1964 و 1973 و 1995

| نوع المساكن | نوع التجمع | 1954 % | 1964 % | 1973 % | 1995 % |
|---|---|---|---|---|---|
| حوش | حضر | - | - | 71.02 | 66.20 |
| | ريف | - | - | 62.21 | 72.40 |
| | مجموع | 48.60 | 52.20 | 67.63 | 69.70 |
| فيلا (دار) | حضر | - | - | 6.53 | 12.20 |
| | ريف | - | - | 1.93 | 3.90 |
| | مجموع | 1.11 | 1.40 | 7.87 | 10.80 |
| شقة | حضر | - | - | 9.91 | 19.80 |
| | ريف | - | - | 0.43 | 1.30 |
| | مجموع | 1.91 | 1.70 | 6.20 | 16.70 |
| أماكن هامشية (أكواخ خيمة بيت شعر خيام) | حضر | - | - | 12.54 | 0.00 |
| | ريف | - | - | 39.43 | 17.50 |
| | مجموع | 48.80 | 44.70 | 21.25 | 2.80 |

ويتسبب التطور ذاته على المساكن الجديدة المستكملة (فيلا) حيث ارتفعت نسبتها من 4 | % عام 1960 إلى 111.8% عام 1995، ويعيد نفس ذلك النسبة التي 112.2% في الحضر.

ويبقى النمط السائد وفق تقاليد المجتمع القيمي هو السكن الأفقي ( المونو ) المفتوح على باحة الدار من الداخل والمتميز بالاتساع والمرونة في استيعاب كافة أنشطة الأسرة والمتغيرات التي تطرأ على حجمها وظروفها، حيث ارتفعت نسبته من 52.2% عام 1960 إلى حوالي 73% عام 1995. وفي حالة التفريق بين التجمعات السكانية ريفا وحضرا لبيان النمو الذي شهده ذلك النوع من السكن، نلاحظ تراجعه النسبي في القطاع الحضري مقابل زيادته الطردية في القطاع الريفي بين عامي 1973 و 1995. ولم يقتصر النمو في هذا النوع من السكن التقليدي على الضواحي الكمية والعددية، بل أن هناك طوارق نوعية جذرية قد طرأت عليه متمثلة في دخول وسائل الراحة الحديثة، والتنوع المعمري المختلفة، وزيادة توافر الشروط الصحية، وتحسن نوعية البناء.

وبوجه العموم يمكن تتبع حالة التطور النوعي لمساكن الأنماط السكنية من خلال مؤشرات عديدة توفرها المعلومات الميدانية، من بينها أن 99% من المساكن في الحضر و | 98.9% من مساكن الريف تنفطي أرضيتها بالبلاط أو الأسمنت وفق نتائج المسح الوطني لصحة الطفل القيمي (1999)، في حين تمثل في الإطار المقارن دراسة قديمة بالعينة أجريت على إحدى المدن الليبية (بنغازي) عام 1969 أن نسبة عالية تصل إلى حوالي 43% من أرضيات المساكن كانت آنذاك بدون تبليط.

ويتبين التطور النوعي الذي طرأ على حالة المساكن، بصورة جلية، من خلال الرجوع إلى مؤشرات تفصيلية يوفرها التعداد العام الأخير للسكان والمساكن (1995)، حيث تتمثل من التوزيع النسبي للمباني حسب مدها بالمياه ونوع التجمع السكاني أن 78.2% من مساكن الحضر مقابل نحو 44% من مساكن الريف يتمتعون بخدمات المواسير العمومية، وأن 94% من مجموع المساكن مجهزة بمطبخ مزود بماء جاري، وبالمقابل نجحت شبكة التوصيل الكهربائي بتعميم تلك الخدمة على جميع التراب الوطني (99.7% في الحضر و 97.8% في الريف). أما عن خدمات الإصحاح فإن نحو 94% من المساكن الحضرية و 77% من المساكن الريفية لديها مرافق صحية متصلة أو غير متصلة بشبكة مجاري، وأن الباقي تتصل بحفرة. (جدول رقم 32 )

## الرصيد السكاني

لقد كان الوضع السكاني قبل الستينات يعاني من عدم التوازن والعجز المتفاقم، حيث أظهرت نتائج أول تعداد للسكان عام 1954، أن نحو الأسر آنذاك كان أكثر من ضعف عدد المساكن، وعليه فقد عرفت تلك الفترات ظاهرة الاكتظاظ الأسري داخل الدارات، حيث وصل إلى نحو (9) أسر للمسكن الواحد عام 1954، وإلى (6.6) أسرة للمسكن الواحد وفق نتائج تعداد 1964. وقد كان العجز في المساكن عشية الثورة عام 1969 يحدود (159000) مسكنا من بينها (139000) وحدة سكنية تتطلب الاستبدال لعدم صلاحيتها للسكن.

## القضاء التام على المساكن الهامشية وتجمعات الأكواخ

جدول رقم 32: مؤشرات نسب التطور النوعي للمساكن (1995)

| بيان 1995 | خدمات المواسير العمومية | خدمات الكهرباء | خدمات الإصحاح المحلية | نسبة الدار الموصولة |
|---|---|---|---|---|
| حضر | 78.2 | 99.7 | 94 | 99 |
| ريف | 44 | 97.8 | 77 | 85.1 |

ومن الواضح أن مساهمة الدولة في حركة التطور السكاني في الستينات بقيت محدودة حيث لم تتعد أكثر من 11% من مجموع الإضافات السنوية للمساكن، سواء من خلال ما أنجزته ضمن مشاريعها السكنية، أو ما قدمته بشكل قروض عن طريق أجهزتها المالية المتخصصة. ولم يكن للمؤسسات المالية التجارية الأخرى دور يذكر في تمويل هذا القطاع، مما أدى إلى وقوع العبء الأكبر على القطاع الخاص الذي لم يستطع مقابلة الاحتياجات السكنية المتزايدة ولمجموع الشرائح الاستهدافية على حد سواء.

وبمثل هذه الأوضاع المتردية أوجدت التبريرات الكافية لإعطاء الأولوية في برامج التنمية البشرية بعد الثورة لتطوير القطاع السكاني، وأن يعهد للدولة وللقطاع العام توالي مهام تنفيذ ذلك.

ومن خلال مراجعة أرقام الإنجاز السكاني خلال عقد الستينات (1970 - 1980) نستنتج بأن الدولة قد استهدفت بناء 130 ألف وحدة سكنية أفلحت في تحقيق نحو 101 ألف منها وبمعدل 6.7 مساكن لكل ألف من السكان، وهو معدل مرتفع بكل المعايير، خاصة إذا ما علمنا بأنه لا يمثل الزيادة الإجمالية في المساكن والتي تتضمن معدلات إحلال المساكن المهلكة. وفي الواقع فإن ذلك المجهود التنموي الهائل قد مكن من تحقيق واحدة من أهم المكاسب في رصيد التنمية البشرية في ليبيا والتي تمثلت في القضاء على ظاهرة الأكواخ في

شكل رقم 31: بيان التطور النوعي للمساكن (1995)

جدول رقم [illegible] — [illegible] ١٩٤٩ – ١٩٥٩

| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
|---|---|---|---|---|
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |

[illegible]

[illegible]

[illegible] ١٩٥٩ [illegible] ١٩٤٩ [illegible] ١٩٥٩ [illegible] ١٩٥٩ [illegible] ١٩٤٩ [illegible] ١٩٥٩ [illegible] ١٩٤٩ [illegible] ١٩٥٩ [illegible] ١٩٤

الباقية. ويمكن أن ترجع بسبب انخفاض عدد الوحدات المستفادة من برامج الإسكان العام التي خفض مخصصات قطاع الإسكان من ميزانيات التنمية.

وينعكس الأمر ذاته على الفترة 1993 – 1999، حيث لم يساهم الإسكان العام إلا في تغطية 16% من السكان المنجزة التي يفقد نحو 41.5% وحدة سكنية، في الوقت الذي ازدادت فيه أهمية الإسكان الاستثماري من خلال تنفيذ عدد أكبر، تقارب مع إعداد المساكن المنفذة بواسطة قروض المصارف أما عن الفترة 1997 – 1999 والتي تغطيها التقرير بحوالي 318.41 سكن فلا تفصيلات تذكر عنها.

إجمالاً، يمكن الاستنتاج بأن معدل بناء الوحدات السكنية خلال الفترة 1995 – 1999 قد بدى متواضعاً (2.3 مسكناً سنوياً لكل 1000 نسمة من السكان) ويرجع هذا فإن العجز في الرصيد السكني قد تراجع بصورة ملحوظة، حيث وصل وفق نتائج تعداد عام 1999 إلى حدود 99 ألف وحدة سكنية، متضمناً استبدال الوحدات غير الصالحة للسكن. إلا أن فريق التقرير الحالي قد قدرها بنحو 91 ألف وحدة سكنية بعد حساب عدد الأسر اليمنية التي ستزاد للتشارك مع غيرها في السكن وضرورة احتساب معدل مساكن لكل منها.

ومن المؤشرات الأخرى المصورة بالمراجعة من قبل راسمي السياسات السكانية، والتي أظهرتها نتائج تعداد السكان والمساكن لعام 1999، هي ظاهرة تحول الكثير من المباني المخصصة أساساً للسكن العائلي إلى أماكن سكن وعمل في آن واحد. إذ في الوقت الذي زادت فيه نسبة المباني المستخدمة للسكن فقط بحوالي 9.31 خلال الفترة 1984 – 1995، قفزت نسبة الزيادة في المباني المستخدمة للسكن والعمل معاً إلى نحو 217.4% خلال نفس الفترة. وقد بلغ عدد الوحدات المستخدمة للسكن والعمل نحو 91 ألف وحدة وفق نتائج التعداد المذكور مقارنة بنحو 9.5 ألف وحدة عام 1984. ويبدو أن لتوزي هذه الظاهرة إلى خلط الاستخدامات والأضرار بالحياة المعيشية للأسر فضلاً عما تمثله من عجز مقنع في الوحدات السكانية.

ولعل من أهم المؤشرات الأساسية التي تساعد في الحكم على الرصيد السكني وإنجازاته خلال المراحل المختلفة التي تعرضنا لها، هي ما يمكن استنتاجه من خلال المقارنة بين المعدل السنوي المركب لأعداد الأسر، وبين المعدل السنوي المركب لزيادة المساكن (جدول رقم 11) حيث نلاحظ بأن الأول قد بلغ 3.3% خلال الفترة 1975 – 1994 وانخفض إلى 2.2% سنوياً خلال الأعوام 1984 – 1999، في حين أن المعدل السنوي المركب لزيادة الثاني قد فاق ذلك بواقع 1.9% و 2.9% خلال الفترات المماثلة والمتزاوجة أعلاه.

في السياق ذاته، وعند حساب التوقعات المستقبلية لمستقبل الرصيد السكني تدل إحدى الدراسات الصادرة عن أمانة التخطيط عام 1997 (شكل رقم 21) بأننا في حالة استمرار المعدلات السنوية الحالية لنمو لكل من أعداد الأسر وأعداد المساكن في مسارها الحالي، فمن المتوقع أن تتساوى في عام 2015، وعندها يبدأ العجز في الزيادة بصورة سريعة وخطيرة، يخشى منها صعوبة المواجهة ما لم يجري زيادة معدلات بناء المساكن في السنوات المقبلة بسبب أعلى من معدلات تكون الأسر الجديدة.

في حالة استمرار المعدلات الحالية لنمو أعداد الأسر والمساكن من المتوقع أن تتساوى عام 2015 وعندها يبدأ العجز بصورة سريعة

شكل رقم 21 التوقعات المستقبلية للعجز في المساكن

جدول رقم 11 معدلات الزيادة في أعداد الأسر والوحدات السكانية (1975 – 1999)

| المؤشرات | 1975 | خلال 1984-1975 | 1984 | خلال 1995-1984 | 1995 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد الأسر بالآلاف | 428 | | 800.7 | | 727.3 |
| عدد المساكن من مباني (بالآلاف) | 391 | | 515.5 | | 708.2 |
| المعدل السنوي المركب لنمو الأسر (%) | | 3.3 | | 2.2 | |
| المعدل السنوي المركب لزيادة المساكن | | 2.1 | | 2.9 | |

## أبعاد السياسة الوطنية للإسكان

بالإسكان تحديد معالم سياسة الإسكان في ليبيا والتي اعتمدتها خطط التنمية والبرامج الاستثمارية المتعاقبة بالمقارنات التي يوضحها الإطار رقم (٢٤).

وفي إطار تلك السياسة الوطنية ومحاورها الرئيسية تظافرت جهود عديد البرامج الوطنية لتحقيق

**إطار رقم ٢٤ محاور السياسة الوطنية للإسكان في ليبيا**

- الارتقاء بالمستوى السكني للمواطنين بتوفير سكن صحي ولائق لكل مواطن.
- التأكيد على الإسكان التنموي واعتبار مشروعات الإسكان العام أداة رئيسية للتنمية من خلال التخطيط السكني.
- اعتبار تحقيق العدالة الركيزة الأساسية للسياسة الإسكانية.
- زيادة الرصيد السكني والتغلب على العجز، بتوفير البنية التحتية اللازمة وإنتاج المواد الأولية اللازمة للتوسع بالمشروعات السكنية، والاهتمام بالمناطق الريفية، انطلاقاً من منظور توسع التجمعات لتلبية الطلب.

مبدأ توفير السكن للجميع وعلى رأسها برامج الإسكان العام والإسكان الزراعي وإسكان مستوى الدخل والإسكان التعاوني والإسكان الأهلي إضافة إلى برامج التوسع في القروض العقارية وتشجيع مصارف الادخار والاستثمار العقاري في نشاطها لإقراض الأسر مستوى الدخل والتي تمتلك أراضي لبناء المساكن العائلية من جانب آخر تم توجيه المصارف التجارية لتقديم قروض لذوي الدخل المتوسط وقروض لقروض الإسكان العائلي بالمثل.

وقد تمثل ذلك أيضاً في التحف الأول من عقد السبعينات مساهمة أصحاب الأراضي لبناء عمارات سكنية لغرض التأجير عن طريق برنامج التطوير العمراني وفي أجل ضمان تنفيذ تلك البرامج الطموحة، تم توفير الأطر التشريعية والفنية والتنظيمية لمساهمة الدولة في إيجاد خططها الإسكانية بمشاركة وطنية للمقاولات العامة والاستثمار الخاص.

**تجحت الفترة الأولى في انجاز نصف الرصيد السكني المتوافر حالياً**

**إطار رقم ٢٥ مساهمة الدولة في تمويل مشروعات الإسكان.**

يلاحظ مما سبق أن الأمثل العام عشر الإسكاني في ليبيا قد تحمل خلال الفترة (1972-1999) تكاليف الاستثمارية بمواقع 56% حيث بلغ الإنفاق العمومي من مبرر البناء التمويل خلال الفترة المذكورة 2.391 مليار دينار من إجمالي التكاليف البالغة 4.775 مليار دينار (50.1% يضاف لها مساهمة القطاع العام (المباشر 19%). ومساهمة القطاع الخاص في التكاليف بنحو 23% (1.150 مليار دينار) في حين تحمل التمويل العمومي 22.6% من إجمالي التكاليف الكلية وتكلف القروض المصرفية 29% من الأمثال بعد إضافة القروض المحصولة من صرف البناء التمويل.

مع التحرص على تشجيع المؤسسات المالية غير المتخصصة (صندوق الضمان الاجتماعي والهيئة العامة للأوقاف) للمساهمة في البناء السكني، إضافة إلى تدعيم الجهود لإقامة جمعيات تعاونية للإسكان.

وقد ساهمت الخزانة العامة في تمويل نسبة عالية من تكلفة إنشاء المساكن (إطار رقم ٢٥) تصل إلى حد التغطية الكاملة لمشروعات إسكان ذوي الدخل المحدود، ومشروعات الإسكان العام مما أعطت دفعة واضحة في تطوير الأوضاع السكنية. وأهم ما يميز ذلك، كما ذكرنا سابقاً، هو القضاء على ظاهرة الأكواخ وأحياء الصفيح في المدن والقرى، والتي نجمت عن الانهيارات الصخمة التي تم تحقيقها في بلدان سكانية بنفس السرعة.

و لغرض تحليل أبعاد السياسة الإسكانية، ورصد وتحديد آثارها الاقتصادية والاجتماعية، يمكن تقسيمها إلى مرحلتين الأولى هي الفترة التي شهدت الخطط الإنمائية الثلاث (1973-1989)، والثانية تبدأ من العام الحالي 1990 وحتى يومنا هذا.

**شكل رقم ٢٣**
**مصادر التمويل لقطاع الإسكان خلال الفترة (1973-1999)**

فيما يتعلق بالفترة الأولى فإن السياسة الإسكانية قد نجحت في انجاز نصف الرصيد السكني المتوافر حالياً، ولا شك بأن ما ساعد على تحقيق تلك الزيادة الكمية في المساكن هو الارتفاع الكبير الذي طرأ على إيرادات الدولة من العوائد النفطية وارتفاع أسعارها العالمية واستغلال ذلك لبناء مجتمع الرفاه.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وبعد الحصول على الاستقلال [illegible] الأمير الحسين [illegible] من دخلها [illegible] على السكان [illegible] عام [illegible]

[illegible]

يوسف مؤسسة [illegible] السكان [illegible] مؤسسة [illegible] الإقليمي [illegible] ١٩٧٢ [illegible] ٢٠٠٠ [illegible]

[illegible]

وبعد [illegible] الأمير الحسين [illegible] من دخلها [illegible] على السكان [illegible] عام [illegible]

[illegible]

يوسف مؤسسة [illegible] السكان [illegible] مؤسسة [illegible] الإقليمي [illegible] ١٩٧٢ [illegible] ٢٠٠٠ [illegible]

[illegible]

[illegible]

■ [illegible]

[illegible]

■ [illegible]

■ [illegible]

## [illegible]

[illegible]

**انتهاء الاستيراد من السلع الاستهلاكية**

[illegible]

■ [illegible]

**انتهاء الاستيراد من السلع الاستهلاكية يتطلب إلغاء الدولار الجمركي**

ضرورة إعادة النظر في التخطيط الحضري لضمان إعادة اقتصادية اجتماعية وبيئية أوسع

المواطنة يعني توفير الحق للاستقرار في فضاء الإسكان ويعني الحفاظ على الخصائص الإنسانية.

**الجدول رقم ٣: مقارنة بين مدن العراق في الخطة الأولى للتنمية والبيئة الحالية والمقترحة**

| | | |
|---|---|---|
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |

**الصحة لا تعني فقط المرض فحسب بل حالة كاملة للسلامة البدنية**

**أيضا تعتبر الصحة مقوما من مقومات توفير الحاجات الإنمائية الأساسية للمجتمع**

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

# التغذية والصحة

من إحدى الجوانب الهامة التي تدلل على إرتفاع المستوى الصحي في ليبيا هي الحالة الغذائية للمجتمع وتبين الدراسات المقارنة لنتائج المسوحات الوطنية التي أجرتها عاصمة الدول العربية لصحة الأم والطفل في البلدان العربية، إن ليبيا تقع على رأس قائمة تلك الدول فيما يتعلق بأمتياز حالة التغذية وبمؤشراتها الإيجابية حيث تتميز بضآلة نسبة الإناث بوزن ناقص والتي لا تتعدى نسبتها أكثر من 4.7 % بين الأطفال دون سن الخامسة، والأمر ذاته بالنسبة لمؤشرات نحافة الطفل أو قصر قامته حيث لا تتجاوز الحالات في ليبيا أكثر من 2.3 % و 15 % على التوالي (شكل رقم 23 ).

وترتبط الحالة التغذوية الجيدة للمواليد والأطفال في ليبيا بالمستوى الغذائي لمجتمع الأمهات من جانب وبطلب ممارسة الأم لرضاعة الثدي بمعدلات عالية من جانب آخر. وبالرجوع إلى نتائج المسح الوطني لصحة الطفل الليبي ( 1999 ) يتضح بأن نسبة عالية من الأطفال حديثي الولادة ( 81 % ) لا يجرى لهم فحص من قبل الأمهات قبل مرور 18 شهرا وأن نحو 23 % يتم فطامهم بعد بلوغ السنتين من العمر.

علاوة على ذلك هناك نسبة عالية من الأمهات الليبيات اللواتي يؤمن الرضع باستكمالات أخرى من غذاء الأطفال، حيث يعود ذلك من بين الأسباب الأساسية لتحسين الحالة الغذائية للطفل. ولعل الأهم من هذا أن معظم الأمهات تقريبا ( 92 % ) يقررن رضاعة الصدر لأطفالهن خلال الشهور الثلاثة الأولى الأساسية بعد الولادة، فمن إن تقرير نسبة منهن استخدام رضاعة الزجاجة.

ولا خلاف في القول بأن العامل الأوسع الذي يساعدنا في تقرير الحالة التغذوية للمجتمع الليبي هو قياس مدى توفر الغذاء بعناصره الأساسية بصورة عامة، ومدى الاعتماد على الذات في انتاجه، وأشكال توزيعه بين الشرائح السكانية والاجتماعية المختلفة.

وبالاعتماد على أرقام عام (1995)، فإن وفرة الغذاء للفرد الليبي الواحد قد أنتجت معدل 3187 سعرة حرارية، وهو معدل عال يفوق بكثير المعدل الذي يتفق عليه الباحثون من الذكور الفنيين ( 2481 سعرة حرارية)، كما يرتفع فوق معدل البلدان الأوربية.

ووفق حسابات الميزان الغذائي الليبي الذي أعدته أمانة التخطيط عام 1995 (إطار رقم 26 )، فإن توفر الغذاء للفرد الليبي الواحد يحتوي على نسبة 99 % نباتية،

شكل رقم 23

نسبة مقارنة بين الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن أو قصر القامة أو النحافة في ليبيا و بقية البلدان العربية

المصدر: الصحة العربية، الجهاز الإحصائي لمنظمة الصحة العربية، منظمة الصحة العالمية، 1998

إطار رقم 26

## الميزان الغذائي في ليبيا

يوضح الجدول أدناه الميزان الغذائي الليبي لعام 1995 . يعني مصطلح (في الميزان) الناتج الزراعي المتوفر لدى الاستهلاك (ويتطلب منه ( التصدير والناتج الموجه لاستخدامات البذور والعلف، إضافة إلى استخدامات التصنيع والفاقد ).

أما من الوظائف التي يخدمها الميزان الغذائي من المكونات الغذائية فهي بحدود 3 مليون طن، تمثل الفرد من السعرات الحرارية لكل ومن احتياجات البروتين والدهون بالنسبة لاحتياجات الأليف وهيتامين A بالتحديد، كما تجدر الإشارة في مسألة الميزان الغذائي الليبي، ويدل أرقام الميزان على أن نحو 84 % من احتياجات السعرات الحرارية المدرجة في الجدول مستمدة من الإنتاج الذاتي والباقي مستورد من الواردات (16 %)، أما بالنسبة لاحتياجات من البروتين فإن الاعتماد على الذات يشكل 96 % وفيما يتعلق بالدهون تصبح نسبة الإنتاج الذاتي 37 % والاعتماد على الخارج 63 %.

المكونات الغذائية للفرد الليبي في اليوم

| المكون الغذائي | نصيب الفرد من السعرات الحرارية | نسبة من احتياجات البروتين | نسبة من احتياجات الدهون |
|---|---|---|---|
| الحبوب | 10.5 | 49.3 | 0.1 |
| سكر وعسل | 11.1 | - | - |
| جذور | 1.8 | 1.1 | 0.1 |
| بقوليات جافة | 0.6 | 2.2 | 1.1 |
| حبوب زيتية | 2.3 | 3.8 | 2.6 |
| الخضروات | 1.0 | 4.1 | 0.6 |
| الفواكه | 6.3 | 3.8 | 1.0 |
| لحوم | 5.8 | 19.0 | 17.9 |
| بيض | 0.7 | 2.7 | 2.1 |
| أسماك | 0.2 | 1.0 | 0.3 |
| ألبان | 4.0 | 10.0 | 7.2 |
| زيوت نباتية | 09.0 | - | 51.1 |
| زيوت حيوانية | 0.9 | 1.3 | 1.7 |
| مواد متنوعة | 14.5 | 0.3 | 1.2 |

الرعاية الصحية الأولية والوقائية متيسرة الجودة وتوفر لجميع الدخائل

## تنمية الرعاية الصحية والإنصاف الاجتماعي

[illegible]

[illegible]

| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
|---|---|---|---|---|
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |

[illegible]

[illegible]

[illegible]

شكل رقم (٥)

البنية الهيكلية والوظيفية لمستويات الرعاية الصحية في ليبيا

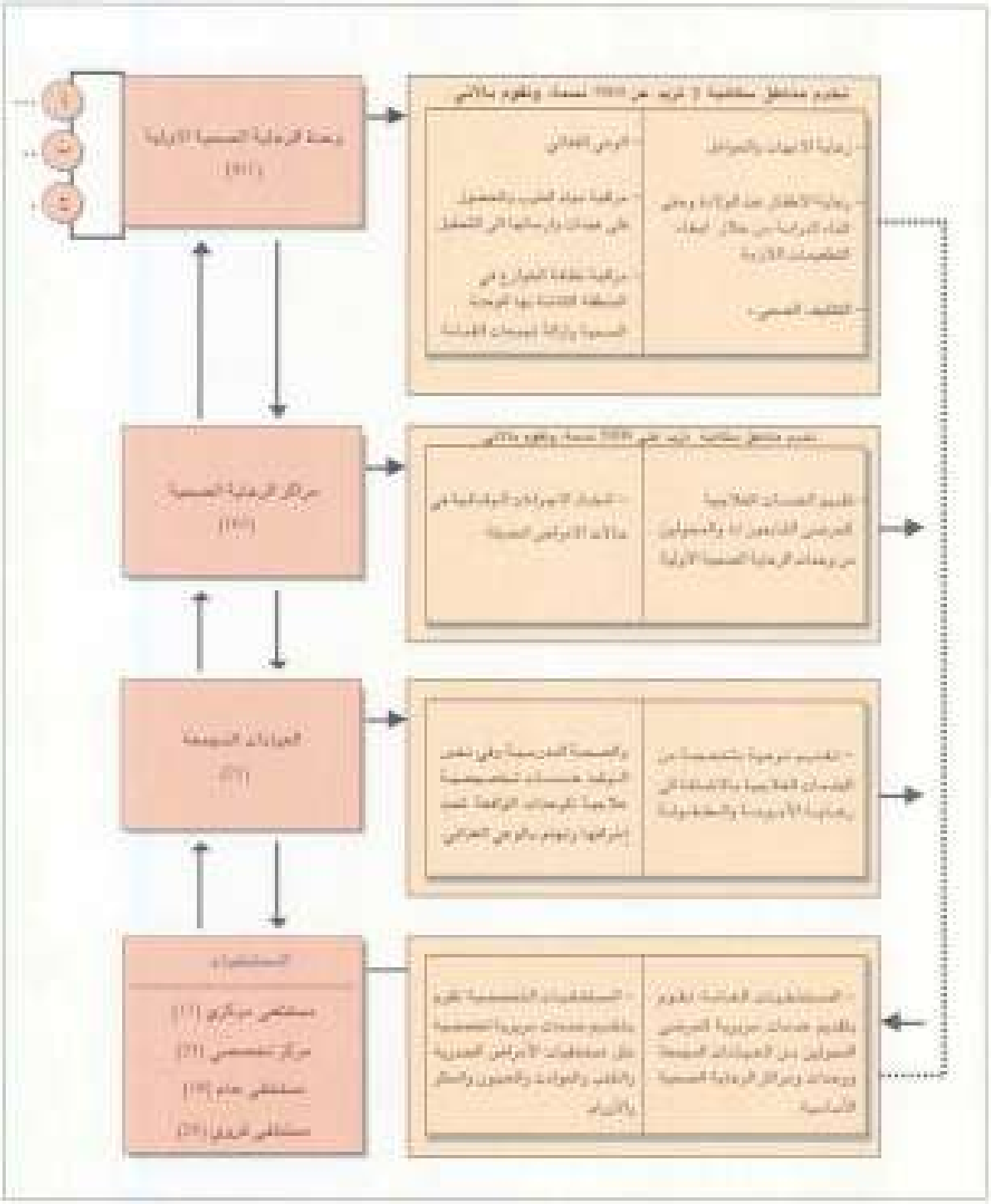


*** أكثر من طبيب واحد لكل ألف نسمة (الأطباء والأسنان) أعلى من (٥٠٠٠ - ٩٥٩٩) من السكان

** طبيبا واحدا لكل طبيب عام لكل سكان بين (١٥٠٠ - ٥٤٩٩)

* طبيبا واحدا لكل تخصص - أقل من (١٥٠٠) من السكان

التوسع النقدي للمصارف المركزية [illegible] بالتعاون مع المصارف والمؤسسات

التوسع النقدي وأثر المصارف المركزية [illegible] في [illegible] أو [illegible] [illegible]

[illegible]

## التنمية الزراعية الصمغية اقتصاد الحكمة

[illegible]

- [illegible]

[illegible]

[illegible]

- [illegible]

[illegible]

[illegible]

[

شكل رقم 29 التوزيع النسبي حسب الإعالة في كل من تعدادي 1964 - 1995

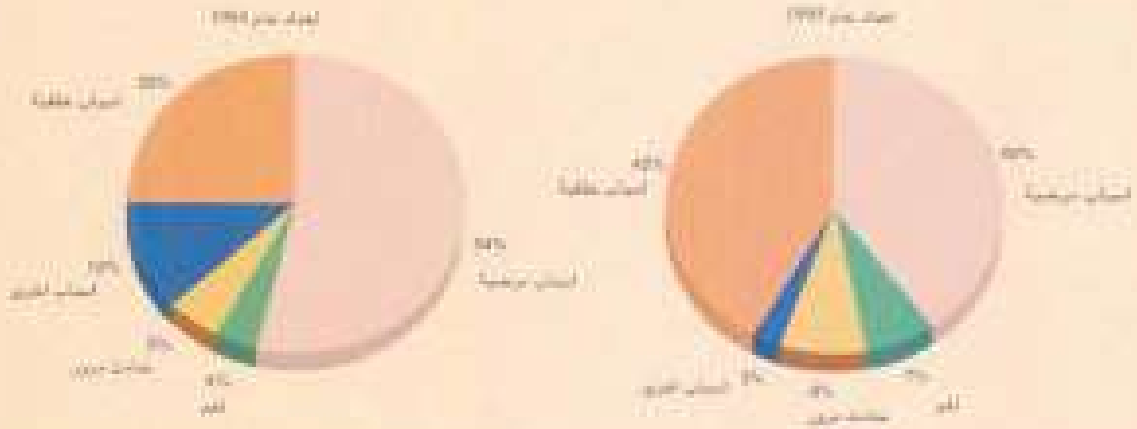


بين التعدادين، وذلك راجع في أحد أسبابه المباشرة إلى العوامل الولادية والفطرية والتي المميزات الوراثية وزواج الأقارب، والانجاب في سن مبكرة تقرأ الفاقد ظاهرة تأخر سن الزواج أما عوامل الشيخوخة فقد أصبحت تحتل مرتبة أعلى من العوامل السابقة، إذ بأن تتسبب في 8% من حالات الإعالة عام 1995، بعد أن كانت في حدود 5% عام 1984.

## موارد النظام الصحي الليبي

لاشك بأن قوة أي نظام صحي تكمن على أسس علمية وتوعية الموارد المتاحة وطبيعة توظيفها والانتفاع منها فالموارد البشرية الصحية وطاقة المستشفيات والمؤسسات الرعائية والتقنيات المستخدمة والخبرة الطبية تشكل مدخلات وعمليات النظام الصحي، وبالتالي لتساهم في تقرير نوعية مخرجاته، ويصبح القول كذلك بأن أن تلك الموارد منطقياً سيصبح محل تساؤل إذا لم تكن هناك سياسة واضحة لتطوير القطاع الصحي، وتحسين نوعية موارده وتقنياته المستخدمة، وتطبيق أساليب التكلفة والفاعلية للحد من هدر الإمكانات، وتقديم خدمات صحية ذات نوعية عالية.

وأبرز المهام الصعبة التي وضعها النظام الصحي الليبي على عاتقه وتعهد بتحقيق الغاية النبيلة في توفير الرعاية الصحية الأساسية للجميع، وتواجه في تحقيق مؤشرات صحية ذات دلالة عالية خلال العقود الثلاثة الماضية، فإن التحقق من صيانة الموارد القائمة والمطلوبة للحفاظ على النوعية وتحقيق الاستدامة لهذا الجانب الأساسي من جوانب التنمية البشرية تصبح بالغة الأهمية بالنسبة للقطاع هذا التقرير.

### الموارد البشرية الصحية

يرتكز النظام الصحي الليبي في القطاع العام وحتى الخمسينات عام 1990 نحو 63% من العاملين، ورغم ذلك يشكلون 8% من قوة العمل الإجمالية، وبالاستبعاد المهن الإدارية والحرفية هناك 51% من العاملين على تخريج طبي وصحي متخصص والذين يشكلون الموارد البشرية الصحية، أما النساء فيشكلن نحو 47% من تلك الموارد ( جدول رقم 18 )

**8% من قوة العمل الإجمالية تعمل في القطاع الصحي**

جدول رقم 18 أجمالي قوة العمل الصحية للعام 1998

| التخصص | ليبي | غير ليبي | المجموع |
|---|---|---|---|
| أخصائيون | 647 | 1848 | 2495 |
| أطباء ومعالجون | 2174 | 1009 | 4183 |
| أطباء أسنان | 225 | 196 | 421 |
| صيادلة | 367 | 183 | 550 |
| ممرضات وقابلات | 17946 | 5605 | 23551 |
| فنيون | 5655 | 960 | 6615 |
| إداريون وحرفيون | 26251 | 13 | 26264 |
| المجموع | 53265 | 9814 | 63079 |

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ويرجع النقص في مهنة التمريض، كما هو الحال في البلدان العربية الأخرى، إلى إعتبار الفتاة الليبية أن مهنة قريب من العزوف للدخول لهذه المهنة، وما ذلك من علاقة بمنظومة القيم الاجتماعية للمهن، وتدني مهنة التمريض في سلم تسلسلها الوظيفي، وبالإضافة إلى عدالة نسب القبول التي طلب عليها بمعاهد التمريض الوطنية لفترة طويلة قياسا بحجم الطلب، فإن معدلات التسرب أو العزوف عن المهنة بعد التخرج أو عدم القبول بالعمل في المناطق النائية بقيت هي الأخرى عالية مما زاد من النقص الحاصل.

أمام مثل هذه الحالة يظل النظام الصحي الليبي معتمدا على العمالة الأجنبية لاستكمال النقص من الممرضات وفنيي المهن ممن لا يجيدون اللغة بالغة العربية، مما يشكل عوائق أمام التواصل وتطور العلاقة الإنسانية بين الممرضة والمريض، والتي تعد من أهم الوظائف الهامة لهذه المهنة، ولعل الأكثر تعقيدا من ذلك أن هناك ممرضات يجري استقدامهن من بين الجنسيات التي لا تجيد تحدث اللغة الإنجليزية، مما يعيق التواصل بينهن وبين الإطار الطبي الذي يعتمد في تقاريره وتعليماته على استخدام المصطلحات الطبية لتلك اللغة.

كل ذلك قد بدأ يدفع بالدولة إلى تبني سياسة وطنية للنهوض بمهنة التمريض وتعديل الصورة الاجتماعية عنها، ورفدها بالحوافز الملائمة وبرامج التدريب المناسبة والتخطيط لإيجاد فرص تعليمية للتطور في المهنة (دبلوم، معاهد عليا، بكالوريوس، ودكتوراه في التمريض) كما هو الحال في عديد الدول العربية الأخرى.

وإذا ما انتقلنا إلى تدارس جانب العرض الصحي المتوفر من القوى البشرية الصحية الأساسية (أطباء وممرضات) نلاحظ بأن النظام التعليمي المتمثل في كليات الطب ومعاهد التمريض يحاول وفق طاقته الاستيعابية توسيع باب القبول عبر السنوات الدراسية من أجل مواجهة الاحتياجات.

إحصائيا، يتضح بأن عدد الخريجين والخريجات المسجلين في الجامعات والكليات الطبية البالغة الموزعة جغرافيا على المناطق المختلفة وفي اختصاصات الطب البشري و الأسنان والصيدلة قد ارتفع رصيده المتراكم خلال العقود الخمس الماضية بنسبة 17% فيما أن كان رصيد المجموع الكلي للمسجلين حتى عام 1995 يساوي نحو 4913 طالبا وطالبة، ارتفع إلى نحو 5156 خلال العام الدراسي 98-1999، ويمثل ذلك نسبة الإناث منهم نحو 56%. أما عن إعداد الخريجين، فتدل الإحصاءات بأن عوائد كليات الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة على سوق عمل القوى البشرية الصحية قد تضاعف بمجموعه المتراكم ما بين عامي 1987 و 1999 فيما أن كان الرصيد بحدود 4 آلاف خريج وخريجة في بداية العشرة، ارتفع ليصل إلى نحو 7954 في الوقت الحاضر.

وعند التطرق إلى سياسات القبول في معاهد التمريض نلاحظ أنها زيادات متوسطة في معدلات القبول من أجل التغلب على النقص الحاصل، وينعكس ذلك في أعداد الخريجات والذي ارتفع بنحو 73% خلال الفترة (1993 – 1999)، يصاحب ذلك زيادات في خريجات المعاهد العليا للتمريض والتي بدأت تساهم في سد الفراغ الحاصل في الشرخ المهني والوظيفي في قطاع التمريض من الليبيات.

وإذا ما أخذنا على أهمية التوسع في القبول الذي تشهده مؤسسات التعليم الصحي والطبي بمستوياتها المختلفة، ومقابلها مواجهة الطلب المتصاعد، فإن ذلك التوسع في القبول يجب أن يقترن بتوفير المتطلبات الضرورية للحفاظ على النوعية في مثل هذه المهن الحساسة.

## البنية التحتية الصحية

يساعد تشخيص طاقة المستشفيات والمؤسسات الصحية، والتطور الذي طرأ عليها خلال العقود الثلاثة الماضية، في التعرف على الجهود المبذولة لإنشاء البنية التحتية للنظام الصحي الليبي. فكما هو الأمر بالنسبة للتطور الزمني الذي مرته إعداد القوى البشرية الصحية، فإن الفترة التي شهدت تغيرات هائلة في قيام البنية التحتية الصحية هي بعد السبعينات التي تضمن تطبيق المخططين الإنمائيين الأولى والثانية، حيث تم بناء نحو 84 من وحدات الرعاية الصحية الأولية المتواجدة حاليا والتي بلغت عام 1981 نحو 519 وحدة مقارنة بحوالي 971 وحدة عام 1998. والأمر ذاته بالنسبة لمراكز الرعاية الصحية والتي بلغ عددها 146 مركزا عام 1980، مقارنة بنحو 163 مركزا عام 1998.

أما عن العيادات المجمعة، فقد تم إنشاء ما يعادل 75% من مجموعها الحالي (48 عيادة) خلال العقد الأول للتنمية، غير أن هذه العيادات المركزية بدأ بالتناقص بعد أن تم تحويل وظيفة البعض منها من المستوى الثاني إلى مراكز تخصصية في المستوى الثالث، الأمر الذي أثر على شكل الانتفاع من الخدمات الصحية، وعلى الفئات الاجتماعية المستهدفة من تلك المستوى من الرعاية الصحية، حيث تقلص عددها في الوقت الحاضر إلى 21 عيادة مجمعة.

وعند تشخيص طاقة المستشفيات، مقاسة بعدد الأسرة المتوفرة، يتضح التوسع السريع الذي شهده

شكل رقم (1) معدل سريرية لـ طبيب في ليبيا مقارنة بالمعيار الدولي

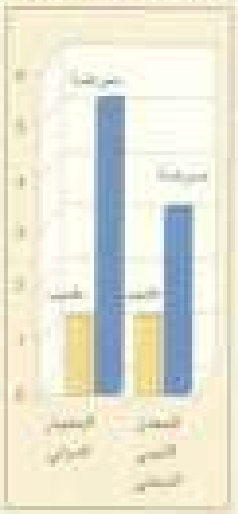


تم بناء نحو 84% من وحدات الرعاية الصحية الأولية، و75% من العيادات المجمعة المتواجدة حاليا خلال فترة السبعينات

جدول رقم ٢-٢

**[illegible]**

| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
|---|---|---|---|
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |

**جدول رقم ٢-٢ سعر برميل نفط الـ[illegible] وإن استمرار استغلال الإيرادات في [illegible] [illegible] (المصدر: [illegible])**

[illegible] الفترة [illegible] [illegible] [illegible]

جدول رقم ٢٦

[illegible]

| [illegible] | [illegible] |
|---|---|
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |

[illegible]

[illegible] ٢٠٠٨ [illegible] ٢٠٠٨ [illegible] ٢٠٠٨ [

شكل رقم (٢٧) تطور حالات الأمراض المعدية والمعدية المبلغ عنها خلال الفترة (١٩٧٢ - ١٩٩٩)

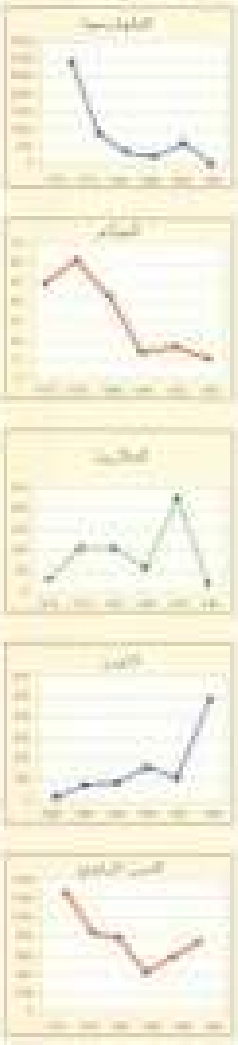

ويوضح الشكل رقم (٢٧) تطور الحالات المبلغ عنها خلال الفترة (١٩٧٢ - ١٩٩٩) بالنسبة للأمراض المعدية الشائعة: الملاريا، الدرن، الملاريا، تقص المناعة المكتسبة (الإيدز) و الدرن الرئوي.

## مستقبل السياسة الصحية

إذا ما سلمنا بأن الحالة الصحية تقررها الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية والبيئية بنسب تأثير عالية مقارنة بتأثير الاقتصار على تحسين فاعلية نظام الرعاية الصحية، فيعني ذلك عمليا أن العلاقة بين الإنسان ومحيطه الاجتماعي تتغير على الدوام بما يستوجب الرصد والاستقصاء بصورة متواصلة وتحوير السياسات والاستراتيجيات والخطط وفقا للمستجدات.

بناء على ذلك، نستطيع القول، ربطة أن مستقبل السياسة الصحية في ليبيا وإمكانية ترجمتها إلى واقع عملي سيعتمد بالدرجة الأساس على مدى نجاح السياسات الاجتماعية المجتمعية لإعادة الهيكلة الاقتصادية في رفع الطاقة الشرائية وتحسين الوضع المعيشي للشرائح الاجتماعية المختلفة، والاستمرار في تأهيل الخدمات الاجتماعية للجميع وإعادة هيكلة مؤسساتها بما يضمن الاستخدام الأمثل للإنفاق الاجتماعي وتعظيم عوائده.

إلا أن رفع مستوى الدخل لوحده لا يكفي لتحسين الحالة الصحية، بل هو مرتبط بدالة كلية للإنتاج في العملية التخطيطية، ويحدد بحجم التدخل الصحي والتوازن بين المدخلات الأخرى في المصفوفات، وفي حساباته الحدودي، وأن يجري تدارس الآثار الصحية والبيئية للمشروعات القائمة والمقترحة، فذلك بأجمعها عناصر أساسية للإضافة إلى مستويات الدخل، وتوجيه الرعاية في اختيار التكاليف والفوائد الاجتماعية.

ومن المتوقع أن السياسة الصحية القادمة، وفق هذا المنظور، ستأخذ منحى العلاقة الفاعلة، نظرا لما لكل جانب من جوانب المجتمع من تأثير على صحة الإنسان وعلى النظام الصحي، ومستأخذ بالاعتبار إمكانات وطرق التفاعل عبر القطاعي وأثره على الحالة الصحية.

وفي إطار المراجعات القطاعية الجارية حاليا للأهداف للخطة الانمائية القادمة، فإن رسم السياسة الصحية في ليبيا وتصميم الاستراتيجية التابعة لها، والتي حظيت بالمصادقة عام (١٩٩٥)، قد أعطت تلك التصورات الخاصة بنظر الاعتبار، إذ أكدت ضمن مبادئها الأساسية اعتبار التنمية الصحية عملية مجتمعية، إضافة إلى كونها استثمارا بشريا وهي بالتالي تمثل جزءا عضويا من بقية أجزاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسكانية والسكنية والإدارية للمجتمع.

كما تنص الإستراتيجية الصحية الجديدة في موقع آخر، على أن مسؤولية توفير الصحة المسؤولية اجتماعيا واقتصاديا تعتبر – بالإضافة إلى قطاع الضمان الاجتماعي – كافة القطاعات ذات العلاقة بالصحة، وتعتمد، وفق الفهم المعاصر، على مشاركة المجتمع أفرادا وأسرا ومجتمعات مكانية في إطار المؤتمرات الشعبية الأساسية وأجهزتها التخطيطية القطاعية.

ومن أجل تنفيذ تلك الرؤية الاستراتيجية الجديدة، فقد تم تبني مفهوم التخطيط التشاركي والتكاملي والدعوة من أجل إنجاح ذلك إلى اعتماد آليات متطورة لتدابير الهيكل الداخلي للقطاع الصحي، والعمل على تحديث الإدارة الصحية وتحسين نظم المعلومات والتوثيق الصحي والطبي، باعتبارها أوعاء الأساسي لعملية التخطيط.

ويأتي التأكيد في جوانب أخرى على ضرورة تنمية الموارد البشرية الطبية والصحية، وتطوير المرافق الصحية وصيانتها وتحسين قنوات الإمداد الطبي وتطوير أساليبه، وتطبيق برامج ترشيد استخدام الدواء وتشجيع الصناعة الدوائية المحلية.

إلا أن ذلك لن ينطلق في نظر الاستراتيجية الجديدة، ما لم يقترن بتنمية الموارد المالية بهدف الاستخدام الأمثل لها، فهو مفتاح والعمل على ترشيد الإنفاق من خلال اعتماد معايير الجودة، ومعدلات العائد وحسابات التكلفة والفاعلية، وإدارة الجودة النوعية، واستحداث موارد إضافية من الرسوم داخل القطاع الصحي وخارجه لضمان إعادة إنتاج الخدمات.

وفي سبيل توسيع دائرة الخدمات الصحية في إطار إعادة الهيكلة الاقتصادية الجارية، فإن التصورات الاستراتيجية الصحية تعمل على تشجيع زيادة عدد المؤسسات العلاجية والتشاركية الطبية والعيادات الخاصة، وما في حكمها من قنوات، وتطويرها على تقديم الخدمات الطبية من أجل المشاركة في عملية التطوير الصحي، ووفقا للأسس والضوابط التي تحددها الإدارة الصحية الوطنية المختصة في أمانة الصحة والضمان الاجتماعي، فالقطاع الصحي

مستقبل السياسة الصحية سيعتمد على مدى نجاح السياسات الاجتماعية في الخطة القادمة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

## مشكلات القطاع الصحي

يبدو من خلال ترتيب قائمة المشكلات الرئيسية التي تواجه القطاع الصحي في ليبيا حسبما تراه عينة الأطباء، أن ضعف آليات التخطيط الصحي في المنشآت الصحية حيث أشار إلى أهميتها نحو (67%) من أفراد العينة، يليها المشكلات المتعلقة بالسياسة (67%) والإنفاق (61%). أما المشكلات الأخرى التي ورد ذكرها فيمكن وضعها حسب الترتيب التالي: مشكلات توفر المعدات الصحية (43%)، وتوفر القوى العاملة الصحية (40%) وتوزيع الخدمات الصحية (39%) ونوعية الخدمات الصحية العامة المقدمة (27%) شكل رقم (28).

ولأن التقرير الحالي سيناقش، وبقدر من التفصيل، في الفقرات القادمة عديد المشكلات المدرجة أعلاه ويتطرق إلى بدائل إصلاحية فإن التركيز في هذه الفقرة سيكون على المشكلة التي تخطت المشكلات الأخرى في نسب الاستجابة، أي مشكلة التخطيط الصحي، حيث يلاحظ أن نسبة من عينة الأطباء قد أرجعت تلك المشكلة إلى عدم وجود الكيان الإداري مما جزئي إلى عرقلة تنفيذ الخطط والمتابعة. كما أشارت نسبة أخرى إلى أن العائق الأساسي في تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم الخطط الصحية الوطنية هو عدم وجود نظام متكامل لجمع وتحليل البيانات على مستوى المناطق، وبالنسبة للإحصاءات المتوفرة فهي، في نظر البعض، لا تشكل حلاً مثالياً وزمنياً ولا تتمتع بالاتساق الداخلي، وبالتالي، غير كافية لمن يريد استخدامها في العملية التخطيطية.

وبتعبير آخر، فإن أشكال السجلات والتقارير الموجودة غير مصممة أساساً على فكرة الاستفادة منها في التخطيط والتقويم وفي تطوير الرعاية الصحية، ووضع أولويات لها على مستوى المناطق المختلفة وعلى المستوى الوطني. ويدل الأكثر من ذلك أن القائمين على البرامج الصحية وأنظمة توفير الخدمات الصحية، سواء على مستوى الوحدات أو المراكز الصحية الأولية أو العيادات التخصصية لا يمتلكون تدريباً كافياً للنظر في الإحصاءات وتحليلها والانتفاع منها، ورفع التوصيات إلى راسمي السياسات ومتخذي القرار بناء على مؤشراتها، مما يؤدي بالتالي إلى عدم بذل الجهد لتجميعها وتنويعها.

### أولويات السياسة الصحية

فيما يتعلق بأولويات السياسة الصحية التي يستلزم أتباعها تنفيذ الرؤية الاستراتيجية الصحية القادمة، فقد كشف الاستقصاء الميداني عن أن ما يهم الأطباء من السياسة الصحية بالدرجة الأساس هو توفير شروط العمل في بيئة تضمن وجود مستلزمات الرعاية الصحية، وتساعد في تحسين كفاءة الأداء الميداني، ومن ثم تقديم خدمات صحية ذات نوعية عالية. فقد أوضحت الدراسة الميدانية بجلاء أن (90%) من أفراد العينة يؤكدون على أولوية سياسة الإعداد العلمي المستمر والمتجدد والمعتمد على خطة صحية وطنية ممكنة.

أما الأولويات الأخرى في السياسات والتي تحظى العينة بأنها تأتي كنتيجة لأولوية الإعداد المستمر، فهي حسب ترتيب أهميتها: تحقيق الصحة الأساسية للجميع (64%)، تحديث الإدارة الصحية (57%)، ونشر الوعي الصحي على مستويات الأسرة والمؤسسات التعليمية والإعلام (40%)، وتطبيق قانون التأمين الصحي (43%).

أما بالنسبة لأولويات تنمية القوى العاملة الصحية، وإعادة النظر بأبواب الإنفاق الصحي، فقد حظيت كل منهما بنسبة (27%) من ناحية الأهمية.

ومن خلال الأسئلة مفتوحة الطرف بشأن الأولويات الأخرى للسياسة الصحية والتي لم يدرجها الاستقصاء، يبدو أن مواقف الأطباء قد أجمعت على أولوية برامج التدريب الصحي المستمر والمتخصص، وأولوية الاعتماد على البحوث والمعلومات الصحية وضرورة إيجاد جهاز مراقبة على المدى البعيد يربط بين العوامل الاقتصادية – الاجتماعية والعوامل الصحية والبيئية.

وبالشكل الذي توضحه بعض الإجابات فإن الأمر يحتاج عملياً إلى وجود فريق عمل تحت إشراف أمانة الصحة والضمان الاجتماعي للقيام ببحوث مشتركة مع أمانة التخطيط وأمانة الاقتصاد والمركز الفني لحماية البيئة وكليات الطب وأقسام علم الاجتماع.

أولوية الإعداد العلمي المستمر

تحديث الإدارة الصحية وتطبيق قانون التأمين الصحي من الأولويات الأخرى

شكل رقم (28): أسلسل مشكلات القطاع الصحي حسب إجابات العينة

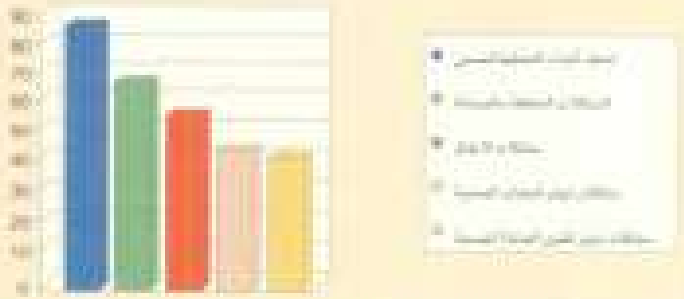

## [illegible]

[illegible]

[illegible]

[

## إعادة النظر بالمجانية المطلقة للخدمات الصحية واستحداث صيغة قانونية للتأمين الصحي الشامل

الثلاثة، على أن يكون ذلك مدعماً بنظام وطني متكامل للمعلومات الصحية، ونظام رصد فاعل للوبائيات، وعقد مؤتمرات عامة يربط بين الأوضاع الصحية والأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية والبيئية.

يستتبع ذلك، وفق ما تؤكده بعض الإجابات، ضرورة تنمية الإدارة الصحية وإيجاد هيكلية جديدة للقطاع الصحي تعتمد أسلوب اللامركزية في اتخاذ القرار داخل إطار الخطة الوطنية ويفضل بعض المستجوبين أن ترتبط الهيكلية الجديدة والخطة الصحية بمجلس أعلى للصحة يضمن تطبيقها وفق معايير الكفاءة في الأداء والعدل في توزيع الخدمات.

وحول أجمل رفع العبء عن كاهل الدولة، فإن هناك إجماعاً عالياً بين عينة المستجوبين (100%) حول مساندة دعوة الإستراتيجية الصحية الجديدة في دعم العمل الطبي الخاص التشاركي، وفقاً لخطة مدروسة التي يكون مكملاً للقطاع العام في توفير الخدمات الصحية. يصاحب ذلك، في نظرهم، ضرورة إلغاء المجانية المطلقة في الخدمات الصحية واستحداث صيغة قانونية للتأمين الصحي الشامل لصنع المواطنين وفق ضوابط ومعايير تختلف وفقاً للحالة المعاشية والمهنية.

شكل رقم (٦): المكونات الرئيسية لعملية تنمية القوى العاملة الصحية

### تخطيط القوى العاملة الصحية الواقع والممكن

لقد أتضح من الفقرات السابقة في التقرير، وجود مشكلات عديدة يعاني منها القطاع الصحي بشأن العرض المتوفر من القوى العاملة الصحية مقابل حدود الاحتياجات المطلوبة، وقد توصلت الدراسة الصحية سؤال حول انطباع العينة المستجوبة عن واقع تخطيط القوى العاملة الطبية، وجاءت إجابة (٦٦,٦%) منها لتؤكد بأن ذلك الواقع غير ملائم.

وفي معرض العوائق المعيقة لتطوير الواقع القائم وتحقيق نمو، مقبولة من التوازن بين العرض والطلب لقوى العمل، وبإجماع تام (١٠٠%) على ضرورة اتباع أسلوب علمي وواقعي في تحديد الاحتياجات ووضع خطط مستقبلية لإجراء التغييرات وبصورة مبنية على معايير سكانية ومعايير مهنية للتوزيعات، وحسب توازن المستويات المختلفة (نسب الممرضات للأطباء والمساعدين والإداريين).

ويعتقد فريق التقرير أن ذلك لوحده، وبالرغم من منطقه الواضح، قد لا يكفي مالم يقترن بتكامل وتوفيق بين المكونات الرئيسية الثلاثة لعملية تنمية القوى العاملة الصحية: (أ) التخطيط لها (ب) إنتاجها و (ج) إدارتها، ومن ثم إجراء تكامل بين تلك المكونات وتنمية النظم الصحية المباشرة وغير المباشرة، وكما يوضحه الشكل رقم (٦).

وفي سياق تطوير القوى العاملة الصحية الوطنية أيضاً تعتقد نسبة عالية من الاستجابات (٩٥%) أن إدارة المستشفيات والمؤسسات الصحية تحتاج لأن يكون لها أعداد وتدريب مستقل، ويعطي ذلك ضرورة التحول عن الاعتماد على الأطباء لتولي تلك المهام، وبموجب إعداد وتدريب الكفاءات الإدارية الصحية في أحد جوانبه استحداث برامج دراسات عليا متخصصة في إدارة المستشفيات في الجامعات الليبية على غرار الجامعات العالمية.

### واقع ومدارس السياسة الدوائية والأمداد الطبي

أما عن الأولوية في تطوير السياسة الصحية الوطنية فقد أعطيت لضمان الإمداد الطبي المستمر للمؤسسات الصحية، وكما أتضح ذلك في موقع سابق

[illegible]

[illegible]

- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]

٤٫٢ مبر

**الفجوة بقطاع بان الصناعية الطبية المنطقة قطاع المختص تقرير بطالة.**

وفي توضيحها أشارت الدراسة إلى أن الأجور بقطاع بان الصناعية تبلغ بالمتوسط ٤٫٢ مبر شهريًا، مقابل ٢٫٨ مبر في القطاع الخاص الأوسع نطاقًا. وتُعد هذه الفجوة من الأعلى بين القطاعات المدرجة في التقرير، إذ تتجاوز الفجوة في قطاع التعدين ١٫٩ مبر فقط. وتُفسّر الدراسة جزءًا من الفجوة بأن العمالة في بان تحمل مؤهلات أعلى وخبرة أطول، غير أن الفجوة تبقى كبيرة حتى بعد ضبط المؤهل والخبرة، الأمر الذي يشير إلى أن الأجور لا تعكس الإنتاجية وحدها.

أما معدل البطالة بين الخريجين الجدد في بان فبلغ ١٤٫٣٪ خلال الربع الأول من العام الماضي، مقابل ٦٫٢٪ للخريجين ذوي الخبرة أقل من سنتين. وتُعد هذه الفجوة من أعلى الفجوات المسجلة بين الفئتين في المنطقة، إذ تبلغ في المتوسط ٣٫٤ نقاط مئوية في القطاعات المشابهة. وتربط الدراسة هذا الارتفاع بعدم تطابق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، حيث أشار ٣١٪ من أصحاب العمل إلى صعوبة في العثور على خريجين مؤهلين لشغل وظائف مبتدئة.

## الصناعة الطبية بين القطاع الخاص والقطاع العام: المقارنة

التقييم الكمي يوضح فجوة واضحة لا تقبل الجدل لصالح القطاع الخاص. فالأجور في القطاع الخاص أعلى بنحو ٥٢٪ في المتوسط، وساعات العمل أقصر بمعدل ٤ ساعات أسبوعيًا، وفرص الترقي أسرع بثلاث مرات تقريبًا. وتشير الدراسة إلى أن ٦٨٪ من الخريجين الجدد يفضلون العمل في القطاع الخاص إذا توفرت لهم الفرصة، مقابل ٢٩٪ فقط يفضلون القطاع العام، بينما أبدى ٣ من كل ٤ مديري موارد بشرية في القطاع الخاص صعوبة في توظيف خريجين يلبون احتياجاتهم خلال العام الماضي.

غير أن الصورة تتغير حين ننظر إلى الاستقرار الوظيفي والمزايا غير المباشرة. فالتأمين الصحي والتقاعد والإجازات أفضل في القطاع العام في معظم الحالات، وهو ما يدفع بعض الخريجين إلى قبول أجور أقل مقابل أمان أعلى. وتشير الدراسة إلى أن ٤٢٪ من الخريجين الذين رفضوا عروضًا من القطاع العام ذكروا أن السبب هو الأجر، وليس طبيعة العمل أو الموقع.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

## تطور الرصيد الاستهلاكي وتحقيق التعليم للجميع

[illegible]

في الوقت الحاضر، يستطيع [illegible] من [illegible] الأطفال [illegible] في [illegible] الابتدائي [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لا فروق تذكر بين الريف والحضر في معدلات الالتحاق

أما على المستوى العالي، فيتضمن جهد تطور الرصيد التعليمي للإناث بصورة أوضح، فبعد أن كانت معدلات قبولها عام 1973 أقل من 1 % مقابل 6.5 % للذكور، فقد ارتفعت إلى نحو 14 % عام 1995، وتقاربت بذلك إلى حد التساوي مع معدلات قبول الذكور.

ولعل المستوى الآخر الذي نعتبره لاختبار تطور الرصيد التعليمي وإتاحة التعليم للجميع يأتي من خلال مراجعة **واقع توزيع الفرص التعليمية على المناطق الجغرافية المختلفة ريفا وحضرا، ذكورا وإناثا**. وباستعمالنا لإحصاءات سنتها الصحة نتوصل إلى أن فجوة النوع التي كانت واضحا بين المناطق وفق نتائج تعداد 1973 قد تم التقاص منها فيالنسبة إلى **المناطق ذات الطابع الحضري**(مثال طرابلس وبنغازي) نلاحظ بأن معدل الالتحاق لكل من الذكور والإناث كان 87.2 % و 80.7 % بالنسبة للأولى و 72 % و 58 % بالنسبة للثانية في تعداد السبعينات، في حين أن تلك الصورة قد تبدلت تماما عام 1995، إذ تلاشت الفجوة أو تكاد، وبحيث أصبح معدل الالتحاق بالنسبة للذكور والإناث في طرابلس يساوي 79 % و77 % على التوالي، في حين ظلت معدلات التحاق الإناث معدلات الذكور في حالة بنغازي وأصبح 74 % للذكور مقابل 74.9 % للإناث.

أما على مستوى **المناطق الريفية ذات الطابع الزراعي أو الصحراوي**، فيتبين الانجاز المهم لمسألة فجوة النوع بصورة أكثر جلاء، حيث كانت تلك الفجوة أوسع بالكثير من قريناتها في المناطق الحضرية عام 1973، إذ في الوقت الذي وصلت فيه معدلات التحاق الذكور آنذاك نحو 75 %، فإن معدلات التحاق الإناث لم تتجاوز 29 %، وقد زالت تلك الفجوة من الأساسية التعليمية عام 1995 وبحيث تقاربت معدلات الالتحاق بين الجنسين وتصل إلى 71 % بين الذكور، مقابل 68.1 % بين الإناث.

ومن الملاحظ في حالة كل من المناطق الزراعية أو الصحراوية أن معدلات التحاق الذكور قد تراجعت قليلا بالمقارنة بين نتائج التعدادات والتسعينات، وذلك راجع بالدرجة الأساس إلى نمط الإنتاج وتقسيم العمل هناك، ودخول الذكور إلى سوق العمل بصورة مبكرة داخل العمل الأسري أو خارجه.

وفي الوقت الذي زادت فيه معدلات القبول زيادة واضحة خلال العقود الثلاثة الماضية في عموم الحضر والريف، فإن تلك الزيادات قد حدثت بمستويات مختلفة، ولعلنا نلاحظ من معطيات الشكل رقم(31) فإن معدل الالتحاق الصافي(6 - 24 سنة) قد تفاوت عام 1973، بين حده الأقصى في المدينة الكبرى طرابلس وجوارها مدينة الزاوية (69.6 % لكل منهما) وبين حده الأدنى في المنطقة الوسطى (47.3) أما في عام 1995 فقد كان معدل الالتحاق الأقصى من حصة الزاوية حيث بلغ نحو 79 % في حين جاءت معدلات الالتحاق بحدها الأدنى من حصة منطقة مصراتة الزاوية والشمالي(67.8 %) ولعل السبب في احتلال منطقة مصراتة حصة الحد الأدنى هو تباطؤ معدلات التحاق الإناث بين سكانها وفق نتائج التعدادات المتعاقبة.

شكل رقم 31 معدلات الالتحاق الصافي (6 - 24 سنة) في حسب المناطق والنوع

جدول رقم 47 معدلات الالتحاق الصافي للسكان في العمر الدراسي (6 - 24) وفق تعدادي 1973، 1995

| المستوى الدراسي وفئات العمر | 1973 | | | 1995 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | الجملة | ذكور | إناث | الجملة |
| الابتدائية (6-11) | 84.1 | 63.6 | 77.1 | 89.4 | 89.0 | 89.2 |
| الاعدادية (12-14) | 23.4 | 11.7 | 17.9 | 94.2 | 88.1 | 86.1 |
| الثانوية (15-17) | 10.0 | 3.0 | 7.6 | 49.5 | 46.4 | 44.3 |
| العالي (18-24) | 6.5 | 0.9 | 3.8 | 14.5 | 13.8 | 14.2 |
| المجموع (6-24) | 76.2 | 51.1 | 66.1 | 79.7 | 73.2 | 74.9 |

وكما هو الحال بالنسبة لمعدل الالتحاق الصافي العام، فإن معدلات الالتحاق الصافي في التعليم العالي بحسب الأقصى كانت عام 1973 بين جملة المدن الحضرية حيث بلغت 29.4 % في منطقة الزاوية في حين لم تتعدى أكثر من 10.4 % و 11.1 % في منطقتي الوسطى والواحات. وفي الوقت الذي حافظت فيه الزاوية على الحد الأقصى عام 1999 حيث بلغ معدل الالتحاق 49 % أخذت عصراته موقع الحد الأدنى بمعدل التحاق بلغ 23.5 % حيث تأثر بضعف معدلات التحاق الإناث.

وبوجه العموم فإن التقدم الذي تحقق ما بين التعدادين للالتحاق بهذا المستوى التعليمي المتطور بالنسبة للمناطق الثانية يشكل انجازا مهما وكما يوضحه شكل رقم 12.

ويتضح ذلك التقدم بصورة جلية لا ما تناولناه من جانب النوع، ففي الوقت الذي كانت معدلات التحاق الإناث في منطقتي الواحات والوسطى لا تتعدى 1 % في عام 1973 فقد وصلت عام 1999 إلى نحو 25 % بل أنها ارتفعت في منطقة فزان الصحراوية من 0.9 % عام 1973 إلى نحو 40 % عام 1999.

وبوجه العموم فإن معدلات الالتحاق الصافي بين الذكور قد ارتفعت من 33 % عام 1973 إلى 41 % عام 1999. في حين أن معدلات التحاق الإناث الصافية قد قفزت من 9.6 % إلى نحو 37.6 % بين التعدادين.

بقي أن نذكر بأن ليبيا تتميز بالتوسع الأفقي الكبير في مؤسسات التعليم الجامعي، فبعد أن كانت هناك جامعة واحدة عام 1970 يصل عددها حاليا إلى (14) جامعة وتضم (98) كلية موزعة على كافة المناطق. واستوعب وفق إحصائيات 1998 / 1999 نحو 166 ألف طالب وطالبة، وتوظف 5981 عضو تدريس نصفهم تقريبا من غير الليبيين.

## العملية التعليمية والتربوية وسؤال النوعية

يفرق المعيار النوعي (الكيفي) في العلم على العملية التعليمية بين التدريس أي قضية التعليم المتعلقة بالالتحاق والتفرع في المستويات الدراسية المختلفة وبين التعلم كعملية إبداعية لها مدخلاتها ومخرجاتها تخلق إنسان مزود بقدرات عقلية ونفسية حركية وإبداعية جديدة.

وتعتمد الإدارة التعليمية الليبية بشكلها الجديد، وبعد تدوين السياسات التعليمية والتدريبية، وسياسات البحث العلمي في أدبياتها واعتمد على التخطيط للتنمية المستقبلية بشكل من التوسع الكمي وبرامج التحديث النوعي للعملية التعليمية. وقد جاء التوجه الجديد نتيجة للقناعة التي تأكدت لدى الإدارة التعليمية بأن حجم الموارد المتاحة والإمكانات التي تم تخصيصها

التوسع الكمي يحتاج لأن يقترن بالتشبث بالنوعية

شكل رقم 12 معدلات الالتحاق الصافي في التعليم العالي حسب المناطق لعامي 1973 و 1999

## نقص الخدمات الرئيسية يتعامل في الحقوق: تأهيل الاحتياجات والمشاريع

[illegible]

## تطوير الصناعة عملية تربوية وتعليمية متكاملة

[illegible]

### الصوق

[illegible]

في هذه الأثناء، سجلت الكثير من الجهات [illegible] فقط.

في [illegible] الأخيرة، [illegible] الأهالي [illegible] الأهالي [illegible] الأهالي

[illegible]

[illegible]

[illegible]

**مطلوب دور جديد لتربية المواطنة وتعليم الطالب كيفية قراءة المعلومة**

**تحسين الجوانب النوعية لعملية التعليم لن تكتمل بدون وجود معلمين أكفاء**

ومن بين أهم تلك المهارات التحليلية التي يمكن أن تغرسها تربية المواطنة في الشباب الليبي من أجل إعداده للعصر الجديد يورد التقرير على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- إدراك الطالب وتقديره الموضوعي لطبيعة المعلومة والمشكلة لأيا تقنية وعدم انزلاقها إلى آليات عاطفة.
- فرز وتصنيف التشريعات المنطقية والصحيح التي تمويها المجتمع المعلومة من خلال قنوات الاتصال المختلفة سواء كانت لدول أو لمؤسسات أو لجماعات وأفراد.
- تشخيص الصراعات الخلفية الكامنة بالمعلومة وفرزها عن تلك التي لا تشكل خلافات والتفريق بين الموضوعي والطارئ.
- التعرف على كيفية الوصول إلى المعلومات وتشخيص مصادرها، ووسائل تحليلها وفحصها.
- تشخيص قدرات المعلومات التي يجري ضخها وتوفيرها من خلال قنوات الاتصال والإعلام.
- فرز أنماط التشابه والاختلاف في المناظير المختلفة للقضية الواحدة.
- الاختيار الفكري للحلول البديلة المقترحة، وأنماط الواقعية والصالح لدى أصحاب الحلول المختلفة، والإيمان بحق الاختلاف.

## المعلم

لا خلاف في القول بأن تطوير مستوى الإطار التدريسي والتربوي يشكل إحدى الضمانات الأساسية لقيام المؤسسة التعليمية بدورها الفاعل تقنيا وتربويا، للارتقاء بنوعية الفرد والمجتمع. ولا خلاف كذلك بأن تحسين الجوانب النوعية لعملية التعليم وإصلاح المناهج لن تكون ذات جدوى ما لم تقترن بتوفير معلمين وتدريبين أكفاء ومؤهلين، لتحويل المهام الجديدة المطلوبة إلى نبع من المبادرات والمهارات والاتجاهات لدى التلاميذ.

وقد اهتمت ليبيا عبر تطور نظامها التعليمي بإعداد المعلمين لمختلف المراحل الدراسية قبل الجامعية، حيث يأخذ الإعداد مستويات مختلفة أولها مستوى متخصص لتعليمي مرحلة التعليم الأساسي، والذي يتم عادة من خلال معاهد متخصصة عرفت بمسميات مختلفة عبر فترات زمنية متعاقبة، وثانيها مستوى متوسط تتم معلمي المرحلة الثانوية، حيث يجري التدريب والتأهيل داخل الكليات الجامعية، وبخاصة كليات المعلمين، وكليات الآداب والتربية والعلوم والتربية.

وتدل الإحصاءات الأخيرة (1999) أن عدد المعلمين في ليبيا لجميع المراحل الدراسية يبلغ نحو 191 ألف، وهو بذلك يشكل نحو 19 % من مجموع قوة العمل خلال العام المذكور. وتشكل الإناث نسبة عالية من الكادر التعليمي للمراحل قبل الجامعية، حيث تصل إلى 81 % في التعليم الأساسي و 74 % في التعليم الثانوي.

ومن خلال الرجوع إلى بيانات الحقبة الثلاثة الماضية، يتضح أن زيادة المعروضين من المعلمين تمشيا مع الطلب المتزايد كان إحدى أولويات النظام التعليمي الليبي بعد الثورة. فقد بلغت نسبة الزيادة في معلمي التعليم الأساسي (ابتدائي + اعدادي) خلال النصف الأول من الستينات حوالي 67 % وبمعدل نمو يصل إلى نحو 17 % ويفوق بذلك معدل نمو التلاميذ للفترة المذكورة والذي كان بحدود 12.7 %. واستمرت تلك الزيادات ولو بمعدلات أقل في السنوات العشر اللاحقة (1970 - 1980).

وبالرغم من تباطؤ معدلات الزيادة خلال النصف الثاني من الثمانينات، والنصف الأول من التسعينات إلا أن معدل نمو المعلمين ظل على الدوام متفوقا على معدلات نمو التلاميذ أو متقاربا معها. وتشير فترة النصف الثاني من التسعينات (1995/96 - 1999/2000) وحتى (1999/2000)، وكما يوضح ذلك الشكل رقم (2) بعودة نسبة الزيادة ومعدلات النمو في أعداد معلمي التعليم الأساسي إلى الارتفاع، في الوقت الذي بدأ فيه معدل نمو الطلبة في الانخفاض والتراجع السلبي. وذلك التناقض تفسيره الذي سيرد في الصفحات القادمة من التقرير.

شكل رقم (2)
نسبة الزيادة ومعدل النمو للمعلمين
ومعدل نمو الطلبة خلال الفترة من (1970-1999) للتعليم الأساسي

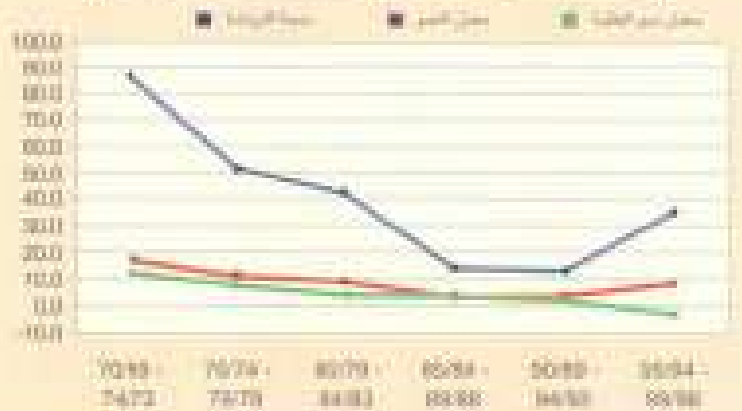

فيما يتعلق بأعداد معلمي المرحلة الثانوية، تبين الزيادات الكبيرة التي شهدتها الفترات المتعاقبة بصورة أوضح، فقد كانت نسبة الزيادة خلال الفترة الأولى (1970-1971) وثانية (1973-1974) حوالي الضعف (94.3%) وبالرغم من ذلك فقد بقيت معدلات النمو في أعداد المعلمين لهذه المرحلة دون معدل نمو الطلبة (24.5% و37.3% على التوالي) نظراً لاعتماد تكوين هذا المستوى من المعلمين على المؤسسات الجامعية التي لا يمكن توسيعها بذات السرعة التي تتوسع بها معاهد المعلمين المتوجهة إلى التعليم الأساسي (شكل رقم 14)

ويستخلص الأمر كذلك على الفترات اللاحقة (1975-74) وثانية (1983-84) إذ بقيت نسبة الزيادة في أعداد المعلمين مرتفعة، إلا أن معدلات نموها لم تتجاوز معدلات نمو الطلبة للفترات المذكورة، ومع قدوم النصف الثاني من الثمانينات بدأت تلك العلاقة بالتغير وبحيث بدأت معدلات نمو المعلمين تفوق نظيراتها في معدلات نمو الطلبة (9.9% و11.1% على التوالي)

أما بالنسبة لفترة التسعينات، فقد شهدت زيادات فلكية في أعداد معلمي الثانوي وصلت خلال النصف الأول إلى نحو 133% وفي النصف الثاني 79% وبمعدلات نمو فاقت بكثير معدلات نمو الطلبة للفترات ذاتها، ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل نمو المعلمين خلال الفترة (90 / 1989) وثانية (98 / 1999) نحو 23 % فإن معدل نمو الطلبة لم يتجاوز 7.4%

لا شك بأن تلك التطورات الكمية قد ساهمت والى حد كبير على مقابلة الطلب من القوى البشرية التعليمية الوطنية الآن وتأثر نموها وتضخمها، وكما يتضح من البيانات (7) و(9) قد حصل بين طياتها مشكلات عديدة أدت في أحيان عديدة إلى إحداث خلل في ميزان الإنفاق على التعليم بشقيه الاستثماري والجاري إذ في الوقت الذي بدأ فيه الشق الاستثماري بالتباطؤ بعد منتصف الثمانينات استمر الشق الجاري والمتمثل أساساً في مرتبات المعلمين بالصعود المتواصل، وكما يوضح ذلك الجدول المتعلق بالأهمية الإنفاق على التعليم (جدول رقم 43)

من جانب آخر، جاء التوسع الكمي في أعداد المعلمين لمختلف المراحل قبل الجامعية بطريقة اتسمت في جانب هام منها على التوظيف الاجتماعي

شكل رقم 14
نسبة الزيادة ومعدل النمو للمعلمين
ومعدل نمو الطلبة في التعليم الثانوي (1971-1999)

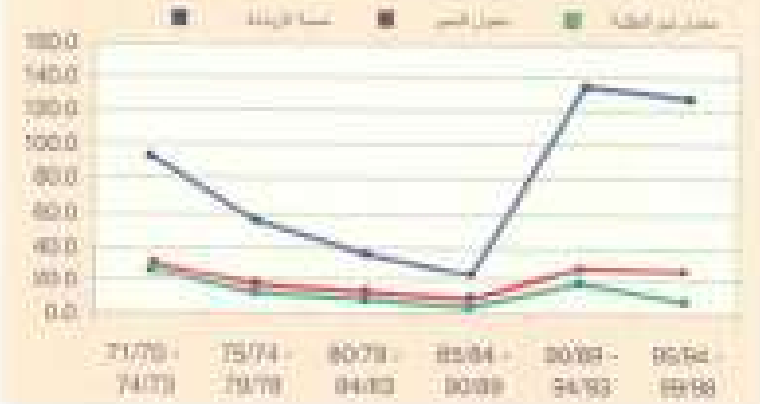


ولم يجرِ اعتمادها بالكامل على معيار التوظيف الاقتصادي، وبمعنى التكيف لحساب الاحتياجات وتقدير الطلب والعائد الاجتماعي

ويمكن توضيح تلك المشكلة في أبسط وجوهها، عند النظر إلى أحدى المؤشرات المستخدمة في الحكم على نوعية التعليم، وهي مدى توازن أعداد المعلمين وأعداد التلاميذ، ويعني بذلك احتساب معدل معلم / تلميذ في المرحلتين الأساسية والثانوية

فلو سلمنا في هذا المجال، أن معدل معلم لكل 23 تلميذ في مرحلة التعليم الأساسي، هي نسبة مقبولة تربويا وفق المعايير الدولية المتبعة، نلاحظ بأن ذلك المعدل في حالتنا ليبيا قد وصل الفترة الى 1/8 أي معلم لكل ثمانية تلاميذ، وذلك يعد ذاته معدل يفوق معدلات الدول المتقدمة، ولا يمكن إرجاع ذلك المعدل المتدني وكأنه ممهد للموظفة الأولى التي وجود خطة مرحلية للوصول إلى صيغ أفضل للتفاعل الصفي وتطوير نوعية العملية التربوية داخل المؤسسات التعليمية، بل هو نتاج للاستخدام المفرط، والناتج من أسباب عديدة أهمها إقبال الإناث ومن مختلف التخصصات، على الانضمام إلى مهنة التعليم وتفضيلها على باقي المهن، وذلك لأسباب اجتماعية، بالدرجة الأساس، سبق ذكرها في الفصل المتعلق بالمرأة من هذا التقرير

ويكفي القول بهذا الصدد، أن هناك حالياً نحو 14 ألف معلم احتياط أو نحو 21% من قوة العمل التعليمية، غالبيتهم العظمى من الإناث، وفي وضع شبه عاطل يتمتعن معه بذات المرتبات والمزايا التي يحصل عليها الإطار التدريسي العامل بوقت كامل

التوسع الكمي في أعداد المعلمين لم يتم وفقا لحساب الاحتياجات

التحولات [illegible] تساهل [illegible] التعليمي [illegible] والتكنولوجية [illegible] عام

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

**ضرورة إيجاد وإقامة بين القوة العسكرية للخروج وعدم الانغماس في دوران العنف**

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

## مراجعة نهضة التوجيه التقني مقاربة وثقافة [illegible] التقني في توجيه التلاميذ المعوقين

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

# تمكين المرأة الليبية وقضايا النوع

من بين أوجه الحرمان البشري التي تؤكد استراتيجيات التنمية البشرية على ضرورة التصدي لها في تطبيقات التنمية هي مظاهر الإقصاء الاجتماعي بأشكاله المختلفة وبخاصة الإقصاء المبني على النوع والقائم على التفريق بين الذكور والإناث. فبحتمية التطوير المجتمعي، فما تقيمها التنمية البشرية تعرض على تقويض مبدأ الاندماج والتضامن الاجتماعي واستهداف كافة الفئات والشرائح في المجتمع بدون تمييز.

وداخل المنطق الذي تحكم في الابتعاد عن مقياس معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتخلي عن اعتماده كمعيار لإنجاز التنمية البشرية، هو أن بحثه القياسية (الدخل) لا تتمكن من تجربة أنماط الإقصاء. ولا تعكس الاختلافات في طبيعة الأنماط الاجتماعية المتوفرة، وأشكال توزيعها على الفئات المختلفة، ومدى تمكين تلك الفئات من الفعل الاجتماعي وتوسيع خياراتها في الفرص المتاحة.

وقد انسحب هذا التفهم المعياري على ضرورة توفير قياس يفرق للفروق بين الجنسين في تقييم الأداء التنموي فيميزن الاستيعاب والفهم الكامل والمعالجة المنصفة لأوجه حرمان ومكاسب وحقوق المرأة، ضمن أنماط الحرمان والمكاسب المجتمعية الأوسع سواء داخل المنزل أو في إطار المؤسسة التعليمية أو في مجال العمل أو في المشاركة في الحياة العامة، لا يمكن لمفهوم التنمية البشرية أن يكتمل، أو أن يوفر مقياساً حقيقياً وصادقاً في الحكم على عملية التطوير المجتمعي.

اعتماداً على مثل هذه القناعة، عمل التقرير الدولي للتنمية البشرية عام 1995 على اقتراح مبحث أداة

> لا يمكن انجاز التنمية البشرية بدون ضمان المكاسب المجتمعية للمرأة

إطار رقم (9) دليل التنمية البشرية الدولي المرتبط بالنوع وموقع ليبيا في إطاره

يعمل دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع على قياس نفس القدرات أو أنماط التحصيل (المتحقق المتوقع الساري) التي يشتمل الدليل الدولي للتنمية البشرية، بالكيفية نفسها التي تصبو بشكل أساسي إلى إتاحة وإكساب التي يتضمن حقوقاً الفروق بين الجنسين وبين القدرات الحرمان التحصيل وعلى ضوء المتلازمة بطبيعة التنموية الموجودة بالنوع، تشكل البيانات بطبيعة الحال، إذا كان الحرمان يشكل الحصول (أو أولاً) ويتعين النظر من اختلاف النوع من منظور البعد التحيز بأحد فئات مستوى مناسباً.

ويعتمد المبيانات التي يوفرها التقرير الدولي للتنمية البشرية (1995) على الدليل الأصلي للتنمية البشرية المرتبط بالنوع ويتاوز لخطة (1) الصحة العمالة الشاوز (2) ويعتمد على مرتبة ويشتمل أيضاً من الدول في هذا (79) هي 79 من بين 127 بلد يشملهم التقرير الدولي، وأيضاً تعني تنخفض مع 22 نقطة من ترتيبها في الدول الأربع للتنمية البشرية وفق حسابات التقرير الدولي وفق مع أن مستوى الدخل دخل الأداء المتوسط.

تعد سجل طريق التقرير العالمي من جانبه على مراجعة البيانات التي تضعها التقرير الدولي حول أسبابه وفارقها بالمشكلات المستجدة منطقياً من مصادرها الأساسية، فوجد فروقاً جديدة ويصححها التحليل أيضاً، وبعضه تعدل من مرتبة ليبيا وتقيس إنجازها في هذا الدليل الذي تولية أهمية خاصة في سياستها الاجتماعية ويصبح ترتيبها في دليل النوع يساوي (0.724) بدلاً من (0.734) وقد تنسحب من الدول هو (19) بدلاً من (78) وبذلك تنخفض مع تنسحبها في الدول الأربع التنمية البشرية حيث كان 64 لعدم التدخل، ويحتفظ على مكانتها بين الدول ذات الإنجاز العالي في التنمية البشرية.

| | الترتيب بين الدول حسب دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع بدون تعديل | نصيب المتوسط عند الإناث والذكور (1995) | | معدل معرفة القراءة والكتابة عند الراشدين (1995) | | نسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي (1995) | | نسبة في عدد المقاعد (%) (1995) | | قيمة دليل التنمية حسب المرتبط بالنوع (1995) | الترتيب حسب دليل التنمية البشرية مقارنة بترتيبه الترتيب حسب دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الذكور | الإناث | الذكور | الإناث | الذكور | الإناث | الذكور | الإناث | | |
| حساب فريق التقرير | 66 | 14 | 14 | 67 | 67 | 79 | 77 | 29 | 28 | 0.734 | -8 |
| حساب الدليل الدولي | 79 | 17 | 17 | 68 | 63 | 86 | 89 | 10 | 63.7 | 0.664 | -22 |

**تهيمنها أشبه بمنظومات مدينية وإشتمال القرى من واقع الحقوق**

**مقدار توقع المنيات عمراً للمدينة هو ٦٤ عاماً مقارنة بنحو ٥٢ عاماً عند نهاية الستينات**

[illegible]

**جدول رقم ٢١ — [illegible]**

| [illegible] | [illegible] |
|---|---|
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] |

توقيت الرضع مقابل حالة واحدة لوفيات الأمهات فذلك جدير بالإجمال التنمية التي بلوغي 62.9 بالألف وهو معدل مقبول عند مقارنته بالدول العربية الأخرى.

ويمكن تعزيز ذلك الاستنتاج من خلال التعرف على الدور الحاسم الذي لعبته الخدمات الصحية المتطورة وتوسعها الأفقي المتسع، حيث يتضح في الأطار المقارن مع الدول العربية التي شملتها مسوحات المشروع العربي للمؤشرات بالطفولة أن 99.9% من الولادات في ليبيا تتم تحت إشراف مؤهل، كما أن نسبة 98% من النساء الحوامل قد يتلقين متابعة صحية أثناء الحمل، وأن الغالبية العظمى منهن (99.9%) يخضعن للاستشارة المباشرة والمتابعة من طبيب بخاصة لذلك كله تطور مستويات الشخصية وتغطية التحصينات التي تتمتع بها المرأة في بلدان العمل (15 - 49 سنة). وبالمثل الذي توضحه معطيات الجدول رقم (48) فإن ليبيا تقع في طليعة البلدان العربية التي شملها المسح المتعلق بصحة الأم والطفل.

في مقابل تلك المؤشرات الإيجابية للأمن الطبيعي للمرأة الليبية هناك بعض الظواهر الأخرى التي أفرزها كذلك المسح الوطني لصحة الطفل الليبي وضمنها الدراسة العربية المقارنة، والتي ستكون لها انعكاسات بالغة الأثر على الديناميكية الديموغرافية لمجتمع الإناث وعلى أية سياسة سكانية وطنية مقبلة. إذ توضح البيانات الميدانية أن ليبيا تعد من أكثر البلدان العربية التي تشهد تراجعاً حاداً في معدلات الخصوبة بين النساء في الفئات الإنجابية الرئيسية (20 - 24 سنة) و(25 - 29 سنة)، حيث انخفضت في الفئة الأولى إلى صدود (71 بالألف) عام 1995 مقارنة بنحو (250 بالألف) عام 1984. وكذلك الأمر بالنسبة للفئة الثانية حيث انخفضت الخصوبة لتصبح 174 بالألف بعد أن كانت نحو 430 بالألف خلال العامين المذكورين.

إطار رقم 11 — وفيات الأمهات مازالت تهدد حياة النساء

من بين الأسباب العديدة المسؤولة عن وفيات النساء، تحتل وفيات الأمهات الناتجة الموضع مرتبة رئيسية بالمقارنة، فهناك 500 ألف امرأة سنوياً لقين حتفهن نتيجة لمضاعفات الحمل والولادة، وفي البلدان النامية يصل معدل وفيات الأمهات بالمتوسط إلى 200 وفاة لكل 100 ألف ولادة مقارنة بمعدل 24 وفاة بالنسبة للبلدان المتقدمة، وتعتبر تلك الوفيات الأكثر في صعوبات مفزعة في بعض البلدان الأفريقية وفي جنوبي آسيا، حيث تصل إلى 1000 وفاة أمومة لكل 100 ألف ولادة في غانا و 800 في بنجلاديش و 1710 في بوتان.

المصدر: مكتب الإحصاء التابع للأمم المتحدة 1991.

ويعني ذلك كله أن إعادة إنتاج السكان والإنجاب بدأ يتحول من مركز العصر الطبيعي في فئاته عموماً أعلى، ويشكل ملفت للانتباه إذا ما تمت مقارنته بمعدلات الخصوبة في بلدان عربية أخرى وكما يوضح ذلك جدول رقم (49).

ويمكن من خلال التحليل المعمق لمحتوى تلك المؤشرات التوصل إلى ربطها بمجرى الأمن الطبيعي والأمن الاجتماعي - الاقتصادي، حيث تتصل عوامل انخفاض الخصوبة عادة بجملة دوافع منها الناتجة عن الوعي الصحي، ومنها المتصلة بالمسألة الاقتصادية وخروج المرأة إلى ميدان العمل.

وبمن منظور التنمية البشرية المستدامة، ووفقاً للخصوصية الليبية، فإن الخطة التنموية القادمة يجب أن تأخذ كل هذه الوقائع وغيرها بنظر الاعتبار، وأن تعتمد على سياسة سكانية وطنية ترتبط ارتباطاً عضوياً بالسياسة الديموغرافية والاقتصادية - الاجتماعية، وتأخذ موقفاً واضحاً من مسألة النمو السكاني المرغوب به في مقابل التوازن المتلائم والنمو الاقتصادي المحتمل، إضافة إلى اعتبارات التوزيع السكاني والتنمية المكانية.

انخفاض الخصوبة الحالي لدى المرأة الليبية ناتج عن عوامل صحية واجتماعية اقتصادية

جدول رقم 48 — مؤشرات رعاية الأمومة في ليبيا بالمقارنة مع عينة من البلدان العربية

| البلد | مرحلة ما قبل الولادة: % من يحصلن على متابعة صحية قبل الولادة | مرحلة ما قبل الولادة: % من يحصلن على رعاية من مؤسسة صحية عامة | أثناء الولادة: % الولادات في المستشفيات | ما بعد الولادة: % من يحصلن على متابعة صحية بعد الولادة |
|---|---|---|---|---|
| ليبيا | 80.0 | 95.5 | 95.9 | 18.4 |
| مصر | 53.2 | 25.6 | 21.8 | 17.6 |
| الجزائر | 94.4 | 47.9 | 70.0 | 31.5 |
| السودان | 74.0 | 60.3 | 18.2 | 30.3 |
| سوريا | 54.3 | 13.6 | 25.1 | 27.0 |
| تونس | 74.2 | 75.1 | 80.6 | 14.9 |
| اليمن | 25.8 | 71.8 | 11.0 | 6.1 |

المصدر: أطفال صحة الأم والطفل في اليمن العربي، مؤشرات من واقع مسوحات صحة الأم والطفل، منظمة الدول العربية، القاهرة، 1999.

جدول رقم [illegible] — [illegible]

| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |

## [illegible] الاقتصادي

### [illegible] وخدمة المديونية

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

جدول رقم [illegible] — [illegible]

| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
|---|---|---|---|---|
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |

وتعد تلك المعدلات فوق المتوسط مقارنة بالمعدلات العربية، إلا أنها تبقى، وبدون شك، دون مستوى الطموح بالنسبة للعمالة الليبية، مقابل القدرات والإمكانات التي تملكها المرأة وطبيعة التكوين والتأهيل الذي حصلت له. ويتجلى ذلك بصورة أوضح إذا ما أخذنا بالاعتبار أن معدلات الالتحاق المدرسي متساوية تقريباً بين الذكور والإناث في المراحل الدراسية المختلفة في النظام التعليمي الليبي.

وقد يتأثر معدل مساهمة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي، في أحد الأبعاد، بالحالة الزواجية، حيث أن نسبة عالية من النساء المتزوجات وبمستويات تعليمية مختلفة يضطررن إلى ترك العمل بعد الزواج والرضوخ عند رغبة الزوج للتفرغ للمنزل، إذا لم تكن قد توفرت لهن فرصة الانتقال إلى العمل في القطاعات المؤنثة كالقطاع التعليمي.

ومن نتائج الاستقصاء الميداني الذي تم إجراءه لغرض التقرير الحالي عن أوضاع المرأة الليبية في الأسرة والمجتمع ما يدل على صورة مثل ذلك الإهدار لقوة العمل النسائية، حيث تضمن الاستقصاء سؤالاً للمرأة العاملة حول العمل في نظرها إذا ما غيرها الزوج بين الاستمرار في العلاقة الزوجية أو الاستمرار في العمل، فكانت أجابة (68% منهن بالمقابل الزوج والتوقف عن العمل مقابل (21% للرفض و(11% بالاستجابة لطلب الزوج في حالة التعهد بتوفير طلبات المرأة بصورة كاملة) (شكل رقم 55).

ويلاحظ بهذا الشأن أن عدد النساء في قوة العمل، ممن لم يسبق لهن الزواج قد تضاعف بنحو ثمان مرات خلال العشرين (1975 / 1995)، في حين أن عدد المتزوجات لم يتضاعف إلا بنحو أربعة مرات. ولا شك بأن ذلك لأسباب أخرى قد تعود إلى ارتفاع متوسط السن عند الزواج الأول للمرأة، مما يزيد بدوره من نسبة غير المتزوجات بين الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

وبالإضافة لما تقدم، فإن معدل مساهمة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي تتأثر عادة بالاتجاه المتصاعد للالتحاق المدرسي للفتيات بمستويات التعليم الجامعي، مما يجعل غالبية الإناث في فئات العمر (15-24 سنة) خارج قوة العمل، حيث تشكل نسبة الطالبات المتفرغات وفق أرقام 1995 نحو 96.3% من مجموع الإناث في تلك الفئة العمرية.

من بين مواطن الخلل الأخرى في موضوع عمل المرأة الليبية هو شكل توزع مساهماتها حسب القطاعات الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث توضح بيانات 1995 تركز العمالة النسوية في القطاعات الخدمية (بما فيها القطاعين الرئيسين للتعليم والصحة) وبحيث تصل إلى نحو 85%، في حين أن نصيب مساهماتها في قطاعات الإنتاج السلعي لا تتعد أكثر من 2.4% في قطاع الزراعة و 3.8% في قطاع الصناعة التحويلية و 11.8% في قطاع الكهرباء والغاز والمياه (جدول رقم 57). بقي أن نذكر بأن مثل هذه البيانات عن تقسيم عمل المرأة والمستقة أساساً من نتائج التعداد تعطي أمراً جسيماً لا تشكل الإحصائيات من قياسها، حيث أن غالبية أعمال العمل في الريف التي تعملها المرأة في إطار أسري وبدون أجر.

وبالرغم من حدوث تطور جزئي في مساهماتها في قطاع الصناعة خلال العقدين السالفين، إلا أن مشاركتها في القطاعات الإنتاجية بوجه العموم لا تتناسب مع التحسن الكبير الذي طرأ على أوضاعها التعليمية، وعليه فإن الاستقصاء المكلف فيها كرأس مال بشري داخل لم يقابله ما هو متوقع من عوائد اقتصادية وتربوية.

وفي إطار تحديد مستوى واتصاف التشغيل للعنصر النسائي في عقود السبعينات والثمانينات والتسعينات، وكما توضحها بيانات الجدول رقم(52) نلاحظ بأنه في داخل الصياغ العام لتراجع معدلات التوظيف، فإن استخدام القوى العاملة النسائية قد تأثر بذلك وأخذ بالتناقص من فترة لأخرى بما يظهر

نسبة عالية من النساء يتركن العمل بعد الزواج

مشاركة المرأة الليبية في القطاعات الإنتاجية لم تتحسن كثيراً

شكل رقم 55

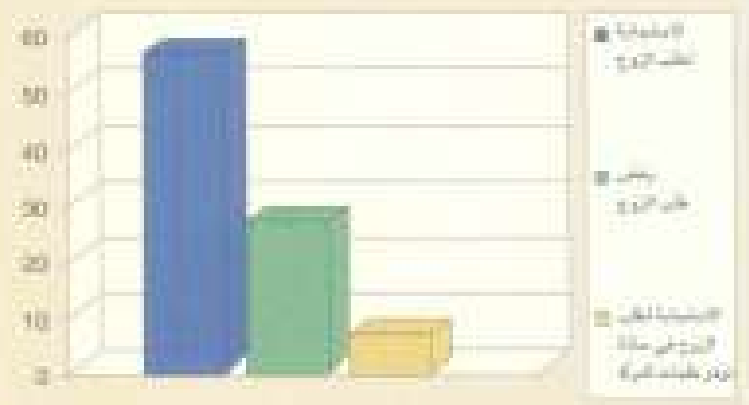

جدول رقم ٢

مساهمة القيمة المضافة في الناتج المحلي

| القطاع | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
|---|---|---|---|
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |

[illegible]

[illegible]

[illegible]

جدول رقم 22 — مستوى واتجاهات استخدام المرأة وفق نتائج التعدادات

| السكان العاملين / النشاط من 10 سنات | 1973 | | 1984 | | 1999 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| مشتغلات | 28019 | 97.5 | 94018 | 96.5 | 172875 | 99.7 |
| باحثات عن عمل | 734 | 2.5 | 3383 | 3.5 | 1212 | 0.3 |
| مجموع قوة العمل النسائية | 28753 | 100.0 | 97398 | 100.0 | 174087 | 100.0 |

التشاركي والفردي لم يساعد على زيادة نسبة النساء اللاتي تعمل لحسابها. وبالرغم من أن التشريعات أيضا تفرض تخصيص نسبة 25% من رخص العمل التشاركي والفردي للمرأة إلا أن ما يحدث هو استثمار الأزواج أو الأقارب من الذكور بتلك الحصص المخصصة من الرخص واستغلالها في إنشاء مشروعات يديرونها بأنفسهم.

ولعل أهم ما يتوجب الانتباه له بشأن العمالة العملية للمرأة، والذي تعمل الخطة القادمة على وضعه ضمن مستهدفاتها، هو تطوير العمل الذاتي للحد من تمكين النساء في الشرائح الاجتماعية محدودة الدخل، ووضع برنامج وطني يهدف إلى زيادة إنتاجية صغار الإنتاج للعنصر النسائي، وجعل خدمات تطوير المشروعات الإنتاجية والمساهمة في مراحل التجديد والتأهيل والتدريب وتقديم القروض أكثر قربا وتوفرا للمشروعات النسوية.

ولا شك بأن مثل هذه الرؤية لزيادة نسبة المشروعات النسائية التي تعمل فيها المرأة لحسابها أو في إطار المؤسسات الصغرى، تقع ضمن تصورات السياسات الاجتماعية المتماشية لإعادة الهيكلة الاقتصادية التي ستستهدفها الخطة الإنمائية، مما يستوجب وضع معايير لإصلاح السياسات وتطوير المؤسسات اللازمة وتوفير الحوافز من أجل ضمان الاستدامة في تعاظم القوة الشرائية لدى تلك الشرائح محدودة الدخل والاعتماد على الذات على المدى البعيد. ومن بين أهم الإصلاحات المطلوبة لزيادة المشروعات النسائية هي المتعلقة بالخدمات المالية. فقد بلغت تجارب الدول المتاخمة بهذا الشأن، أن تلك الخدمات، وهي تستجيب لاحتياجات المشروعات الصغيرة الصغيرة، عليها أن تعمل في إطار جو تعرفي بعيداً عن الشكل التقليدي المألوف، وبحيث يتضمن إجراءات بسيطة لتقديم الطلبات مع سرعة البت بها، ويعتمد على شروط مرنة للإقراض والضمانات، وعلى آليات مناسبة لحسابات الادخار الصغيرة، وأخيرا على هياكل للإقراض والادخار والاستثمار قائمة على المشاركة للمجتمعات المحلية وأداة للمؤسسات معتمدة على المبدأ التشاركي.

ويتضح من تجارب الدول المتاخمة كذلك أن النساء اللاتي يمتلكن مشروعات إنتاجية، وعندما تتاح لهن إمكانية الاستفادة من الحوافز التي تقدمها الدولة والنظام المصرفي، يبدين درجة واضحة نحو الادخار وتسديد القروض واستخدام الخدمات في الاستثمار في صحة أسرهن وفي تعليمها وتطوير إمكاناتها وباختصار، تتفتح خيارات المرأة ذات الدخل المحدود أكثر وأوسع وتكتسب قدرة أكبر على إعادة تشكيل مجتمعها عندما يكون لها إمكانية الحصول على موارد الإنتاج.

الفعاليات النسائية التي تعمل لحسابها أو في العمل التشاركي محدودة العدد

جدول رقم 23 — تطور مستويات واتجاهات استخدام المرأة حسب الحالة العملية

| الحالة العملية | % 1984 | % 1973 | % 1999 |
|---|---|---|---|
| عاملات بمقابل | 81.17 | 86.93 | 97.31 |
| يعملن لحسابهن | 13.12 | 4.00 | 2.10 |
| يعملن لدى الأسرة | 66.70 | 47.19 | 0.79 |

إطار رقم (1) موقع المرأة الليبية في التشريعات الوطنية المتعلقة بالأمن الاقتصادي

تسوق التشريعات الليبية بين الرجل والمرأة بغض حول ممارسة النشاط الاقتصادي بكافة المجالات ومن الوظائف العامة وإدارة الأعمال الخاصة والمشاركات المتعلق منها بالشأن وفي حق التملك والتصرف والتسهيلات الأخرى كما يساوي القانون بينها وبين الرجل في حالات العمل للأعمال والمهن المتشابهة.

أما في التشريعات المتعلقة بالأمن الاقتصادي فقد تضمنت المرأة الليبية العاملة حيث تنص صراحة على عدم التمييز ضد النساء في أعمال المعدود أو الأعمال التي تتم بالقوة أو العنف أو تلك التي لا تليق بالنساء.

كما يلزم القانون الليبي جهات العمل التي تستخدم (50 ) امرأة فأكثر بتوفير أماكن الأمومة ملحقة بمقر العمل من أجل حضانة الأطفال. كما ألزم الرجل الزوجي عن طلب أمر تمتع المرأة الليبية بإجازة حين مرضوعة الأمر فيها ( شهور بعد الإنجاب وتمنح في خلال الثمانية عشر شهر الثانية لتاريخ الوضع الحق في فترتين إضافيتين بحجة لغرض الإرضاع لا تقل كل منها عن نصف ساعة ، ومحتسبة من ساعات العمل ولا يترتب عليها تخصيص في الأجر.

(أخير) فيما يتعلق بالتقاعد فإن القانون يسمح لها بالتقاعد في سن مساوية من السن المحددة للرجل.

مطلوب خدمات محرفية متخصصة خصيصا لخدمة المشروعات النسوية

فيما يتعلق بالجوانب المعنوية للأمن الاقتصادي وإذا ما سلمنا بأن العمل لا يحقق من حقوق الإنسان هو تعبير من أجل توفير الدخل فحسب، بل من أجل تمكين الفرد من الظهور في المجتمع والتمتع عن الاستقلالية والتميز الذاتي، فإنني أرى حد ينسحب ذلك على حالة المرأة الليبية العاملة ؛ على أن العمل يساعد على تحسين دورها في إطار الأسرة والمجتمع ؛ على أن صراع الأدوار بين مسؤوليات العمل والمنزل تؤثر على ذلك.

لقد أثبتت نتائج الدراسة الميدانية لفرض التطوير الحالي صورة كاملة للإجابة على مثار هذه الأسئلة ، إذ أقرت نسبة عالية من النساء العاملات (94%) بأنهن يفضلن العمل ليس فقط لتوفير متطلبات الأسرة، ولكن لإحساسهن من خلال الوظيفة بشعور الاستقلالية وزيادة الثقة بالنفس والمساهمة في الحياة العامة.

أما على مستوى ما يوفره العمل من تقوية لدور المرأة الليبية داخل الأسرة وفي مفترض الإجابة على السؤال المتعلق بكيفية اتخاذ القرار في إطار العائلة، فقد أكدت (71%) من الردود على أن الزوج يبقى صاحب القرار الأخير في الأمور المتعلقة بالأسرة، وهو الذي يدورها بالرغم من أن الزوجة تساهم بجزئيها في تمويل ميزانية الأسرة وتعتبر شريكاً له في هذه المؤسسة.

أما ما يتعلق بالموقف من العمل وبالنموذج المفضل للحياة الزوجية وتوزيع الدخل في إطار الأسرة العاملة فقد أوضحت نتائج المسح اختلافاً واضحاً في اهتمام الملاحظ من بين ما يلي:

- النموذج الكامل: كلا الزوجين يعملان بوقت كامل.
- النموذج الوسط: عمل كامل للزوج وعمل بنصف الوقت للزوجة.
- النموذج التقليدي: عمل كامل للزوج وتفرغ الزوجة للبيت والعمل الأسري.

وبملاحظة من النتائج تمسك المرأة بتفضيل النموذج الأول، حيث أبدت (61%) من العينة ضرورة المحافظة على عمل الزوجين بوقت كامل، مع الاقتراح الوارد لدى البعض بضرورة توفير المرافق العامة لعمل المرأة كدور الحضانة. أما من يعتقدن بأفضلية النموذج الوسط (19%) فيقترحن على الدولة أن تضع ضمن برامجها إيجاد نظام عمل أخر من الوقت للمرأة الليبية وهي قرار ما هو متبع في بعض دول العالم كي تتمكن من الجمع بين المسؤوليات المهنية والأسرية.

في المقابل ، وعند السؤال عن رأي الزوج في النموذج المفضل، يلاحظ بأن (48%) من المبحوثات صرحن بأن أزواجهن يفضلون النموذج التقليدي وتوزعت الإجابات الباقية ما بين (19%) لعمل المرأة بنصف الوقت، والباقي (33%) للعمل بوقت كامل لكلا الزوجين، وكما يوضح ذلك (بشكل رقم 16).

يبقى أن نذكر بأن تمثل هذا التباين في المواقف تجاه ذات دلالة على صراع الأدوار وعلى مستويات التمكين التي قد يخبرها عمل المرأة، وأثار ذلك على الاستقلالية وأثبات الذات والتطوير المهني.

شكل رقم (16) رأي الزوجين في الموقف من العمل والنموذج المفضل

# الأمن الاجتماعي والمواقع في إطار الأسرة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

شكل رقم 17 مؤشرات الزواج والطلاق للسنوات 1973 و 1984 و 1995

التصادمات السكانية المتتالية، فقد كانت تلك النسبة تشكل نحو 11 % عام 1973، وتدنت إلى 13 % عام 1984، كما ويوضح ذلك الشكل رقم(17).

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أن تلك النسب قد أخذت بالتراجع الحاد والمتناقص عام 1995 إلى نحو 7 % ويعود ذلك التراجع بالدرجة الأساس إلى الإقرار المشروع الليبي لحقوق المرأة المتزوجة وبقية المحافظ على كيان الأسرة من خلال إصداره لقانون الزواج والطلاق رقم (10) لسنة 1984 وتعديلاته الهامة لسنة 1991 التي تمنع الرجل من أن يتزوج من امرأة أخرى إلا بعد الحصول على موافقة كتابية رسمية من الزوجة التي في عصمته، على أن يصطحب ذلك صدور إذن من المحكمة بعد التأكد من صحة موافقة الزوجة وعدم تعرضها للضغوط للتوقيع على التنازل، وكذلك بعد مراجعة المحكمة للظروف الاجتماعية للرجل ومدى قدراته الصحية والمادية. وبعد الإخلال بأي الشروطين (شرط موافقة الزوجة وشرط مراجعات المحكمة) يعتبر عقد الزواج من المرأة الأخرى باطلاً.

المشرع الليبي انتصر لحقوق المرأة المتزوجة وأحد من طلاقها التعسفي

يبقى أن نذكر بأن ظاهرة الطلاق مازالت تشكل مشكلة اجتماعية في السن الكبرى والمناطق الحضرية المكتظة. فقد تبين لفريق التقرير الحالي من خلال دراسة حالات الطلاق والزواج والرجوع إلى السجلات الصحية لمحكمة باب بن غشير في مدينة طرابلس أن معدلات الطلاق للفترة 1990 - 1995 تبدو مرتفعة تماماً مقارنة بالمعدل الوطني الذي تفرزه نتائج التعدادات، فبعد أن كانت نسبة الطلاق تشكل 2% من مجموع عقود الزواج عام 1981، فقد انخفضت بنسبة قليلة واتصل إلى 19 % عام 1995.

وللتعرف على أسباب ارتفاع تلك المعدلات في المدن الرئيسية يمكننا الاستعانة بنتائج الاستقصاء الميداني الذي أجراه فريق التقرير على عينة من شرائح مختلفة من النساء اللواتي لديهن مدارك طلاق في محكمة بدينة طرابلس حيث تبين ما يلي:

- **للعامل الاقتصادي ومحدودية الدخل دور أساسي في تسبب الانفصال الزوجي:** فقد أرجعت 60% من العينة المبحوثة أسباب العلاقات الزوجية التي تنتهي بين الزوجين وتتراكم لتنتهي بالطلاق إلى العامل الاقتصادي، وإلى النزاع على الميزانية وكيفية التصرف بها ووضع أولوياتها أمام احتياجات الأساسية المتعلقة للأسرة. وفي غالبية الاستجابات يتضح بأن الزوجة تشكو من عدم توفير الزوج متطلبات المعيشة للأسرة، واستئثاره بالدخل للإنفاق على حاجاته وملذاته الخاصة في حين تتركز شكوى الزوج كما تفيد بذلك المستجيبات، من عدم قدرة الزوجة على التدبير واسرافها في الإنفاق على المناسبات الاجتماعية والهدايا في حين يعتبر الزوج مثل هذه البنود مرهقة وغير ضرورية في ميزانية الأسرة.

- **يتداخل مع العامل الاقتصادي أفلاً عامل اجتماعي ثقافي:** 30% من العينة واعتبرته من الأسباب الرئيسية للطلاق، وهو عدم وجود الاستقلال السكني واضطرار أقارب الزوجين في إطار العائلة الأوسع مع والدي الزوج وبقية أفراد العائلة مما يؤدي إلى استفحال الخلافات وضعف إدارة الأزمات وتفاقمها نتيجة للدخول أطراف عديدة في الشئون الشخصية التي تخص الزوجين. ومن باب المصارحة بهذا الصدد أن عامل عدم وجود الاستقلال السكني يشكل ذات السبب الذي قمنا بتشخيصه في ظاهرة تأخر الزواج، وعليه فهو عامل مؤثر في مرحلة تشييد المؤسسة الزواجية وفي مرحلة هدمها.

شكل رقم 18 العوامل الرئيسية لأسباب الطلاق

■ في سياق الحوار الاجتماعي دافع نائب رئيس الجمهورية [illegible] عن الخيارات التي اتخذتها الحكومة [illegible] الاجتماعية [illegible] الاجتماعية [illegible] الاجتماعية

**الأدلة يشكل الضغط بقدر المتضررين في جميع المراكز الاقتصادية**

[illegible]

[illegible]

[illegible]

جدول رقم (9) تطور التركيب النسبي للحالة التعليمية للقوى العاملة النسائية

| الحالة التعليمية | 1973 | 1984 | 1995 |
|---|---|---|---|
| أمية | 71.4 | 21.7 | 6.6 |
| تعليم العام بالقراءة والكتابة | 6.9 | 9.8 | 2.6 |
| الابتدائية أو ما يعادلها | 4.9 | 12.1 | 5.0 |
| الاعدادية أو ما يعادلها | 9.5 | 33.7 | 17.2 |
| الثانوية أو ما يعادلها | 1.0 | 47.8 | 57.0 |
| شهادة جامعية فما فوق | 0.1 | 3.4 | 11.4 |

- بيانات 1995 تشمل الحاصلات من عمر (15) سنة

وقد أصبح واضحاً بأن تطور الوضع التعليمي للمرأة الليبية وتعزيز أمنها المعرفي قد انعكس إيجابياً على أمنها الاقتصادي، وساهم في الرفع من مستوى مشاركتها التعليمية في سوق العمل، فبعد أن كانت الغلبة للعاملات الأميات عام 1973 والتي شكلت في وقتها نحو 71.4 % من قوة العمل النسائية، فإن تلك الظاهرة السلبية قد تراجعت إلى الوراء، وأعطت مكان الصدارة للنساء ذوات التحصيل الثانوي والعالي.

ويتضح من الجدول رقم(9) أن نسبة الأميات في قوة العمل النسائية عام 1995 لم تعد تشكل أكثر من 6.6 % في حين ارتفعت نسبة الحاصلات على الشهادة الثانوية والجامعية إلى نحو 68.4 %، بعد أن كانتا تلك النسبة لا تتجاوز أكثر من 1.1 % عام 1973.

## الأمن السياسي والمشاركة في الحياة المدنية.

يفحص الداخل الدولي وفق النوع مدى مشاركة المرأة في صنع القرار بعدد المقاعد البرلمانية التي تمثلها في تجربة البلد المعين، وهو حالاً ينطبق على حالة التجربة السياسية في ليبيا ، حيث تأخذ فلسفتها الاجتماعية بنهج الديمقراطية المباشرة كبديل لفصل الديمقراطية التمثيلية والبرلمانية ويعني ذلك أن السلطة الشعبية هي أساس الديمقراطية التي يمارسها الشعب دون نيابة أو تمثيل، ويستهدف تشجيع كافة المواطنين ذكوراً وإناثاً، أن يكونوا أصحاباً شركاء في السلطة، وأن يصبح بمقدورهم من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية (السلطة التشريعية) واللجان الشعبية (السلطة التنفيذية) في مناطقهم مناقشة كافة المسائل المتعلقة بحياتهم اليومية، أو تلك المتعلقة بالمصلحة الوطنية واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

بناء على مثل ذلك التمايز في الرؤية والقياس، فإن مشاركة المرأة الليبية في صنع القرار سيجري احتساب مؤشرها من خلال نسبة النساء من مجموع الأعضاء في المؤتمرات الشعبية الأساسية، وتصل ليبيا حسب إحصائيات مؤتمر الشعب العام لسنة 1999 نحو (3779) مؤتمراً شعبياً أساسياً على مستوى المناطق، ويحتوي كل مؤتمر محلي في تشكيله التنظيمي والإداري على منصب أمين مساعد لشؤون المرأة تملأه عناصر نسائية يجري انتخابها من قبل مصاعد المؤتمر الشعبي الأساسي في المنطقة المعنية، ويقابل ذلك على المستوى الوطني منصب أمين مساعد لشؤون المرأة في مؤتمر الشعب العام.

ويدل أمر الإحصائيات أن نسبة النساء من مجموع الأفراد الأعضاء في المؤتمرات الشعبية الأساسية تصل إلى نحو 35 %، على أن الشيء الجوهري الذي تسعى له التجربة الليبية هو ليس مجرد الاكتفاء بتحقيق نسبة عددية عالية للوجود النسائي في تلك المؤتمرات، بل تفضل تلك النسبة وإتاحة المساواة في الاختيارات أمام المرأة والوصول على السواء، إذ مازالت هنالك حواجز مثالية تقف عائقاً أمام تحقيق ذلك، وبما يعجز على العزيد من الإجراء على تجاوزها وإيجاد فرص من خلال من الواقعية لدى النساء للمشاركة في عملية صنع القرار.

ويتجلى الإمكان المتوفر للمرأة الليبية للمشاركة في اتخاذ القرار من خلال تمتعها بعملية حقوق

نسبة مساهمة المرأة في المؤتمرات الشعبية الأساسية تصل إلى 35 % عام 1999.

**[illegible] ٢١ [illegible]**

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
|---|---|---|
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] |

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

تمثل فرص التطور الوظيفي، إذ كثيراً ما تكسب المرأة قدراً عالياً من التعليم المتخصص ولكن الحوافز الثقافية أو الاقتصادية تحول دون أن تحقق لها الوظائف تمكنها من استخدام المهارات العالية التي حصلت عليها. ومن ثم تبقى إمكانيات المرأة مفرغة الاستخدام، مما يؤدي إلى مواقف قهرية واضطرابات نفسية.

وتتجاوز نسبة المرأة من الأعمال المهنية والفنية في حالة البلدان المصنعة وبلدان الشمال الأوربي بالذات نسبة (60٪)، وهناك بعض البلدان النامية التي قد تقترب من ذلك، إلا أن غالبيتها تبقى ذات نسب متدنية.

وبالنسبة لحالة ليبيا تدل نتائج التعداد العام للسكان (1995) أن نسبة العاملات في المهن العلمية والفنية ومن يعمل معهم من الفنيين قد بلغت نحو (71٪) من مجموع النساء العاملات، فيما بلغت ما يقارب (71٪) من مجموع قوة العمل ذكوراً وإناثاً. ويعني ذلك أن عدد الإناث يتعدى عدد الذكور في تلك الفئة المهنية، إلا أن مثل هذه النسبة العالية تحتاج إلى بعض التفسير، حيث أن الرجوع إلى إحصاءات توزيع المشتغلين حسب أقسام وأبواب المهن توضح بأن نسبة كبيرة من النساء العاملات في هذه الفئة المهنية هن من المشتغلات في حقلي التعليم والصحة، كما أن جملة المؤهلات الجامعية من النساء المتخرجات بتلك الفئة المهنية هو بحدود (63٪)، مما يعني أن الغالبية من العمل النسائي يندرج في فئة الفنيين العاملين مع أصحاب المهن العلمية.

ألا أن ما تجدر الإشارة له بهذا الصدد أن المرأة الليبية موجودة وبنسب متفاوتة في بعض القطاعات المهنية التي تبقى مقصورة على العنصر الرجالي في تجارب غالبية الدول المتقدمة كالقضاء، والقوات المسلحة والشرطة والطيران، فهناك على سبيل المثال كلية عسكرية للنساء في ليبيا وأخرى مثلها للشرطة.

وإذا ما تدارسنا أثر الحالة الزواجية على مدى مساهمة المرأة في الأعمال المهنية والفنية، فقد أوردت نتائج التعداد السكاني الأخير أن نحو (50٪) من مجموع العاملات في الفئة هم من نصيب النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج، مما يدلل على أثر صراع الأدوار الأسرية على التطور المهني للنسوي وفرص ارتقائها في سوق العمل، وكما تم توضيحه تفصيلاً في الفقرة المتعلقة بالأمن الاقتصادي.

وفيما يتعلق باشتغال المرأة للوظائف الإدارية والمسؤوليات التنفيذية، فيلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (57) أن هناك تطوراً واضحاً على مستوى فئة الجهاز التنفيذي (أمناء وأمناء مساعدون) إلا أن النمط التصاعدي في بقية المستويات يبقى مضطرباً ويتطلب وضع سياسة وطنية لضمان وجود نسب معينة للنساء في شغل وظائف تلك المستويات، ومن خلال شغل وظائف الوصول المتساوي للفرص والمناصب.

ويتضح من بيانات الجدول ذاته أن نسبة رؤساء الأقسام الإدارية من الإناث قد ارتفعت بشكل ملحوظ، ويعني ذلك أن خريجات التعليم العالي بأعداد كبيرة في العقد الماضي قد بدأت تشق طريقها في السلم الوظيفي من موقع الأقدمية، وذلك مؤشر إذا ما استمر فيمكن أن يبشر بوضع أفضل للمرأة على مستوى الوظائف والمسؤوليات الإدارية.

وبوجه العموم، فإن الخبيرة الدولية تدل بأن النساء اللاتي يعملن كخبيرات وإداريات لا تتجاوز نسبتهن عادة حدود (10٪) في أحسن حالات الدول.

نسبة النساء الليبيات العاملات في المهن العلمية والفنية تبلغ (71 ٪)

المرأة الليبية دخلت مجالات القوات المسلحة والشرطة والطيران والقضاء

جدول رقم 57 التوزيع النسبي لمشاركة المرأة الليبية في الوظائف الإدارية والتنظيمية

| الوظيفة | 1980 | 1984 | 1995 |
|---|---|---|---|
| | % | % | % |
| أمناء وأمناء مساعدون (وزراء ووكلاء وزارات) | 0.20 | 2.0 | 2.01 |
| مدراء أو رؤساء مصالح | 2.2 | 0.5 | 0.81 |
| مدراء دوائر القطاع الخاص | – | 0.4 | 0.74 |
| مشرفين ومراقبين | 2.5 | 1.8 | 1.79 |
| المجموع | 7.9 | 6.4 | 1.63 |

[illegible]

## [illegible] في الحياة المدنية

[illegible]

[illegible]

[illegible]

إطار رقم: 22 — دور استراتيجية وطنية للنهوض بأوضاع المرأة الليبية

- إعطاء أهمية لقضايا النوع عند تخصيص الموارد للخطط الإنمائية وضمان وجود المسؤولات اللازمة لتنفيذ برامج النهوض بالمرأة.
- دراسة احتمالات آثار برامج الهيكلة الاقتصادية على أوضاع المرأة، ووضع برامج اجتماعية للحد من الآثار السلبية وتدعيم وتقوية الجوانب الإيجابية.
- إنشاء صندوق وطني للنهوض بالمرأة بغرض تحسين نوعية حياتها وضمان جوانب الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وتشجيع الاستثمارات والقروض والإعانات المالية لزيادة نشاط المرأة الإنتاجي واعتمادها على النفس (قروض لغرض الاستثمار والقيام بمشروعات، قروض سكنية، إعانات برامج برامج حضانة وتشغيل لبعض الوقت، تدريب وإعادة تأهيل).
- دعم برامج بناء القدرات بتدريب المرأة على آليات التخطيط المبني على العمل المشارك في وضعها بكيفية تصميم وإدارة وتقييم المشروعات الصغرى والمتوسطة والمشاريع الاقتصادي والمالي وتشجيع القروض... الخ.
- تشجيع المشروعات المحلية للنساء، مضاعفة العمل والمساعدة في اختيار المشروعات الصغرى، وتقرير جدواها وتقديم القروض لأنشطتها، ووضع تشريعات حضرية ملائمة لحماية ذلك.
- وضع برامج ونشاطات ضمن المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام والمصادر الأخرى للمعلومات والرأي العام من أجل مناقشة سياسات النهوض بالمرأة وشرح البدائل المطلوبة.
- تعزيز دور المرأة في إطار التوجهات التنمية الأساسية، وتقييم أنماط المشاركة الحالية، وتشخيص المعوقات من أجل وضع برامج تساعد على تفعيل المشاركة والرفع من مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- تفعيل برامج تقوية الأواصر الأسرية والمساهمة في استقرارها وإرشاد أوضاع المرأة العاملة، وضمان حقوق المرأة وتطابقها مع القوانين والتشريعات.
- إنشاء مركز وطني لنشر المعلومات والمعلومات والتوثيق حول المرأة الليبية، يهتم بجوانب المعلومات والبحوث والتدريب والاستشارات الوطنية، ويقوم بالمساهمة في اقتراح السياسات والبرامج، ويعتمد على شبكة وطنية ترتبط بالجامعات ومراكز البحوث المحلية وترتبط بالشبكات ومراكز التدريب وتوفير أفريقية ودولية لتبادل الخبرات بشأن برامج النهوض بالمرأة.
- تعزيز دور المنظمات النسائية الأهلية، بتقديم العون المادي والمعنوي لزيادة فاعليتها وضمان استقرارها واندماج برامجها الاجتماعية ضمن الخطط الإنمائية الوطنية.

أما في مجال العمل الإنتاجي، فتتضح المساهمة الضعيفة للمرأة الليبية من خلال نشاطها التطوعي في الهلال الأحمر الليبي، إذ يوجد في الوقت الحالي نحو (٢٢٢) متطوعة في جميع المناطق، يقمن بنشاط مستحق للمساندة والتشجيع وتوسيع دائرة الفئات المستهدفة والمستفيدة من تلك البرامج (إطار رقم: ٢٢).

بالإضافة لأعلاه، يمكن الخروج من عملية حصر مشاركة المرأة الليبية في العملية التنموية والعمل الأهلي، أنها وبالرغم من تنامي النشاطات التي تقوم بها وتحقق أثر البعض منها، مازالت بحاجة إلى تطوير، وإلى معالجة المعوقات التي تحد من إسهام المرأة في النشاط الأهلي. فهناك قصور في الوعي النسائي حول مسألة الاهتمام بالشأن العام، وإسهامها في كل ما هو يومي وشأن خاص. وهناك القيود الاجتماعية التي تسيطر على رغبة المرأة في المشاركة في الحياة المدنية وتحد من تطلعاتها وطموحها.

من جانب آخر، لا يمكن للعمل الأهلي النسائي أن ينشطون إلا في إطار تفعيل أوسع للنشاطات المجتمع المدني والعمل الجمعياتي في المهن والقطاعات المختلفة، وفي ظل إعادة الهيكلة الاقتصادية والتخطيط المجتمعي التنموي وأهدافه للقرن القادم، وفي إطار التنمية البشرية المستدامة. لابد للعمل الأهلي أن يكون أحد الخيوط الأساسية في عملية التطوير الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي.

**مازال الكثير الذي ينتظر عمله لتفعيل دور المرأة في العمل الأهلي**

## ملاحظات فنية حول النظام الوطني لمعلومات التنمية البشرية

[illegible]

■ **تأثير المعلومات**

[illegible]

■ **تأثير المعلومات والاختيار**

[illegible]

■ **آلية الميزانية**

[illegible]

■ **صعوبة مقارنة المصادر المختلفة**

[illegible]

[illegible]

[illegible]

## ■ الاستيطان الأوروبي

[illegible]

## ■ مستويات مختلفة للغلبة والمقاومة: الجمهورية المستقلة والاستعمار

[illegible]

## ■ مجتمعات الأمم المتحدة

[illegible]

## ■ مستوى قوة الشعب

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

## ■ التصوير الاستطلاعي الجوي

يكتسي التصوير من منصات بشرية مثل الطائرات [illegible] في الميزانية العسكرية وهل جاء مع تطلعات [illegible] يتلقى تطلعات وتطلعات [illegible] أن يتحسن مستوى التطلعات [illegible]

ويعتبر التقط الأسلحة العملية والمعلومة [illegible] في تطوير في سرعة تطوير الاستراتيجي [illegible] التصوير الاستطلاعي [illegible] الأقمار [illegible] في مجال التطلعات [illegible] والتطلعات [illegible] وتم تطوير الأسلحة الجوية [illegible] على [illegible] في تطوير التطلعات [illegible] في مجال التطلعات [illegible] في [illegible] في [illegible] في

[illegible]

- [illegible]
- [illegible]

## ٣ المنعطف الدقيق
## الوعي الطائفي العشيري

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الانفاق المحلي بسعر السوق الموازية من الجانب الآخر قد ادى نتيجة لمعدل ارتفاع سعر الدولار مقابل الدينار الليبي في السوق الموازية خلال الفترة 1992 – 1997 والذي بلغ نحو 15.9 %.

**وعليه**، عند تقسيم بنود الانفاق الأسري الشهري لعام 1997 والبالغ بنحو 1819 دينار ليبي، تصبح حصة ما تنفقه الأسرة الليبية بسعر السوق الموازية يساوي نحو 587.9 دينار أي نحو 31.1 % من مجموع الانفاق في حين يتحدد ما يجري انفاقه بالسعر المصرفي بنحو 19 %.

---

اعتماداً على التقديرات أعلاه، قام فريق التقرير بهدف الوصول الى الصورة التقريبية التي تعكس القيمة الحقيقية، وبين ثم القوة الشرائية للدينار الليبي لعام 1997، بأحتساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لتعام المتكافئ، وتوزيع ذلك النصيب طبقاً لنسب الانفاق الأسري بأسعار الصرف المتحدة، وعند تحويلها الى الدولار جرى احتساب سلة الانفاق بالسعر اليومي وفقاً لسعر صرف الدينار المحلي من قبل مصرف ليبيا المركزي خلال عام 1997، والأمر كذلك بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الذي تمثلها سلة الانفاق بسعر الدينار في السوق الموازية وما يقابلها من سعر الصرف بالنسبة للدولار أدناه، وبين خلال جميع القيمتين تم الحصول على متوسط دخل الفرد بالدولار، وكما يوضح ذلك الجدول أدناه.

على ضوء الأرقام الواردة في الجدول، قام فريق التقرير بتطبيق المعادلة المحدودة التي يقترحها التقرير الدولي للتنمية البشرية لعام 1999 لأحتساب دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي وفق معادل القوة الشرائية لدى الدول وفق:

$$w(y) = \frac{\log y - \log y_{min}}{\log y_{max} - \log y_{min}}$$

حيث:

و = قيمة نصيب دخل الفرد الليبي.

و = قيمة نصيب دخل الفرد بالحد الأدنى في بلد متدني الدخل وهي 100 دولار.

= 2 = قيمة نصيب دخل الفرد بالحد الأعلى في بلد مرتفع الدخل وهي 40000 دولار.

**وعليه**، عند تطبيق المعادلة المذكورة تخرج بالنتيجة التالية لدليل معدل دخل الفرد الليبي من الناتج المحلي الاجمالي بمعادل القوة الشرائية:

$$w(y) = \frac{\log y - \log y_{min}}{\log y_{max} - \log y_{min}} = 0.510$$

ووفق هذه النتيجة، فإن دليل الدخل بمعادل القوة الشرائية لحصة الفرد الليبي من الناتج الاجمالي الذي احتسبه فريق التقرير والذي بلغ(0.510) يختلف عن حساب التقرير الدولي للتنمية البشرية والذي قدر قيمة الدليل الليبي للدخل بحسابي(0.79 ، 0) حيث اعتمد على سعر الصرف الرسمي المعلن من قبل مصرف ليبيا المركزي عام 1997 عند تحويل معدل دخل الفرد الليبي من الناتج المحلي الاجمالي الى الدولار.

أما بالنسبة لدليل معدل توقع الحياة عند الولادة فقد جاءت حسابات فريق التقرير لتعطي قيمة(0.717) في حين أن حسابات الدليل الدولي توصلها الى(0.75). أما بالنسبة لدليل التعليم فكل من حسابات فريق التقرير وحسابات الدليل الدولي قد تطابقت(0.82 ، 0) وذلك لعدم وجود اختلافات حول المؤشرات وطرق الاحتساب، ويوضح الجدول أدناه الفرق بين حسابات فريق التقرير وحسابات الدليل الدولي للتنمية البشرية فيما يتعلق بالدليل الوطني للتنمية البشرية في ليبيا لعام 1997.

| السنة | نصيب الفرد من الدخل حسب سعر الصرف الرسمي للدينار | | نصيب الفرد من الدخل حسب سعر الصرف بالسوق الموازية للدينار | | متوسط دخل الفرد بالدولار |
|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة بالدينار | سعر الصرف الرسمي | القيمة بالدولار | القيمة بالدينار | سعر الصرف بالسوق الموازي | القيمة بالدولار | |
| 1997 | 331.4 | 0.3817 | 1902.2 | 2125.8 | 3.8 | 726.7 | 2116.9 |

| | دليل توقع الحياة | دليل التحصيل التعليمي | دليل معدل دخل الفرد من الناتج المحلي بمعادل القدرة الشرائية بالدينار | قيمة الدليل الوطني للتنمية البشرية |
|---|---|---|---|---|
| حساب فريق التقرير | 0.717 | 0.82 | 0.510 | 0.682 |
| حساب الدليل الدولي | 0.75 | 0.82 | 0.70 | 0.756 |

# قائمة بالأوراق الحقلية والمساندة والمصادر والمراجع

## أوراق الحقل والمساندة
[illegible]

## المصادر والمراجع


[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

# الملحق الإحصائي

| Profile of Human Development | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
|---|---|---|---|
| life expectancy at birth (years) | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| adult literacy rate (15+) | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| **Profile of Human Poverty Index** | | | |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| **Rural - Urban Gap** | | | |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | | |
| [illegible] | [illegible] | | |
| [illegible] | [illegible] | | |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |

| Brick Industry Cost Inflation Index | الفهرس | الوزن | المؤشر تكاليف صناعة الطوب (٢٠٠٠ = ١٠٠) |
|---|---|---|---|
| Mill expenditure on labor | ١٠٠.٠ | ٠.٥٠٠ | مصروف طاحون العمالة على الوقود |
| Average wage of a Kiln-firing | ٦٠.٢ | ٠.٠٥٠ | متوسط الأجر لعامل الأفران |
| Kiln-firing expenditure on labor | ٩٤.٨ | ٠.٠٥٠ | الإنفاق على الأفران |
| Kiln-firing expenditure on fuel | ٩٤.٨ | ٠.٠٥٠ | الإنفاق على الأفران على الوقود |
| Transport | ٢٠٠.٠ | ٠.٠٥٠ | النقل |
| Electricity | ١٠٠.٠ | ٠.٠٥٠ | الكهرباء |
| Other fuel (kerosene and diesel) | ١٠٠.٠ | ٠.٠٥٠ | الوقود الآخر |
| Kiln-firing cost in comparison | ٢٠٠.٠ | ٠.٠٥٠ | تكاليف الأفران المقارنة |
| **Data of Bricks** | | | **بيانات الطوب** |
| Mill expenditure on labor | | ٠.٠٥٠ | مصروف طاحون العمالة على الوقود |
| | ١٥٠.٠ | ٠.٠٠٠ | |
| | ٢٠٠.٠ | ٠.٠٠٠ | |
| | ١٥٠.٠ | ٠.٠٠٠ | |
| Average wage of a Kiln-firing | | ٠.٠٥٠ | متوسط الأجر لعامل الأفران |
| —Male | ٢٠٠.٠ | | —ذكر |
| —Female | ١٥٠.٠ | | —أنثى |
| Kiln-firing expenditure on fuel (in Rs. Cr. of | | ٠.٠٥٠ | مصروف الأفران على الوقود (بالروبية الهندية |
| Firewood (equivalent to 1.5 t) | ٠.٠ | ٠.٠٠٠ | من الحطب (ما يعادل ١.٥ ط) |
| | ٢٠.٠ | ٠.٠٠٠ | |
| | ٤٠.٠ | ٠.٠٠٠ | |
| Contribution of firewood to total fuel cost | ٢٠.٠ | ٠.٠٠٠ | مساهمة الحطب المنقول إلى الوقود من |
| Kerosene (in lit. of 0.08 Rs/lit) | ٢.٥٠ | ٠.٠٠٠ | الكيروسين (بالليتر) |
| | ٢.٥٠ | ٠.٠٠٠ | |
| | ٢.٥٠ | ٠.٠٠٠ | |
| Contribution of kerosene to total fuel cost | ٢.٥٠ | ٠.٠٠٠ | مساهمة الكيروسين في التكلفة الإجمالية |
| Transportation | ٢.٥٠ | ٠.٠٠٠ | النقل |
| | ٢.٥٠ | ٠.٠٠٠ | |
| | ٢.٥٠ | ٠.٠٠٠ | |
| | ٢.٥٠ | ٠.٠٠٠ | |
| Electricity | ٢.٥٠ | ٠.٠٠٠ | الكهرباء |
| | ٢.٥٠ | ٠.٠٠٠ | |
| | ٢.٥٠ | ٠.٠٠٠ | |
| | ٢.٥٠ | ٠.٠٠٠ | |
| Kerosene as additional fuel | ٢.٥٠ | ٠.٠٠٠ | الكيروسين كوقود إضافي |
| Average kiln power (%) | ٢٠.٠٠ | ٠.٠٠٠ | |
| | ٢.٥٠ | ٠.٠٠٠ | |
| | ٢.٥٠ | ٠.٠٠٠ | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| [illegible] (%) | - | [illegible] | [illegible] |
| | [illegible] | [illegible] | |
| | [illegible] | [illegible] | |
| | [illegible] | [illegible] | |
| [illegible] (%) | [illegible] | [illegible] | [illegible] (%) |
| | [illegible] | [illegible] | |
| | [illegible] | [illegible] | |
| | [illegible] | [illegible] | |
| [illegible] (%) | [illegible] | [illegible] | [illegible] (%) |
| **Critical care and emergency medicine** | | | **[illegible] والطب الطارئ** |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] (%) | | | [illegible] (%) |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] (%) | | | [illegible] (%) |
| [illegible] | | [illegible] | [illegible] |
| - [illegible] | [illegible] | | - [illegible] |
| - [illegible] | [illegible] | | - [illegible] |
| - [illegible] | [illegible] | | - [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | | | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| **Educational level** | | | **[illegible] التعليمي** |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] (%) | [illegible] | [illegible] | [illegible] (%) |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] (%) | [illegible] | [illegible] | [illegible] (%) |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |

| Human Capital Formation | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
|---|---|---|---|
| Average years of schooling | | 2021 | [illegible] |
| - Male | 7.6 | | [illegible] |
| - Female | 6.6 | | [illegible] |
| Adult population with secondary education | | 2021 | [illegible] |
| Male (25-64 the age group 25 above) | | | [illegible] |
| - Male | 16.3 | | [illegible] |
| - Female | 15.4 | | [illegible] |
| Population with higher education degree (25-64 the age group 25 above) | | 2020 | [illegible] |
| | 0.7 | | [illegible] |
| | 1.0 | | [illegible] |
| Secondary education graduates (25-64 the population in the graduates age) | 20.7 | 2020 | [illegible] |
| Higher education graduates (25-64 the population in the graduates age) | 19.7 | 2020 | [illegible] |
| Graduates of science degree (25-64 Higher education graduates) | 31.6 | 2020 | [illegible] |
| **Health Infrastructure** | | | **[illegible]** |
| Population per doctor | 0.3 | 2020 | [illegible] |
| Nurses per doctor | 2.1 | 2020 | [illegible] |
| Population per nurse | 2.3 | 2020 | [illegible] |
| Hospital Beds per 1000 people | 0.8 | 2020 | [illegible] |
| Health expend. (% of national budget) | 13.6 | 2020 | [illegible] |
| Labour force (% of health budget) | 16.36 | 2020 | [illegible] |
| Medicines and consumables expenditure (% of health budget) | 37.1 | 2020 | [illegible] |
| Medical equipments (% of health budget) | 10.5 | 2020 | [illegible] |
| **Health Risks** | | | **[illegible]** |
| Smoking prevalence (% adult population) | | 2020 | [illegible] |
| - Male | 21.4 | | [illegible] |
| - Female | 0.6 | | [illegible] |
| - Adolescent smoking | 1.1 | | [illegible] |
| Alcohol prevalence (% adult population) | | | [illegible] |
| - Male | 13.5 | | [illegible] |
| - Female | 1.00 | | [illegible] |
| Malaria cases per 1000 people | 0.0 | 2020 | [illegible] |
| Tuberculosis cases per 1000 people | 0.4 | 2020 | [illegible] |

| Education indicators | Female | Year | المؤشرات حسب المرحلة التعليمية |
|---|---|---|---|
| Gross enrolment ratio in primary education (%) | [illegible] | [illegible] | معدل القيد الإجمالي في التعليم الأساسي |
| Gross enrolment ratio in secondary education (%) | [illegible] | [illegible] | معدل القيد الإجمالي في التعليم الثانوي |
| Gross enrolment ratio in tertiary education (%) | [illegible] | [illegible] | معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي |
| Number of students (ISCED 5 and above) per 100 000 inhabitants in [illegible] | [illegible] | [illegible] | عدد الطلبة (ISCED 5 فما فوق) لكل 100 000 نسمة في [illegible] |
| Literacy rate in 15-24 age group (%) | [illegible] | [illegible] | نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية 15-24 |
| **Culture and communication** | | | **الثقافة والاتصال** |
| Cinema screens per 100 000 people | [illegible] | [illegible] | شاشات السينما لكل 100 000 نسمة |
| Cinema seats per 100 000 people | [illegible] | [illegible] | مقاعد السينما لكل 100 000 نسمة |
| Internet users per 100 000 people | [illegible] | [illegible] | عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 000 نسمة |
| Number of newspapers distributed per 100 000 people | [illegible] | [illegible] | عدد الصحف الموزعة لكل 100 000 نسمة |
| Number of books published (total) | [illegible] | [illegible] | عدد الكتب المنشورة (مجموع) |
| Number of [illegible] | [illegible] | [illegible] | عدد [illegible] |
| Number of [illegible] per 100 000 people | [illegible] | [illegible] | عدد [illegible] لكل 100 000 نسمة |
| Number of [illegible] per 100 000 people | [illegible] | [illegible] | عدد [illegible] لكل 100 000 نسمة |
| **R & D** | | | **البحث والتطوير والابتكار** |
| Number of [illegible] per [illegible] inhabitants (annual) | [illegible] | [illegible] | عدد [illegible] لكل [illegible] نسمة (سنوي) |
| Number of staff in R&D [illegible] per 100 000 people | [illegible] | [illegible] | عدد العاملين في برامج [illegible] لكل 100 000 نسمة |
| Percentage of [illegible] in staff in R&D centres | [illegible] | [illegible] | نسبة [illegible] في العاملين في مراكز [illegible] |
| Expenditure on [illegible] in the staff in R&D centres | [illegible] | [illegible] | [illegible] في العاملين في مراكز [illegible] |
| Staff in R&D centres according to sectors (%) | | [illegible] | العاملين في مراكز [illegible] حسب القطاعات (%) |
| - Engineering and technology | [illegible] | | - الهندسة والتقنية |
| - Agriculture | [illegible] | | - الزراعة |
| - Medical sciences and medicine | [illegible] | | - العلوم الطبية والطب |
| - Other fields | [illegible] | | - مجالات أخرى |
| **Population according to income groups** | | | **السكان حسب فئات الدخل** |
| Economically active population | | [illegible] | السكان الاقتصاديون النشطون [illegible] |
| as % of the population in the given group: | | | كنسبة مئوية من السكان في الفئة المعنية: |
| - Poorest quintile | [illegible] | | - من الخمس الأفقر |
| - Middle quintile | [illegible] | | - من الخمس الأوسط |
| - Richest quintile | [illegible] | | - من الخمس الأغنى |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Rural urban population | [illegible] | | [illegible] |
| Rural rural population | [illegible] | | [illegible] |
| Indicator 1a.1.1: Urban slum / informal settlement population | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| | | | [illegible] |
| Indicator 1a.1.2: Urban slum / informal settlement population | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| Slum / informal settlement in a city (UN-Habitat classification) | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| Urban population | | | [illegible] |
| **Employment** | | | **[illegible]** |
| Employed (ILO estimate) (thousands) | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| Employment to pop. ratio (ILO estimate) (%) | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| Employed people in economic sectors (%) | | [illegible] | [illegible] |
| Agriculture | [illegible] | | [illegible] |
| Industry | [illegible] | | [illegible] |
| Services | [illegible] | | [illegible] |
| Employed people according to occupations | | [illegible] | [illegible] |
| Employers (%) | | | |
| Managers and professionals | [illegible] | | [illegible] |
| Technicians and clerks | [illegible] | | [illegible] |
| Services and agriculture workers and sales | [illegible] | | [illegible] |
| Craft workers | | | [illegible] |
| Unskilled workers | [illegible] | | [illegible] |
| **Unemployment** | | | **[illegible]** |
| Unemployed (ILO estimate) (thousands) | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| Unemployment rate | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| Youth unemployment to 15-24 years | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| Youth unemployment to 15-24 years | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| Unemployed people according to education | | [illegible] | [illegible] |
| Illiterate | [illegible] | | [illegible] |
| | [illegible] | | [illegible] |
| | [illegible] | | [illegible] |
| | [illegible] | | [illegible] |
| | [illegible] | | [illegible] |
| | [illegible] | | [illegible] |
| | [illegible] | | [illegible] |
| | [illegible] | | [illegible] |
| **Work accidents** | | | **[illegible]** |
| Work accidents to pop. (WHO/Europe) of [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| Accidents from work (accidents/%) | [illegible] | [illegible] | [illegible] |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Number of days [illegible] | [illegible] | [illegible] | عدد أيام [illegible] |
| **[illegible]** | | | **[illegible]** |
| Population size - [illegible] | [illegible] | [illegible] | حجم السكان - [illegible] |
| | [illegible] | [illegible] | |
| | [illegible] | [illegible] | |
| | [illegible] | [illegible] | |
| [illegible] | [illegible] | | عدد السكان [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| **[illegible]** | | | **[illegible]** |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| **[illegible]** | | | **[illegible]** |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | | [illegible] | [illegible] |
| - [illegible] | [illegible] | | - [illegible] |
| - [illegible] | [illegible] | | - [illegible] |
| - [illegible] | [illegible] | | - [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | | [illegible] |
| [illegible] | | [illegible] | [illegible] |
| - [illegible] | [illegible] | | - [illegible] |
| - [illegible] | [illegible] | | - [illegible] |
| - [illegible] | [illegible] | | - [illegible] |
| **[illegible]** | | | **[illegible]** |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| | [illegible] | [illegible] | |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | | | [illegible] |
| [illegible] | | | [illegible] |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Foreign direct investment, net inflows (% of GDP) | 1.6 | 2009 | صافي تدفق رأس المال الأجنبي الداخل (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) |
| Foreign direct investment, net flows in the reporting economy (BoP, current US$) | 1.8 | 2009 | صافي تدفق رأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد موضع التقرير (ميزان المدفوعات، بالدولار الأمريكي الحالي) |
| **Basic Infrastructure** | | | **البنية التحتية الأساسية** |
| Road density (km of road per 100 sq km of land area) | 7.1 | 2008 | كثافة الطرق (كيلومتر من الطرق لكل ١٠٠ كيلومتر مربع من مساحة الأرض) |
| Mobile cellular total subscriber (2009 estimate) | 9.63 | 2009 | إجمالي الهواتف الخلوية المشتركة (تقدير ٢٠٠٩) |
| Internet users per 100 people (2009 estimate) | 10.00 | 2009 | عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ شخص (تقدير ٢٠٠٩) |
| Average of Mobile cellular and Internet users (2009 estimate) | 10.1 | 2009 | معدل مستخدمي الهواتف الخلوية والإنترنت لكل ١٠٠ شخص (تقدير ٢٠٠٩) |
| Internet users (2009 estimate) | 0.37 | 2009 | مستخدمو الإنترنت (تقدير ٢٠٠٩) |
| Mobile cellular (2009 estimate) | 9.3 | 2009 | الهواتف الخلوية (تقدير ٢٠٠٩) |
| Telephone lines per 100 inhabitants in fixed lines | 0.13 | 2009 | خطوط الهاتف لكل ١٠٠ نسمة في الخطوط الثابتة |
| International telephone traffic - outgoing minutes | 1000 | 2009 | حركة الهاتف الدولي - الدقائق الصادرة |
| **Income and Production** | | | **الدخل والإنتاج** |
| GDP (PPP) - Purchasing power parity (US$) | 1.3 E+11 | 2011 | الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) - بالدولار الأمريكي |
| Average GDP (PPP) per capita (US$) | 10 | 2011 | معدل الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) - للفرد الواحد |
| GDP growth rate (on PPP) (as % of GDP) | 1.6 | 2011 | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (على أساس تعادل القوة الشرائية) (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) |
| | | | - الزراعة |
| | 1.3 | | - الصناعة |
| | 2.5 | | - الخدمات |
| | 96.2 | | - نسبة الاستهلاك الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي |
| **Trade and Market** | | | **التجارة والسوق** |
| Tariff rate (%) | 2.9 E+09 | 2009 | متوسط التعريفة الجمركية (٪) |
| Population below poverty line (%) (Estimate based on national poverty line) | 0.1 | 2009 | نسبة السكان تحت خط الفقر (تقدير على أساس خط الفقر الوطني) |
| Inflation rate (%) (as % of consumer price index) | 2.2 | 2009 | التضخم (٪ من مؤشر أسعار المستهلك) |
| Unemployed (as % of labor force) | 15 | 2009 | العاطلون (كنسبة مئوية من القوة العاملة) |